بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

بعنوان :

الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة

(دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي بالسودان)

إعداد الباحثة:

شيراز عبد العزيز عبد المنعم حسن

إشراف الدكتورة:

إشراقة مهدي محمد عدلان

أستاذ المحاسبة المشارك جامعة شندي

1445هـ ــ2024م

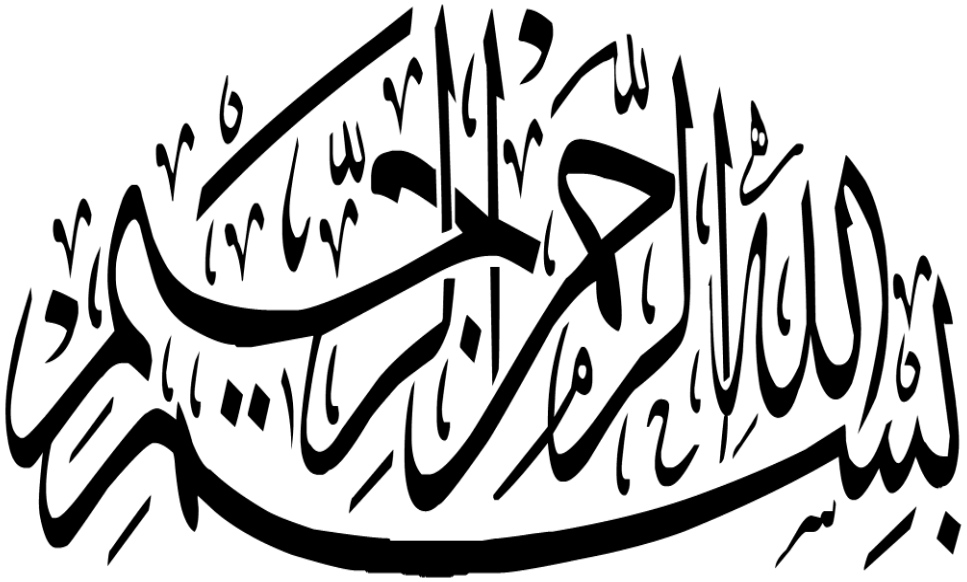
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى:

(اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ)

صدق الله العظيم

القرآن الكريم

سورة البقرة الآية (255)

الإهداء

إلي من أرسله الله رحمة للعالميـــــن ، قائـــدي وقدوتـــي وحبيبـــــي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إلي مصدر الحب والحـــنان والعـــطاء ، إلي من في حضنـــها تنتهي كل الأحـــــزان

أمي الغاليـــــة

إلي صاحب العطـــــف والإخـلاص ، إلي سنـــدي وعونـــــي بعـــــــد الله

أبي الغـــالي

وإلـــى كل من يؤمن بـــأن بذور نجـاح التغيير هـي فـي دواتنا وليست في شي أخـــر

وإلي كل هؤلاء أهدى هذا الجهد .

الباحثة

الشكرٌ والتقديرٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد – صلي الله عليه وسلم وعلى آله وصحبة أجمعين.

الشكر أولاً وأخيرا لله عز وجل على نعمه التي لا تحصى ولا تعد و الذي بنعمته تتم الصالحات الشكر كل الشكر لجامعة شندي منارة العلم الشامخة كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي فرصة الدراسة.

والشكر الجزيل للدكتورة / إشراقة مهدي محمد عدلان

التي كانت نعم المشرفة وخير معينة وكانت لتوجهاتها السديدة ومعاونتها العلمية الصادقة

أبلغ الأثر في أتمام هذه الرسالة فجزاها الله عني أفضل ما يجازى به عباده الصالحين ونفعنا الله وكل الباحثين بعلمها الغزير.

وكذلك أشكر كل من قدم لي المساعدة والتسهيلات والأفكار والمعلومات وساعدني على إتمام هذا البحث على رأسهم/ الدكتورة / **إشراقة بشير محمد بشير** والدكتور / **مدثر الحاج جبر السيد.**

كما يمتد شكري لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وللأساتذة الذين حكموا استمارة الإستبانه ، وكذلك الشكر لمكتبة جامعة شندي المركزية ومكتبة الدراسات العليا ومكتبة الجودة والأم الحديثة للطباعة ، عاطر الشكر والامتنان لكل من مد لي يد العون والمساعدة في هذه الدراسة أكاديميا أو معنويا . وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

الباحثة

المستخلص

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التباين الواضح بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون علي تقرير المراجعة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وبين ما يتوقعه المستخدمون .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة وإيجاد آليات لزيادة تدريب وتأهيل المراجعين للقيام بسد فجوة التوقعات في المراجعة ورصد ملامح فجوة التوقعات في القوائم المنشورة ما يتوقعه تقرير المراجعة .

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وفجوة التوقعات في المراجعة ، هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة .

أتبعت الدراسة مجموعة من المناهج البحثية :

المنهج الاستنباطي لصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصلت الدراسة إلى إثبات صحة فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة والتي جمعت عن طريق الإستبانه وبناءً علي اختبار الفروض توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها : أن التخطيط السليم لعملية المراجعة من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمراجع .أن الإفصاح المحاسبي يخلق مناخاً جيداً للشركة ولمراجع الحسابات .

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها : لابد من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ليساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. لابد أن يتمتع المراجع بالاستقلالية التامة في أداء مهنة المراجعة .

Abstract

This study addressed the role of accounting disclosure in reducing the expectations gap in auditing. The problem of the study was the clear discrepancy between what users of financial statements who rely on the audit report to make their economic decisions expect and what the external auditor expects.

The study aimed to identify accounting disclosure and its role in reducing the expectations gap in auditing, finding mechanisms to increase the training and qualification of auditors to fill the expected gaps, and monitoring the features of the expectations gap in the published lists of what users expect.

To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested:

There is a statistically significant relationship between accounting disclosure and the expectations gap in auditing. There is a statistically significant relationship between the qualification and training of auditors and the expectations gap in auditing. There is a statistically significant relationship between the decisions of financial statement users and the expectations gap in auditing.

The study followed a set of research methods:

The deductive approach to formulating hypotheses and structuring the research, the inductive approach to testing hypotheses, the historical approach to tracking previous studies, and the descriptive analytical approach to studying the case.

The study reached proof of the validity of the study's hypotheses by using statistical methods in analyzing the study's data, which was collected through a questionnaire, and based on testing the hypotheses, the study reached many results, the most important of which are: The principle of disclosure and transparency contributes strongly to narrowing the expectations gap in auditing, and training and qualifying auditors helps in Making sound and appropriate decisions, and the quality and efficient use of auditing increases the credibility of the financial statements The study came out with a number of recommendations, including: The principle of disclosure and transparency must be applied to contribute strongly to narrowing the expectations gap in auditing. Auditors must be trained and qualified to help in making sound and appropriate decisions, which leads to raising the quality of auditor performance.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ط
فهرس الملاحق	ي
المقدمـــــــــة	
أولاً:الإطار المنهجي للدراسة	1
ثانياً:الدراسات السابقة	6
الفصل الأول :الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	
المبحث الأول:المحاسبة (النشأة – التطور –المفهوم)	17
المبحث الثاني:مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي	32
المبحث الثالث:أهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي	43
الفصل الثاني :الإطار النظري لفجوة التوقعات في المراجعة	
المبحث الأول: المراجعة (النشأة – التطور –المفهوم – الأنواع)	56
المبحث الثاني : فجوة التوقعات في المراجعة (النشأة – المفهوم – المكونات)	67
المبحث الثالث :فجوة التوقعات في المراجعة (أسبابها – ومسئولية مراجع الحسابات عنها)	76

الفصل الثالث :الدراسة الميدانية	
المبحث الأول:نبذة تعريفية عن ديوان المراجعة القومي بالسودان	86
المبحث الثاني:إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	97
المبحث الثالث : مناقشة واختبار الفرضيات	119
الخـــــــــاتمـــــة	
أولاً :النتائج	136
ثانياً :التوصيات	137
ثالثاً : المقترحات	138
قائمة المصادر والمراجع	139
الملاحق	145

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1/1/3)	مقياس ليكرت الخماسي	99
(2/1/3)	الوزن الوسط المرجح لمقياس الدراسة	99
(3/1/3)	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الأولى	101
(4/1/3)	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثانية	102
(5/1/3)	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثالثة	103
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	104
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	105
(3/2/3)	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	106
(4/2/3)	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	107
(5/2/3)	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	108
(6/2/3)	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	109
(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	110
(8/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	113
(9/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	116
(1/3/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الأولى	119
(2/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الأولى	121
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	124
(4/3/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثانية	124
(5/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثانية	127
(6/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية.	129
(7/3/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثالثة	130
(8/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثالثة	132
(9/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	134

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1/1/3)	هيكل الديوان	
(1/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	104
(2/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	105
(3/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	106
(4/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	107
(5/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	108
(6/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	109
(1/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	124
(2/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	129
(3/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة.	134

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1/	الاستبانة	145
2/	محكمو الاستبانة	150

المقدمـــــــة

وتشتمل على الأتي :

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة.

ثانياً : الدراسات السابقة .

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعمل الإفصاح المحاسبي علي إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفيه في القوائم المالية والجداول المكملة في الوقت المناسب ويجعل القوائم المالية غير مضلله وبهذا يخلق لها نوعا من المصداقية والشفافية .

ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها علي خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب وهذه المعلومات تساعد مستخدمها في اتخاذ القرارات السليمة وتقييم الوضعية .

وقد حظي موضوع الإفصاح باهتمام واسع النطاق من قبل الباحثين والممارسين سواء من جانب أسواق رأس المال أو الهيئات العلمية وعلي الرغم من قدم الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي إلا أن الاهتمام به ما زال قائما بل واخذ في الزيادة واتسع نطاقه باستمرار ولم يعد النظر إليه علي انه تقديم وتوصيل ونشر بيانات ماليه في شكل قوائم ماليه بل غدا في ظل البيئة المعاصرة كأداة لتعزيز المسالة والحد من الفساد الداخلي .

وعليه فأن فجوة التوقعات في المراجعة بين معايير الأداء الفعلي للمراجع والتوقعات العامة والمختلفة لأداء المراجعين أو فرق بين ما يتوقعه المراجع وما يريده المجتمع .

وهي من اكبر المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة ' ويظهر ذلك في تزايد الدعاوي القضائية المرفوعة علي المراجعين نتيجة لعدم قدرة تقرير مراجع الحسابات للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية وتتميز هذه الفجوة أنها تعطي تأكيد عن تلك المعلومات لكافة الأطراف التي تطلب التقارير المالية .وفجوة التوقعات هي من بين الآثار التي ترتبت علي فقدان مستخدمي القوائم المالية الثقة في مراجعي الحسابات عقب انهيار الشركات العالمية .

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في التباين الواضح بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون علي تقرير المراجعة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وبين ما يتوقعه تقرير المراجعة . هنالك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه المراجع إثناء قيامه بعملية المراجعة للقوائم المالية وسيتم تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة علي الأسئلة التالية :

1/هل هنالك علاقة بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة ؟

2/ هل هنالك علاقة بين تدريب وتأهيل المراجعين و تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ؟

3/ هل هنالك علاقة بين قرارات مستخدمي القوائم المالية و فجوة التوقعات في المراجعة ؟

أهداف الدراسة :

1- التعرف علي الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة

2- إيجاد آليات لزيادة تأهيل المراجعين للقيام بسد الفجوات المتوقعة .

3- اختيار الآليات المحاسبية المناسبة للحد من فجوة توقعات مستخدمي القوائم المالية .

أهمية الدراسة:

اكتسبت الدراسة أهميتها من خلال موضوع الإفصاح المحاسبي ودوره في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق مناخاً جيدا للشركة ولمراقب الحسابات لدي السلطة المالية ويؤدي إلي قبول تلك السلطة إلي النتائج التي تظهرها القوائم المالية ويحقق رسالة مراقب الحسابات في جودة عمله لذلك لابد له من تضييق هذه الفجوة لي مستخدمي المعلومات التي يحتوي عليها تقرير مراجع الحسابات الخارجي وبين ما يتوقعه من مستخدمي القوائم المالية التي يعتمدون علي تقرير المراجعة فلا بد من زيادة تأهيل المراجعين لسد هذه الفجوة في القوائم المالية حتى تظهر بصورة مرضيه للجميع. ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلي:

1- الأهمية العلمية :

تتجسد الأهمية العلمية لهذه لدراسة في تناول الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ومحاولة التعرف عليه والأثر الذي يمكن إن ينجم عن هذا الإفصاح وتأثيره في تضييق فجوة التوقعات والنتائج التي تصل إليه عملية المراجعة .

2- الأهمية العملية :

إظهار فجوة التوقعات بين المعلومات بالقوائم المالية وتقرير المراجع المقدم لمستخدمي القوائم المالية.

مناهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي في صياغة الفروض والمنهج الاستقرائي لاختيار الفروض ووضع هيكلة الدراسة والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج التحليلي الوصفي لدراسة الحالة .

فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة علي إختبار الفرضيات الآتية :

1. هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة.

2. هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

3. هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين فجوة التوقعات في المراجعة وقرارات مستخدمي القوائم المالية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

الحدود المكانية : ديوان المراجعة القومي بالسودان .

الحدود الزمانية : 2024 **م**

الحدود البشرية : المراجعون بديوان المراجعة القومي.

الحدود الموضوعية : الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة .

مصادر جمع البيانات :

1/ المصادر الأولية :الاستبانة .

2/المصادر الثانوية : الكتب والمراجع البحوث العلمية المنشورة في المجلات والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والإنترنت .

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل :

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

هو عملية إظهار المعلومات المالية في القوائم المالية مما يجعلها غير مضلله وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الاطلاع علي دفاتر وسجلات المؤسسة

أهميته :

1- يخلق تاريخا مناخاً للشركة ولمراقب الحسابات

2- يحقق رسالة مراقب الحسابات في جودة عمله في تعزيز الإفصاح المحاسبي .

3- يساعد مستخدمي القوائم من اتخاذ القرارات السليمة .

4- أداء لمحاربة الفساد الداخلي .

المتغير الثابت :

مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة :

هو الفرق بين ما يتوقعه المراجع وما يريده المجتمع وهي معايير الأداء الفعلي للمراجع والتوقعات العامة والمختلفة لأداء المراجعين وهي من اكبر المشاكل التي تواجه مهنة المراجع

أسباب حدوث فجوة التوقعات :

1/نقص الكفاءة المهنية للمراجعين .

2/ قصور أنظمة الرقابة الداخلية .

3/ الشك في استقلال المراجعين .

4/عدم فهم محتوى تقرير المراجع الخارجي .

هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمه كالأتي : المقدمة وتشمل علي الإطار المنهجي ، والدراسات السابقة ، الفصل الأول : الإطار النظري للإفصاح المحاسبي : من خلال ثلاث مباحث : المبحث الأول : المحاسبة (النشأة –التطور – المفهوم) . المبحث الثاني : مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي ، المبحث الثالث : أنواع وعناصر الإفصاح المحاسبي . الفصل الثاني : الإطار النظري لفجوة التوقعات في المراجعة . ويحتوي على ثلاث مباحث : المبحث الأول : المراجعة (النشأة – التطور – المفهوم – الأنواع) . المبحث الثاني : فجوة التوقعات في المراجعة (النشأة – التطور – المفهوم) . المبحث الثالث : فجوة التوقعات في المراجعة (أسبابها – مسئولية مراجع الحسابات عنها) الفصل الثالث : الدراسة الميدانية . وتحتوي علي ثلاث مباحث: المبحث الأول : نبذه عن ديوان المراجعة القومي بالسودان .المبحث الثاني : إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية. المبحث الثالث : مناقشة واختبار الفرضيات . والخاتمة تشمل النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة :

تقوم الباحثة بعرض عدد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال متغيراتها والتي تمكن من الاطلاع عليها وهي :

1/دراسة: الوليد عثمان(2009م) [1]

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشودة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية . مشكلة الدراسة تتمثل في مجموعة من التساؤلات من ضمنها : هل الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية إفصاح كافي بحيث يجعل من الممكن التعرف علي الأموال المسئولة ؟ هل الأنظمة المطبقة من قبل الشركات والمؤسسات المالية قادرة علي اكتشاف فيما إذا كان هنالك غسيل للأموال ؟ ما هي الضوابط التي يمكن أن يضعها البنك المركزي والتي يمكن أن يلزم بها البنوك التجارية في الحد من غسيل الأموال؟

اتجهت الدراسة إلي المنهج المختلط بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي القائم علي المصادر الثانوية والمنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت إلي عدة نتائج منها التركيز علي الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية المنشورة للمصارف ،يساعد في اكتشاف ومحاربة غسيل الأموال ، الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية المنشورة للمصارف غير كافي لاكتشاف عمليات غسيل الأموال، القوانين واللوائح والمنشورات والسياسيات المالية النقدية الصادرة من بنك السودان المركزي للبنوك التجارية لها دور في مكافحة غسيل الأموال إذا قامت البنوك بتطبيقها كأصل ، لا توجد معايير محاسبية لمكافحة غسيل الأموال من المؤسسات المالية المصرفية ، جهود الدول النامية في مجال مكافحة غسيل الأموال غير كافية.

من أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة : ضرورة الالتزام بالإفصاح المحاسبي الكامل من إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ، ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح والمنشورات الصادرة من البنك المركزي الخاصة بمكافحة غسيل الأموال ، ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المؤسسات المالية الإسلامية والتمسك بالقيم والأخلاق والدين الحنيف والشريعة الإسلامية.

---

(1) الوليد عثمان فرج ، دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(السودان : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا،2009م).

– تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في إن هذه الدراسة تناولت دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشودة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية أما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

2/دراسة: علي ومصعب،(2010م) [1]:

تناولت الدراسة دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة تتلخص مشكلة الدراسة في مدي مساهمة المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة واثر المراجعة الالكترونية علي درجة الثقة لدي مستخدمي القوائم المالية وعلي أدلة إثبات المراجعة . تتبع أهمية الدراسة في إزالة الشكوك حول مدى سلامة وصحة التقارير المالية في ظل استخدام المراجعة الالكترونية .هدفت هذه الدراسة إلي الاستفادة من المراجعة الالكترونية لتضييق الفجوة وتوضيح مقدرة المراجعة الالكترونية في زيادة الثقة في أداء المراجع من قبل مستخدمي القوائم المالية والتقارير .

تتمثل فرضيات البحث في الاتي : تساهم المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، استخدام المراجعة الالكترونية يزيد من درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية، تطبيق برامج ونظم المراجعة الالكترونية لا يؤثر علي أدلة إثبات المراجعة .اتبعت الدراسة المناهج التالية : المنهج الاستنباطي لتحديد المحاور ووضع الأهداف والفرضيات ،المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ،المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الاستبانة والاطلاع علي المراجع والمصادر العلمية .توصلت الدراسة إلي النتائج التالية : المراجعة الالكترونية توفر الوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة مما يؤدي إلي كفاءة المراجعة، تقلل من احتمال الخطأ لدي المراجعين عند القيام بمراجعة برامج محاسبية الكترونية .وأوصت الدراسة بعدة توصيات: يجب تأهيل المراجعين عن طريق التدريب المستمر من اجل مواكبة التطور الالكتروني وذلك من خلال دورات تدريبية مكثفة في نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الالكترونية، ضرورة استخدام المراجعة الالكترونية حيث تساعد المراجع في التحقق من دقة وسلامة معالجة البيانات واختصار الوقت في عملية المراجعة.

---

[1] علي ومصعب ، دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ،2010م) .

– تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في إن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بينما تناولت الدراسة الحالية الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المرجعة.

3/دراسة: الهادي،(2010م)[1]:

تناولت الدراسة موضوع المنظمات المهنية ودورها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، تمثلت مشكلة الدراسة في قصور التنظيم المهني عن مسايرة توقعات المستخدمين لخدمات المراجعة وهدفت الدراسة إلي التعرف علي الاتجاهات الفكرية والمهنية للحد من فجوة وتشخيص الفجوة بناءً علي نطاق مكوناتها ، وبناء مدخل مناسب للحد منها ، تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الانتقادات وزيادة الثقة في مهنة المراجعة ، توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها نطاق مكونات فجوة التوقعات في المراجعة غير محدد بالضبط ، وتتصل فجوة التوقعات لمسؤوليات المراجعين وأدائهم وتقريرهم ، أثبتت الدراسة صحة جميع فرضياتها واختتمت بمجموعة من التوصيات منها أن هنالك حاجة إلي تحديد نطاق مكونات فجوة التوقعات في المراجعة ، وتحقيق تكامل الجهود العلمية والعملية في مجال الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت موضوع المنظمات المهنية ودورها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

4/دراسة احمد اليأس،(2013م) [2]:

تناولت هذه الدراسة اثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في زيادة جودة التقارير المالية .تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل منظمات الأعمال عن الإفصاح عن رأس المال الفكري مما يؤدي إلي أخطاء لا يستهان بها في قوائمها مما يجعل القوائم المالية غير قادرة علي التعبير عن المركز المالي السليم من اجل ذلك تمثلت محاور المشكلة في بعض التساؤلات منها: هل تقوم منظمات الأعمال

([1]) الهادي إبراهيم ، المنظمات المهنية ودورها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، (الخرطوم : رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2010م) .

([2]) احمد اليأس النور إبراهيم ،اثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في زيادة جودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،(السودان : جامعة الزعيم الأزهري ، كلية الدراسات العليا ،2013م).

بالإفصاح عن بيانات ومعلومات رأس المال الفكري في التقارير المالية؟ ما هو اثر الإفصاح عن رأس المال الفكري علي قرارات مستخدمي التقارير المالية ؟إلي إي مدي يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري علي جودة التقارير المالية ؟

هدفت الدراسة إلي التعرف علي اثر الإفصاح المحاسبي علي رأس المال الفكري في زيادة جودة التقارير المالية، تناولت هذه الدراسة رأس المال الفكري من حيث المفهوم والأهمية ثم المقومات والقياس . وهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية علي التعرف علي درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية وتحليل مدى كفاءة الإفصاح المناسب بصورته المالية عن معلومات رأس المال الفكري في ضوء التطورات والتغيرات الاقتصادية تعيشها منظمات الأعمال في الوقت الراهن وكذلك التعرف علي منفعة وأهمية رأس المال الفكري . استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي . وتوصلت النتائج التالية : عدم تضمين الأصول المعنوية والمعرفية في التقارير الخاصة بالمنشآت يجعل التقارير ذات دور ضئيل في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ضرورة استخدام أدوات جديدة تمكن الإدارة العليا من تحقيق وقياس رأس المال الفكري والتقرير عنه في قالب مناسب. كما أوصت الدراسة بالتوصيات التي من شانها أن تميز القائمين علي رأس المال الفكري في منظمات الأعمال وغيرها وأهمها ومن الأفضل تضمين الأصول المعنوية والمعرفية في التقارير المالية الخاصة بالمنشاة من اجل تفعيل دور هذه التقارير والذي بدوره يساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ،يستحب بذل الجهود تجاه قياس الأصول غير الملموسة وإدخال ذلك ضمن نظام إعداد التقارير المالية علي نحو متزايد كأداة لتدعيم عملية اتخاذ القرارات.

– تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في إن هذه الدراسة تناولت اثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في زيادة جودة التقارير المالية بينما تناولت الدراسة الحالية الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

5/دراسة سحر،(2014م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة . هدفت الدراسة إلي اختيار الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من فجوة توقعات

([1]) سحر محمود عبد الله ، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2014م .

مستخدمي القوائم المالية ، دراسة الحوكمة واختبار أثرها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها : أن فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع ، قيام المراجع الداخلي بمراجعة وتقييم ملائم لإجراءات المحاسبة عن الأصول وملائمة رقابة المحاسبة المالية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة . وأوصت الدراسة بضرورة استبعاد فكرة تعارض الفئات المعينة بالشركة ، إنشاء هيئة لسوق المال لرقابة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، رقابة أداء شركات المساهمة العامة ، قيام الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بتطبيق الحوكمة بهدف الحد من فجوة التوقعات في المراجعة. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بينما تناولت الدراسة الحالية الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

6/ دراسة تقوى ،(2015م)[1]:

تناولت الدراسة دور الإفصاح المحاسبي ترشيد قرارات الاستثمار ، تتبع مشكلة الدراسة في أن القصور ومتطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة ، وهذا ينعكس علي اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستفيد المهتم بهذه المعلومات التي تخدم المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، استخدمت الباحثة عده مناهج في الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد المحاور الأساسية للدراسة ، المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات واستخراج النتائج والتوصيات ، والمنهج الوصفي التحليلي لأغراض تحليل البيانات الخاصة بالدراسة ، وقد توصلت إلي عده نتائج أهمها : المعلومات المحاسبية تؤثر علي جودة الإفصاح في القوائم المالية، وتتأثر المعلومات المحاسبية بمدى وضوح معايير المحاسبة الدولية ومن أهم التوصيات : يجب توفير المعلومات المالية في الإفصاح في القوائم المالية وضرورة استخدام أساليب إفصاح تتسم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها وضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بشكل واضح مفهوم .

– تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في إن هذه الدراسة تناولت دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

---

(1) تقوي صلاح محمد ، دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار ، (دنقلا : رسالة دكتوراه منشورة في المحاسبة ، جامعة دنقلا ، كلية الدراسات العليا، 2015م) .

7/دراسة عثمان،(2017م)[1]:

دراسة تحليلية في فعالية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوى الدولي وعلاقتها بفجوة التوقعات تكمن مشكلة الدراسة في عدم فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية حيث نشا عن محاولة تطبيقها مشكلات أدت إلي الإضرار باقتصادياتها.

هدفت الدراسة إلي بيان توحيد المعايير المحاسبية علي المستوى الدولي مما يؤدي إلي استجابة المعايير لمتطلبات الدولة دون أن يؤثر علي عمومية المعرفة المحاسبية من جانب المحاسبين المستفيدين من المعلومات المحاسبية في جميع أنحاء العالم، افترضت الدراسة هنالك علاقة بين فاعلية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي واستجابة المعايير، هنالك علاقة بين المتطلبات الدولية لمعايير المحاسبة وبين المشكلات.

توصل البحث إلي عدة نتائج عدم تحقق محاولة لجنة معايير المحاسبية الدولية الفعالية التي كانت ترجو تحقيقها لتضييق فجوة الخلاف بين المعايير المحاسبية المعمول بها في دول الأعضاء ومعظمها دول صناعية متقدمة كما تبين أن الأنظمة المحاسبية للعديد من الدول النامية محور الدراسة تعد امتداد للأنظمة المحاسبية التي تفرضها الدول الأجنبية التي تسيطر علي اقتصادياتها . أهم التوصيات يوصي الباحث بتحديد تكلفة الجودة دون الاعتماد علي البيانات والتكاليف لأنه يؤدي إلي نتائج غير سليمة نوصي بوجود نظام تكلفة الجودة في كل المؤسسات والدور الحكومية لان وجوده يؤدي إلي قرارات سليمة.
– تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت فعالية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي وعلاقتها بفجوة التوقعات أما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

8/دراسة محمد حسن ،(2017م)[2]:

تناولت الدراسة مشكلة دور نظام الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة وذلك من خلال التطرق إلي مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها في المؤسسات المالية يهدف البحث إلي التعرف

([1])عثمان الأمير، دراسة تحليلية في فعالية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي وعلاقتها بفجوة التوقعات في المراجعة ،(معهد الادارة العامة ، المجلة السابعة ، العدد 7، الرياض ، 2017م) .

([2]) محمد حسن ، دور نظام الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، 2017م) .

علي مكونات نظام الرقابة الداخلية كما تناولت الدراسة أسباب فجوة التوقعات ومكونات هذه الفجوة بالإضافة إلي دور مراجع الحسابات في هذه الفجوة، تأتي أهمية هذه الدراسة في التطورات التي تشهدها الساحة المحلية والعالمية والتي لا تأتي إلا من خلال الاهتمام بجودة المراجعة بالإضافة لكونها امتداد للرسائل السابقة التي اهتمت بمفهوم الرقابة الداخلية من خلال جودة المراجعة وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة . اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي لغرض جمع البيانات ميدانيا ثم إعداد وتوزيع استبانه الفئة المستهدفة من المراجعين والمجتمع المالي، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دورا ايجابيا في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة من خلال استخدام مجموعة أدوات مثل الخطة التنظيمية والموازنات التخطيطية وأدوات الضبط الداخلي ، وتطبيق هذه الموازنات يؤدي إلي تقليل التباين والاختلاف بين مستخدمي القوائم المالية من جهة ومراجع الحسابات من جهة أخرى حول المتوقع من عملية المراجعة . وأوصت بمجموعة من التوصيات منها: دعم الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في الشركات من خلال إعطاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا وتذليل كافة المعوقات التي تحد من قدرته في تشخيص حالات الفساد المالي، رفع معدلات التوظيف علي أساس الخبرة والكفاءة العلمية في المجال الرقابي بعيدا عن الوساطة والمحسوبية وتطوير الكادر الرقابي من خلال التدريب والدورات المهنية

– تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في إن هذه الدراسة تناولت دور نظام الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة بينما تناولت الدراسة الحالية دور الإفصاح المحاسبي في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

9/دراسة حنان عبد الرازق ، (2017م) [1]:

تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة وهدفت الدراسة إلي دراسة وتحليل فجوة التوقعات في المراجعة ومعرفة أسباب الفجوة في المراجعة . وتمثلت مشكلة الدراسة ف عدة تساؤلات منها : هل وجود المراجعة الداخلية بالمنشأة يساعد في كفاءة التقارير المالية ؟ هل وجود نظام رقابة سليم للمراجعة الداخلية يساهم في اكتشاف الأخطاء والتجارب ؟ ما دور مراقبي الحسابات في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ؟ وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية متغيرات

(1) حنان عبد الرازق محمد ، دور المراجعة الداخلية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا ، 2017م .

الدراسة حيث أصبح تطبيق المراجعة الداخلية من المطالب الأساسية من قبل المجتمع للشركات حتى تحظي بثقة المجتمع فيها ، كما أن موضوع تضييق فجوة التوقعات في المراجعة من أهم أولويات مهنة المراجعة في الوقت الحاضر لما له من أثر بالغ الأهمية في استعادة مهنة المراجعة لمكانتها ومنزلتها في المجتمع و مواجهة أزمة الثقة والمصداقية التي تواجهها .

تمثلت فرضيات الدراسة في : أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية واكتشاف الأخطاء والتجاوزات ، وجود مراجعة داخلية يساعد في كفاءة التقارير المالية .

توصلت الباحثة إلي العديد من النتائج أهمها :

انخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلي اتساع فجوة التوقعات في المراجعة . تساعد المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء التي ترتكب بقصد الغش والتزوير والاختلاس .

وأوصت الباحثة بالآتي : تشر معايير المراجعة الداخلية وتطورها . أداراك أهمية دور المراجعين الداخلين ودعم استغلالهم عن الإدارة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الداخلية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

10/ دراسة إشراقة مهدي ، (2018م) [1]

تناولت هذه الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الإفصاح المحاسبي يعيق التطبيق الفعال للحوكمة في البنوك السودانية ، وعدم وجود نظام حوكمة جيد يؤدي إلي زيادة مخاطر التعثر المالي ، وكذلك ضعف نظام الرقابة في إطار حوكمة الشركات يخلق مناخا غير مناسب يعيق المسئولين داخل الشركة في القيام بمسئولياتهم والتي بدورها تمثل عائق لتطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودانية .

---

[1] إشراقة مهدي محمد عدلان ، أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ،(جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا ، 2018م)

وقد هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي موضوع الحوكمة وإبراز أهمية تطبيقها في البنوك السودانية ومدي الحاجة إليها ، ومعرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودانية ومدى التزام البنوك بالإفصاح عن آليات الحوكمة .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعال لحوكمة الشركات ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد ومخاطر التعثر المالي ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيم أسهم الشركات في الأسواق المالية ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية .

وأتبعت الدراسة مجموعة من المناهج البحثية منها المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي في تتبع المشكلة والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والمنهج التحليلي في اختبار فرضيات الدراسة .

توصلت الدراسة إلى إثبات صحة فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة والتي جمعت عن طريق الاستبانة وبناءً علي اختبار الفروض خلصت الدراسة الي العديد من النتائج أهمها : أن الإفصاح عن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يعمل علي دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية ، كما أن تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات يؤدي إلي إنشاء نظام للتقارير والرقابة لمواجهة المخاطر المحتملة .

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات من ضمنها : إلزام البنوك والشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية وأية معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدي المساهمين علي أموالهم ، تنمية وعي وإدراك القائمين علي الشركات بأهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات .

وتختلف هذه الدارسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

11/ دراسة أبوبكر عثمان،(2019م) [1]:

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، وتكمن المشكلة في أن هنالك اختلاف بين المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية وبين مراجع الحسابات ، وظهرت الحاجة لمعرفة إلي أي مدى يساهم تكوين لجان المراجعة داخل منظمات الأعمال في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ؟ وإلي أي مستوى تساهم لجان في إحكام الرقابة علي الإدارات التنفيذية وضبط سلوك المديرين لتقليل الممارسات السلبية في عمليات الإفصاح المالي والمحاسبي؟ وهدفت الدراسة إلي إبراز الجوانب التي يمكن من خلالها الحد من فجوة التوقعات في المراجعة بتكوين لجان للمراجعة . خلصت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها : أن تكوين لجان للمراجعة يؤدي إلي جودة القوائم المالية وتقرير المراجع المتعلق بها ويدعم استقلال المراجع الخارجي . وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : ضرورة التحديد الواضح لواجبات وصلاحيات لجان المراجعة ، ومن الأفضل إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمحاسبة والمراجعة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة بينما الدراسة الحالية تناولت الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

12/دراسة تسابيح محمد عثمان،(2020م)[2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره علي اتخاذ القرارات الاستثمارية واعتماد المستثمر علي بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار.

هدفت الدراسة إلي تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير البنوك السودانية ومقارنتها مع تقارير البنوك السودانية المتقدمة.

ومن الفرضيات التي اعتمدت عليها الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وقرارات المكتتبين في الأسهم وذلك هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي

([1]) أبوبكر عثمان محمد ، دور لجان المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، (شندي : مجلة جامعة شندي ، العدد 17 ، 2019م).

([2]) تسابيح محمد عثمان ، اثر الإفصاح المحاسبي علي اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك السودانية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة (شندي : جامعة شندي، كلية الدراسات العليا ،2020م) .

وترشيد القرارات الاستثمارية بالبنوك السودانية. ومن ثم استخدمت مجموعة من المناهج العلمية ذات الصلة بالموضوع فاستخدمت الباحثة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي.

وأثبتت الدراسة صحة الفرضيات وتم التوصل إلي بعض النتائج أهمها: إن الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة يعمل علي دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية والالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي في البنوك يودى إلي زيادة الثقافي المعلومات التي يقدمها البنك ويزيد من قدرة البنك علي المنافسة لذلك اعتماد الإدارة العليا علي القوائم المالية في منح التمويل.

توصي الدراسة بالتوصيات الآتية : ضرورة قيام المراجع الخارجي بالإفصاح عن رأيه عن مدي صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية و الاهتمام بالجوانب السلوكية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والمدرين التنفيذيين بالبنك المتمثلة في درجة إقناعهم بأهمية تطبيق مفهوم الاستثمار داخل البنك عمليا وقيام جهات الاختصاص بتنمية وعى وإدراك القائمين علي البنوك بأهمية الاستثمار وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره علي اتخاذ القرارات الاستثمارية بينما الدراسة الحالية تناولت دور الإفصاح المحاسبي في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

الفصل الأول

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

ويشتمل علي الاتي :

المبحث الأول : المحاسبة : النشأة والتطور والمفهوم

المبحث الثاني : مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث : أهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول

المحاسبة : النشأة والتطور والمفهوم

أولاً: نشأة المحاسبة وتطورها:

من مميزات وخصائص الإنسان التي ميزها به الله سبحانه وتعالي علي سائر المخلوقات العقل والهدف من هذا التمييز لكي ينظم حياته بأفضل ويضع القواعد لمعالجة الأمور المحيطة به ويرفع من مستواه المعيشي والأدبي والأمني وصدق رسول الله صلي الله عليه وسلم حين قال:(انتم أدرئ بأمور دنياكم) . وفترة بعد فترة وجيل بعد جيل تنشأ العلوم وتتطور لتضيف إلي البشر اكتشافات وعلوم جديدة ينتفع بها .[1]

إن المتتبع للنتائج والمدون للحضارات القديمة يجد أن المحاسبة قديمة وقد ثبت أن البابليين والفراعنة والصينيين قد استخدموا السجلات المحاسبية في تسجيل كميات الغلال والحبوب التي يأخذها الحكام وبيان تحصيل هذه الكميات المستحقة والرصيد المتبقي في المخازن لمواجهة سنوات الجفاف ، وقد نقل لنا القران قصة سيدنا يوسف عليه السلام مع فرعون مصر وبالإضافة إلي ذلك كانت إدارة مخازن المعابد وبيوت ثروة الفرعون تخزن الحبوب للناس مما دفع المصريين إلي تطوير محاسبة تفصيلية ونظام شامل لتسجيل العلاقات مع الغير .

لقد كان الإنسان في مراحل تطور حياته يقصر إنتاجه علي ما يحتاج إليه من قوت وكساء وخلافه ،لان ما ينتجه كان بمقدار ما يكفيه هو وأسرته فلم يكن هناك فائض من إنتاجه يتطلب قيام عمليات التبادل بينة وبين الآخرين ولكن ولان الإنسان يتطور ويطور الأشياء من حوله فقد زادت الكميات التي كان ينتجها احتياجات أسرته وأستغل قدراته في استغلال خيرات الأرض فهنالك صانع فخار ماهر وذاك نجار يبيع من الأخشاب منتجات جديدة لم تكن معروفة وأيضا صانع لأدوات زراعة لان ما ينتجه بدأ يزيد عن حاجته وهنا نشأت المقايضة ،ولم تكن عمليات المقايضة سهلة لصعوبة تجزئيه بعض السلع لذلك تطلب البحث عن مقياس قيمي واحد فكانت الماشية والجلود والملح والشاي وبعض المنتجات الزراعية .

([1]) عبد الماجد عبد الله حسن ، مبادئ المحاسبة المالية ،(الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2000م) ، ص 3 .

وتطورت الحياة وزادت حركة الإنتاج فصار المقياس محددا بأحجار كريمة ثم الحديد والنحاس ثم الفضة والذهب . كنتيجة طبيعية لتزيد إعداد البشر فقد تزايدت الاحتياجات وتطورت الصناعة وازدهرت التجارة ،وارتبطت القرى والمدن وظهرت الأسواق التي يجتمع فيها الناس والكل يعرض سلعته ،وهنا برز قصور استخدام الفضة والذهب لصعوبة حملها من بلد إلي آخر فظهرت الكمبيالة وكان ذلك بداية ممارسة الشعوب للائتمان ، وكانت المحاسبة في كل هذه المراحل تقوم بدورها في رصد أحداث النشاط واستخراج نتائجه ، وظلت تواكب تطور ونمو النشاط الاقتصادي موفره البيانات والمعلومات للفئات المختلفة ومستخرجة لنتائج النشاط ولذلك ساعدت الفئات العديدة التي استخدمتها في ترشيد قراراتها الاقتصادية ورسم خططها المستقبلية وقد ثبت كما أشرنا أن الفراعنة و الإغريق والبابليين يحتفظون بسجلات محاسبية تطورت عبر الحقب التاريخية المختلفة لتفي بالحاجة في كل عصر، إلا أنها لم تكن وفق أسس ومبادئ علمية موحده ، بل كانت تسير وفق أسس متعرف عليها بين ممارس المهنة في كل فترة وفي حدود المنطقة التي يعملون بها .

ولقد مرت مراحل عديدة على تطور المحاسبة ويمكن تقسيم ظهور ونمو وتطور الفكر المحاسبي في ثلاث مراحل :[1]

1/ المرحلة الأولى :

هي مرحلة التمهيد لنشأة المحاسبة وهي الفترة التي سبقت عام 1494م والتي يطلق عليها بفترة ما قبل القيد المزدوج وتمتد هذه الفترة من عصور ما قبل التاريخ وحتى ظهور قاعدة القيد المزدوج (3500 ق م –1494م) .

2/ المرحلة الثانية :

هي فترة نشأة المحاسبة المعاصرة (1775–1494) وهي فترة القيد المزدوج والقيد المزدوج هو الذيضمنه لوكا باتشيولى في كتابه إلا أن بعض الكتاب يرون أن Benedet To Cotrugli هو أول من كتب في القيد المزدوج في فلورنسا Florence الإيطالية في نهاية القرن الثالث عشر كما دلت الدراسات التاريخية على أن تاجر ايطالي اسمه بود وير كان يقيم في القسطنطينية بالمشاركة مع أخيه الذي كان يقيم في فينسيا كان يطبق في يوميته طريقة القيد المزدوج ليس فقط بشكلها البسيط بل في شكلها المركب

(1) المرجع السابق ، ص4

أيضا حيث تم فحص دفتر يوميته عن فترة ثلاث سنوات ونصف منذ عام 1440م وقد كان الدفتر المذكور مرقما بالأرقام العربية .

ومن الأدلة التاريخية أيضا حسابات أمناء خزائن مدينة جنوا الإيطالية التي يعود تاريخها إلي عام 1340م وهو أول سجل كامل أعد على أساس قاعدة القيد المزدوج

3/ المرحلة الثالثة :

هي عصر المحاسبة الذهبي هي الفترة من عام 1776م وحتى الآن حيث تطورت المحاسبة من مجرد نظام بدائي لامساك الدفاتر إلي نظام معلومات متطور .

ولا شك إن الثورة الصناعية تعتبر نقطة تحول في تاريخ التطور الاقتصادي ، وقد كان لها عظيم الأثر في الفكر المحاسبي وبظهور شركات المساهمة الكبرى وانفصال الملكية عن الإدارة وبروز المشروع كشخصية معنوية مستقلة ،وقد امتازت هذه الفترة بتطور المحاسبة بظهور نظرية الوكالة ونشوء الإفصاح المحاسبي وتطوره .

لقد بدا الاهتمام بتنظيم شؤون المحاسبة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي، ويعتبر معهد المحاسبين المعتمد في اسكتلندا ((ICAS))والذي تأسس في عام 1854م أول منظمة مهنية محاسبية ثم تأسس بعده معهد المحاسبين المعتمدين في انجلترا وويلز ((ICAEW))في عام 1880م أما المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين ((AAPA))فقد تأسس في عام 1887م وقد أسهمت هذه المعاهد في تطور ونمو المعرفة المحاسبية من خلال الأخذ علي كأملها مسئولية وضع قواعد مهنية ملزمة لأعضائها وإصدار النشرات المحاسبية .[1]

وكعلم اجتماعي كان طبيعيا أن تتأثر المحاسبة بكثير من المفاهيم المشتقاه من العلوم الاجتماعية الأخرى كالإدارة والاقتصاد وغيرها .

وكملازمة طبيعية للمحاسبة التطور في مجال النشاط المالي فانه الطفرة الكبيرة في نظم المعلومات وظهور الكمبيوتر واستخداماته العديدة في مختلف المجالات ومنها مجال المحاسبة أدى إلى تعظيم دور المحاسبة ومن ثم التأهيل المحاسبي لتقديم المزيد من المعلومات للأطراف العديدة التي تستخدم هذه المعلومات .

–من خلال التطور التاريخي نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بنشأة المحاسبة:

([1]) المرجع السابق ،ص7.

1/المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية وتطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة .

2/ المحاسبة وسيلة وليست هدف وتطورت هذه الوسيلة في مراحل مختلفة من وسيلة لخدمة الإدارة إلي وسيلة لخدمة المجتمع .

3/تطورت المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى ظهور فروع متعددة.

ثانياً : مفهوم المحاسبة :

أن تعريف المحاسبة ينطلق من تحديد نطاق عمل المحاسبة وطبيعة الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها وحيث تتوفر للمحاسبة مفاهيم عديدة ، إلا انه يمكن إيجاز ثلاث مفاهيم أساسية للمحاسبة يشمل المفهوم الأول علي أنها وظيفة من وظائف المشروع في الهيكل الإداري . والثاني علي أنها نظام من الأنظمة الفاعلة في المشروع . والثالث أنها علم من علوم المعرفة .

باعتبار أن المحاسبة وظيفة من وظائف المشروع لإنجاز نشاطه فإنها تعرف بأنها((مهمة قيد الأصول التي بحوزة المشروع والفعاليات المالية التي يمارسها خلال الفترة المالية والتقرير عنها إلى أصحاب المشروع لبيان نتيجة الأعمال المتحققة والمسببات عن تلك النتائج .)) .

وإذا نظرنا إلى المحاسبة باعتبارها نظام من الأنظمة فأنها تعرف ((النظام إلى يقوم بتجميع العمليات المالية وإجراء عمليات التشغيل عليها من قياس وتسجيل وتلخيص وتحليل وتقرير لغرض تقديم المعلومات إلى الجهات المستخدمة في داخل المشروع وخارجه)) .

إما المحاسبة كأحد العلوم تعرف بأنها ((مجموعة الفروض والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة التي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية المتعلقة بوحدة محاسبية بقصد تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة متحققة وكذلك المركز المالي الذي يتمتع به في نهايته الفترة المالية)) .

ويمكن استخلاص تعريف شامل يضم التعاريف الثلاثة السابقة وكما عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية بان المحاسبة ((عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات)).[1]

وترى الباحثة أن مفهوم علم المحاسبة هو العلم الذي يهتم بتسجيل العمليات المالية وتبوبيها وتصنيفها وتلخيصها وعرضها في القوائم المالية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة

---

[1] نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة الجزء الأول ،(الأردن : الجامعة الأردنية ،2000م) ، ص 4 .

للوصول إلى نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة في فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة .

ثالثاً: أهداف المحاسبة :

1/تهيئة الدفاتر والمستندات المحاسبية .

2/تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة .

3/تحديد العمليات المالية وتصنيفها إلي عمليات تمويلية وإيراديه ورأسمالية .

4/ قياس العمليات المالية عن طريق تجميع البيانات وتسجيلها وتصنيفها إيجاد الترابط المنطقي فيما بينها

5/ التقرير عن العمليات المالية لبيان النتائج المترتبة عنها وتحليلها وتفسيرها وتوصيلها إلى المستخدمين

رابعا : وظائف المحاسبة :

1/تحضير الدفاتر والسجلات والمستندات الملائمة للمشروع .

2/إثبات قيد العمليات المالية في دفاتر المشروع من إيرادات ومصروفات ومديونية لصالح المشروع والأصول والالتزامات وحقوق الملكية .

3/تداول أصول المشروع من نقدية أو ما يعادلها والرقابة عليها .

4/التقرير عن نتائج الأعمال من ربح أو خسارة متحققة خلال الفترة المالية وتحديد المركز المالي للمشروع .

5/تقديم المعلومات المالية عن النشاط وعن الموارد الاقتصادية لغرض اتخاذ القرارات سواء للعملية الإدارية أو للمستثمرين . [1]

خامساً : الفروض المحاسبية :

هي القضايا المنطقية الأساسية التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية التي يجب أن تعمل فيها المحاسبة وترتبط هذه الفروض بالتطور المنطقي للمحاسبة وبأهدافها وتقاريره ا، وتنطلق **هذه الفروض من واقع المحاسبة التطبيقي وهي :**

([1])هادى رضا الصغار ، مبادئ المحاسبة المالية ، الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي،(عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص ص 25 – 26 .

1

1/فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة :

ويقصد به أن المشروع وحدة أعمال ذات شخصية معنوية منفصلة عن ملاكها ، وعن كافة الأشخاص الطبيعيين الذين يساهمون في إدارتها وتشغيلها . كذلك فان المشروع كوحدة محاسبية له شخصية مستقلة ، تمكنه من امتلاك الأموال والتصرف بها عن طريق الدخول بالعقود والتعهدات وغيرها من التصرفات وتكون الوحدة مسئولة عن تصرفاتها وتعهداتها ،إذا تتمتع بذمة مستقلة عن الملاك .

2/ فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية:

المشروع يتصف بالاستمرارية في أداء النشاط ، ما لم يطرأ ما يشير إلى غير ذلك ، مما يؤثر على استمرارية وان صفة الاستمرارية هي ضرورية لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالتزاماته . كما أنها منبثقة عن الشخصية المعنوية التي تمتلك حياة غير محددة وتختلف عن الشخصية الطبيعية ذات العمر المحدد ، وخاصة أن وفاة الملاك وغيرهم من الأشخاص لن يؤثر علي استمرارية المشروع.

3/فرض وحدة القياس النقدي :

ضرورة استخدام وحدة النقد كأفضل أساس وسيلة لقياس النشاط الاقتصادي ، لغرض التعبير عن العمليات المالية التي يزاولها المشروع ،وبيان أثرها في أنها تعكس التغيرات التي تطرأ علي حقوق المالكين وكذلك لغرض إجراء التحليلات المحاسبية علي النشاط . ويواجه هذا الافتراض الانتقاد بسبب التغيرات الاقتصادية التي تطرأ علي مستويات الأسعار، وعلي القوة الشرائية لوحدة النقد ، لذلك تعتبر قيمة النقود وسيلة غير ثابتة لإجراء عملية القياس علي العمليات التي يزاولها المشروع، قد لا تكون الأساس الأفضل إلا انه لم يكن بالإمكان إيجاد البديل عن وحدة النقد .

4/فرض موضوعية القياس :

ويقصد به عدم وجود أي تحيز أو تدخل شخصي من قبل المحاسبين ف إجراء عملية القياس . وذلك بسبب توفر الأدلة المستندية الواضحة والمحددة لكافة العمليات التي يراد قياسها ، وقيدها في الدفاتر المحاسبية ولذلك فانه تتوفر الموضوعية والموثوقية في البيانات والمعلومات المحاسبية بعيدا عن الحكم الشخصي للمحاسبين الذين يقومون بإعدادها.[1]

---

(1). المرجع السابق ، ص ص 32-33 .

سادساً : المبادئ المحاسبية:

هي تعميمات أو إرشادات توجيهية عامة يتبعها المحاسب في ظرف أو موقف معين وهي من صنع الإنسان تطورت عبر السنين لاستخدامها كأداة عملية تساعد في حل المشاكل المحاسبية وتتصف بالشمول والملائمة والقابلية للاستخدام في معظم المشروعات الاقتصادية .

1/ مبدأ التكلفة التاريخية :

هو أفضل أساس لتقييم موجودات المنشاة وتتضمن التكلفة جميع النفقات والمصروفات التي تكبدتها المنشاة في الحصول علي الأصل وحتى أصبح جاهزا للاستعمال في مكانه المخصص بالمنشاة ومن اجل الغرض الذي امتلك من اجله . وبذلك وهي تشمل : ثمن الشراء وبالإضافة إلي جميع مصروفات الشراء من عمولة ونقل وتامين وشحن وغيرها .

فأن تطبيق هذا المبدأ يواجه عدة انتقادات وخاصة في حالة التضخم وان القيمة التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لأتمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشآت الاقتصادية . الأمر الذي أدى إلي المطالبة باستبدال هذا المبدأ بمبدأ التكلفة الاستبداليه(Replacement Cost)أو القيمة الجارية للوصول إلي نتائج أكثر واقعية .

2/ مبدأ الاعتراف بالإيراد:

يمكن تعريف الإيراد هو التدفق الداخل الذي يؤدى إلى زيادة أصول المنشأة أو نقص في المطلوبات أو الاثنين معا نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات .

ويقاس الإيراد بالنقدية أو ما يعادلها من قيمة الشيء المستلم مقابل السلع والخدمات المباعة .

وان يعترف بالإيراد عند نقطة البيع أو عند استلام الثمن أو عند الإنتاج أو بعد نقطة البيع .

وهنالك شرطان للاعتراف بالإيراد هما :

- أن يكون قد تحقق أو قابلا للتحقق .

-أن يكون قد اكتسب .

والاعتراف به يتمثل بعملية إثبات المعاملات في السجلات المحاسبية والقوائم المالية . وقد اختلف المحاسبون في بلورتهم للأسس الواجب إتباعها عند تحديد الإيراد، ويستعمل نتيجة **هذا الاختلاف أساسان هما :**

أ/ أساس الاستحقاق .

ب/ الأساس النقدي .

3/ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

عند تحديد الربح من عمليات المنشأة ،تنزل جميع التكاليف التي تخص الإيراد وهي تلك التي تمثل بدرجة واضحة ومعقولة استثمارا في موارد وخدمات استهلكت أثناء عملية تحقق هذا الإيراد فالاهتمام الرئيسي للمحاسبة هو مقابلة الانجازات وممثلة بثمن مبيعات البضاعة أو الخدمة بالمجهودات (المصروفات) ممثلة بتكلفة البضاعة المباعة أو الخدمة المقدمة خلال فترة زمنية معينة للتوصل إلى قياس الأداء (الربح أو الخسارة) .

وقد نشأت صعوبات عند تطبيق مبدأ المقابلة لذلك وضعت الأسس التالية لحلها :

أ/ يتم فحص وتحليل المصروفات السنوية لتحديد العلاقة بين هذه المصروفات والإيرادات المتحققة خلال الفترة .

ب/ إذا وجدت علاقة بين المصروف والإيراد السنوي يتم تحميل هذا المصروف إلى الإيرادات المتحققة خلال الفترة.

ج/ إذا اتضح انه لا توجد علاقة بين المصروف والإيراد فيتم توزيع المصروف علي فترات زمنية بطريقة التخصيص .

د/ إذا تعدد متابعة ما تقدم فانه من المستحسن تحميل هذه المصروفات علي إيرادات الفترة المالية التي تم إنفاق المصروف فيها .

4/ مبدأ الإفصاح التام :

إن الإعلام المحاسبي تزويد المعلومات لغرض اتخاذ القرارات وهذا يتطلب الإفصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة . يتعلق الإفصاح بشكل خاص بالعمليات التي تنشأ بين المشروع والأشخاص الذين يحتلون المراكز الإدارية والسلطة فيه ، الأمر الذي يتطلب الإفصاح عن أية عمليات تتم في المشروع ومديرية ،بالمثل يجب الإفصاح عن جميع

العمليات الأخرى التي يكون لها تأثير غير عادي علي المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها .[1]

---

[1]. نعيم دهمشي وآخرون ، مبادئ المحاسبة (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2004م) ، ص47 .

سابعاً : الجهات المستفيدة من البيانات المحاسبية :

1/ أصحاب المشروع : أن المنشأة الاقتصادية قد تكون فردية أو شركة أو منشاة لا تهدف إلى ربح مهما اختلف شكل المنشأة القانونية إلا إن المهتم بأمور هذه المنشأة لا يستطيع التعرف علي أوضاعها والتحقق من أنها سائرة نحو تحقيق أهدافها لا بتوفر المعلومات المحاسبية .

2/ إدارة المنشأة : يصعب عليها أن تقوم بعملها علي الوجه المطلوب بدون معلومات مفيدة . فإذا كان حجم المنشأة كبير إلى الحد الذي لا تتمكن معه الإدارة من متابعة الأنشطة بسهوله ، فانه لابد من المتابعة عن طريق تقارير مالية يصدرها نظام معلومات محاسبي موثوق . والنظام المحاسبي جزء من النظام الذي يوفر المعلومات للإدارة .

3/الدائنون : أن أهم مصدرين لتمويل المنشأة هما المالكون والدائنون أما أن يكونوا منشآت مالية كالبنوك وشركات الاستثمار أو من باع للمنشأة بضاعة بالأجل لإعادة بيعها والتعامل بالأجل يتم بناء على الثقة بين الدائن والمدين .

4/ المستثمرين : هم المستخدمين للمعلومات المحاسبية ويقصد بهم من لديهم أموال يريدون استثمارها في مشروع قائم أو جديد والمستثمر لن يتخذ قرار الاستثمار إلا بعد توفر المعلومات المالية الكافية عما يستثمر فيه ليس فقط عن المشروع نفسه .

5/ الجهات الحكومية : المنشآت الاقتصادية تشارك الدولة والمجتمع في إيراداتها في شكل ضرائب أو زكاة كما أن البعض الأخر من المنشآت يتلقى إعانات من الدولة هذه العوامل تجعل من الدولة أحد المستفيدين من المعلومات المحاسبية .[1]

تنقسم الجهات المعنية بتتبع أحوال المنشآت إلى :

أ/ جهات حكومية تعتني بشكل مباشر بالمعلومات المالية مثل دائرة الضرائب والزكاة وديوان المحاسبة للأسباب التالية :

1- مراقبة إيرادات الدولة المحصلة من المنشآت الاقتصادية بشكل ضرائب .

2- مراقبة المنشآت الاقتصادية التي تستثمر الحكومة فيها أكثر من 20% من رأس مالها .

ب/ جهات حكومية تعتني بشكل غير مباشر بالمعلومات المالية مثل : دائرة الإحصاءات العامة و وزارة التخطيط.

([1]) خليل محمود الرفاعي وآخرون ، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، (عمان : مؤسسة تسنيم للنشر والتوزيع ،2011م)، ص19

6/ الموظفون : يحرص الموظف في المنشأة علي استمرار وظيفته التي تمثل مصدر دخله ومصدر ازدياد الدخل وهذا لن يتحقق إلا في منشأة ناجحة لذلك فان الموظف معنى مباشرة بمعرفة الأمور المالية للمنشأة وهذه المعرفة لا تأتى إلا عن طريق المعلومات المالية .

7/ عملاء المنشأة :تعتمد المنشآت الاقتصادية على بعضها فبعضها ينتج ليباع للمؤسسات الأخرى والتي بدورها تبيع للمستهلك . وغالبا ما يتبع هذا الاعتماد تداخل في المصالح يتمثل في البيع بالأجل أو تتبع الظروف الاقتصادية للمنشأة .

8/ عامة الناس :ويقصد بذلك من يتعامل مع المعلومات المالية لأي غرض آخر مثل الجامعات ممثله بطلابها وأساتذتها ومراكز تجميع المعلومات المالية .

9/ المحللون الماليون والوسطاء الماليون : يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.[1]

ثامناً : فروع المحاسبة :

1/ المحاسبة المالية (Financial Accounting):

تعد نقطة التمركز في علم المحاسبة وتهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة مستندة بذلك على المبادئ المحاسبية المقبولة عموما بهدف إنتاج معلومات محاسبية موضوعية تبين نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة .

2/ محاسبة التكاليف (Cost Accounting):

فرع من فروع علم المحاسبة يهتم بتجميع ومعالجة المعلومات المالية للوصول إلى تكلفة الإنتاج إما بشكل إجمالي أو تكلفة الوحدة الواحدة ، وتستخدم في التخطيط والرقابة داخليا وإعداد التقارير المالية للإدارة .

3/ المحاسبة الإدارية(Managerial Accounting) :

هي أحد فروع المحاسبة يرتبط بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف وينصب على تحليل المعلومات المستمدة من

النظام المحاسبي ووضعها بشكل يمكن الإدارة من التصرف في ظل رؤية واضحة ويتيح لها متابعة مجريات الأمور والحكم علي سير المنشأة .

4/محاسبة الزكاة والضرائب (Tax Accounting):

([1]) المرجع السابق ، ص 20

وتعني بتجميع ومعالجة المعلومات المالية للوصول إلى المبلغ الخاضع للزكاة أو المبلغ الخاضع للضريبة وهو ما يعرف ب (وعاء الضريبة أو الزكاة) ثم إعداد وإقرار الزكاة أو الإقرار الضريبي للوصول إلى مبلغ الزكاة أو الضريبة الواجب دفعه لمصلحة الزكاة أو الضريبة .

5/ المحاسبة الحكومية(Governmental Accounting):[1]

فرع من فروع علم المحاسبة تعني بتجميع وتوثيق ومعالجة البيانات المتعلقة بالنفقات والإيرادات الحكومية للتأكد من ضبط الأموال العامة والرقابة عليها واستخدامها الاستخدام الأمثل من خلال إعداد الموازنة العامة للدولة كأداة رقابية علي النفقات والإيرادات العامة للدولة .

6/ التدقيق (Auditing):

هي عملية تقييم وتجميع أدلة الإثبات عن معلومات معينة من أجل الإبلاغ عن درجة الترابط بين هذه المعلومات والمعايير المعتمدة والشخص الذي يقوم بعملية التدقيق هو شخص مؤهل مهنيا ومستقل عن الإدارة . والتدقيق نوعان هما:

- التدقيق الخارجي(التدقيق القانوني) (External Auditing):

يهتم بفحص كل أو بعض أجزاء النظام المحاسبي لإصقاء الثقة علي التقارير المالية الذي أعدها ذلك النظام وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها ، وتقوم بها جهات خارجية مستقلة عن الإدارة (المراجع القانوني) .

- التدقيق الداخلي (Internal Auditing):

هي وظيفة تهتم بتقييم كفاءة وفاعلية العمليات التي تتم داخل المنشأة وأنها تحقق أهداف الإدارة.

7/المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting):

يعود ظهور هذا الحقل من حقول المحاسبة إلى أن نجاح إدارة المنشأة لم يعد يقتصر علي تحقيق الأهداف التقليدية من حيث تعظيم القيمة السوقية للمنشأة وإنما أصبح يقاس بمدى مساهمة المنشأة في تحقيق الرخاء الاجتماعي لأفراد المجتمع المحاسبي الذي تعمل فيه ويكون ذلك على عدة أشكال منها :

- توفير فرص عمل لأبناء المنطقة .[2]
- دعم النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية .

([1]) طلال الجحاوى ، المحاسبة المالية ، (عمان : دار جهينة للنشر والتوزيع ،2007م) ، ص

([2])رضوان محمد العناني ، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها ، الجزء الأول ص23

– دعم الجمعيات الخيرية مثل لجان الزكاة .

– الحد من الآثار السلبية لوجود المنشآت الصناعية كالتلوث بأنواعه .

وتهتم المحاسبة الاجتماعية بقياس تلك المنافع الاجتماعية وتكاليف تقديم تلك المنافع وهنالك دعوة إلي تضمين التقرير المالي السنوي للشركات بيانا عن دورها في التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع كما يمكن أفراد ذلك بتقدير خاص .

8/ المحاسبة الدولية (International Accounting) :

تهتم بدراسة الفروقات والاختلافات في المعايير المحاسبية في الدول المختلفة وبترجمة القوائم المالية حسب معايير كل دولة وكذلك تهتم بتقييم اختلاف التشريعات من دولة إلى أخرى ، كالتشريعات الضريبية والجمركية وقياس أثار وتداعيات التضخم على الاقتصاديات العالمية وترجمة العملات الأجنبية ومعالجتها محاسبية .

تاسعاً : علاقة علم المحاسبة بالعلوم الأخرى :

1/ علاقة علم المحاسبة بعلم الإدارة :

علم الإدارة علم يختص بدراسة الأنشطة الخاصة بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بهدف تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المنشأة ، المحاسبة هي مفتاح نجاح الإدارة في القيام بمهامها ، فمن خلال المحاسبة تصبح المعلومات التي تحتاج إليها السلطة الإدارية وافرة أمامها، فالمحاسبة هي التي توفر معلومات حسن استخدام الأموال وتقيس نتيجة أعمال المنشأة وتحدد المركز المالي لها بالتالي فان السلطة الإدارية تستطيع أن تصنع الخطط وتتخذ القرارات وفقا لهذه المعلومات ، وبدون المحاسبة ومعلوماتها تصبح الإدارة عاجزة حيال اتخاذ العديد من القرارات لتحقيق أهداف المنشأة ، لذا فان الارتباط بينهم ارتباط قوى وهام .

2/ علاقة علم المحاسبة بالقانون :

القانون ينظم ويحكم العلاقات بين أفراد المجتمع لذلك تصبح العلاقات المالية بين الأفراد والمنشآت ويتخذ من المستندات ودفتر اليومية أدلة إثبات للفصل في النزاعات المالية بين المنشأة ومن لهم بها علاقات سواء كانوا دائنين أو مقرضين .

من بين الدفاتر المحاسبية هنالك دفاتر تسمي بالدفاتر القانونية ومنها دفتر اليومية ودفتر الجرد حيث يحيط القانون هذه الدفاتر بهالة من البنود التي تنظم استخدامها .

بالإضافة إلى ذلك بما أن المحاسبة نشاط خدمي الغرض منه تقديم البيانات للمنشاة في ضوء متطلبات العديد من التشريعات مما جعلها تتأثر بالعديد من القوانين كقوانين الضرائب ، والقانون التجاري ، وقوانين البنوك وغيرها لذا فان العلاقة بين القانون والمحاسبة علاقة وثيقة .

3/ علاقة علم المحاسبة بعلم الاقتصاد :

الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة الوسائل التي يتم من خلالها الاستخدام الأمثل للموارد النادرة على مستوى المنشأة والمجتمع لإشباع الحاجات المتعددة . وقد تأثرت المحاسبة عبر مراحل تطورها بالعديد من المفاهيم الاقتصادية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقياس الإيرادات والمصروفات ثم انه كان للمحاسبة دور كبير في تطوير المحاسبة القومية وهو فرع جديد من فروع الاقتصاد

4/علاقة علم المحاسبة بالإحصاء :يهتم علم الإحصاء بحصر وتجميع وعرض وتحليل البيانات ومن ثم تفسير الظواهر في ضوء نتائج التحليل الإحصائي ،وتشترك المحاسبة مع علم الإحصاء في أنهما يهدفان إلى تجميع البيانات وتحليلها بأساليب معينة لتعطى مؤشرات عن الظاهرة موضع القياس . [1]

ما أشير إليها من العلوم ليست هي كل التي لها علاقة بالمحاسبة فالعلوم على اختلافها تتشابك وتتداخل في كثير من الأحيان إلا أن التي ذكرت هي التي لها ارتباط قوى بالمحاسبة .

رأي الباحثة في المبحث الأول :

1- نشأة المحاسبة وتطورها :

نشأة المحاسبة في العصور القديمة وتطورت عبر الزمن .

مراحل تطورها :

- مرحلة التمهيد لنشأة المحاسبة .
- مرحلة نشأة المحاسبة المعاصرة .
- مرحلة عصر المحاسبة الذهبي .

2- مفهوم المحاسبة :

هي علم وفن جمع وتسجيل وتبويب وتلخيص وقياس وعرض وتوصيل البيانات والمعلومات وتقديمها لمختلف الأطراف لمساعدتها علي اتخاذ القرارات المختلفه .

3- أهداف المحاسبة :

([1]) عبد الماجد عبد الله حسن ،مبادئ المحاسبة المالية (الخرطوم :جامعة أم درمان الإسلامية ، 2000م) ، ص ص 22-24 .

- تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية .
- تحديد العمليات المالية .

4- وظائف المحاسبة :

- تحضير الدفاتر والسجلات .
- إثبات قيد العمليات المالية في دفاتر المشروع .

5- الفروض المحاسبية :

- فرض الوحدة الاقتصادية .
- فرض الاستمرارية .
- فرض وحدة النقد.
- فرض موضوعية القياس .

6- المبادئ المحاسبية :

- مبدأ التكلفة التاريخية .
- مبدأ المقابلة .
- مبدأ الإفصاح التام .
- مبدأ الاعتراف بالإيراد .

7- الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية :

- أصحاب المشروع .
- إدارة المنشأة .
- المستثمرين .
- الدائنين .
- المحللون الماليون .

8- فروع المحاسبة :

- المحاسبة المالية .
- المحاسبة الإدارية .
- محاسبة التكاليف .

- محاسبة الزكاة والضرائب .
- المحاسبة الحكومية .
- المراجعة .

9- علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى :

- علم الإدارة .
- علم الاقتصاد .
- علم الإحصاء .
- علم القانون .

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية وفروض الإفصاح المحاسبي

لقد مر الإفصاح بمراحل عديدة حيث كانت طبيعته ومستواه يختلفان باختلاف طبيعة كل مرحلة وذلك تبعا لاختلاف المنفعة التي تسعي إليها القوائم المالية والاقتصادية حول المشروع ، ويحتوى المبحث على مفهوم الإفصاح من حيث اللغة وكذلك الاصطلاح المحاسبي وأهمية الإفصاح المحاسبي .

أولاً :مفهوم الإفصاح المحاسبي :

كان لتصدى الأطراف المستفيدة من المشروع وكثرة عدد المساهمين ((أصحاب رأس المال)) وتفويض الإدارة بتيسير المشروع لمصلحتهم دور عظيم في الاهتمام بالإفصاح ، في البداية تمثل الإفصاح في الإعلان عن ميزانية المشروع وتلخص مركزه المالي ويمثل الإفصاح المدخل الإعلامي لنظرية المحاسبة والذي لم يكن ضروريا قبل الثورة الصناعية حيث كان المدخل التحليلي كافيا لصياغة نظرية المحاسبة بصورة عامة إلا أن الثورة وما تلاها ومن انفصال الملكية عن الإدارة وتأسيس شركات المساهمة قد عقدت مسألة الإفصاح وجعلها متعددة الأبعاد، وأدت إلي تركيز نظرية المحاسبة علي الدخل المعياري، والذي يركز علي المساهمين وتلبية احتياجاتهم وإهمال بقية الأطراف من ذوى الاهتمام بالقوائم المالية المختلفة حيث أصبح الإفصاح الآن موضوعاً واسعاً بدرجة تكفى للقول بأنه يتضمن كل مجالات التقارير المالية .[1]

1/ مفهوم الإفصاح في اللغة :

مصطلح الإفصاح لغويا مشتق من الفصاحة في يقال كلام فصيح أي بليغ وطلق وأفصح عن الشيء إفصاحا إذ بينه وكشفه والفصيح هو صاحب البيان والمنطق والذي يميز جيد الكلام من رديئة وكلام فصيح يقصد به كلام سليم وواضح يدرك السمح حسن الفعل ودقته .[2]

وأيضاً تعرف الفصاحة لغويا بسلامة الألفاظ من الإبهام سوء التكلف وعرف الإفصاح بإظهار شيء أو سر غامض .[3]

([1])دكتور طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص1

([2])العبيد محمد البدوي وآخرون ، معجم أسماء العرب ،(عمان : مكتبة عمان ، 1991م) ، ص 133

([3])إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط ،(القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1991م) ، ص 179 .

2/ مفهوم الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي :

هنالك عدة تعاريف تناولت مفهوم الإفصاح المحاسبي منها :

الإفصاح هو البيان والإيضاح والتبيين والإظهار والإعلام عن الحقائق الاقتصادية والمعلومات والبيانات الهامة والأساسية ذات الأهمية النسبية في التقارير والقوائم المالية الخاصة بالوحدات المحاسبية.

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنها المعلومات المقدمة كملحقات للقوائم المالية التي تأخذ شكل إيضاحات ملحقات تكميلية وهذه المعلومات توفر تفاصيل وشرح للوضع المالي للشريك ونتائج التشغيل، وهو يفسر المعلومات المتعلقة بالقيمة السوقية للمنشأة والتي يمكن أن يتم الإفصاح عنها من خلال بيانات كمية أو بيانات وصفية ومثل هذه البيانات تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.[1]

وأيضاً يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه هو الطريقة التي يتم بها عرض البنود المختلفة من القوائم وما يرفق بها من بيانات ،وأن ما يتطلبه المعيار يعتبر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توافرها ،وتساعد على جعل القوائم المالية واضحة وتوفر لمستخدمي القوائم معلومات إضافية تساعدهم علي جعل القوائم المالية واضحة وذلك لاتخاذ القرارات المالية المناسبة .[2]

ويعرف أيضاً بأنه هو إعلام وإخبار ذوى المصالح المتصلة بمشروع من المشروعات بالمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمشروع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بهم وإحاطتهم علما بالأسس السليمة التي تمكنهم من الحكم على إدارة المشروع واتخاذ القرارات المناسبة، وتعتبر سياسية الإفصاح عنصرا رئيسيا لنجاح الوظيفة المحاسبية وذلك لان تطبيقها يسفر عن توضيح التقارير المحاسبية وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية التي تحول بين قرائها وعدم الفهم أو التضليل .[3]

وكما أن الإفصاح يعنى انتهاج سياسية الوضوح الكامل في إعداد القوائم المالية المنشورة وان الحقائق الهامة التي تهم الطوائف المختلفة تؤثر علي حكمهم على مدى تقويم المشروع يجب إيضاحها وتبويبها وتلخيصها بشكل يساعد على ذلك .[4]

([1]) طارق عبد العال حماد ، المحاسبة عن الاستثمارات والمنشآت المالية،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص167 .

([2])إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط الجزء الثاني ، (القاهرة : مجمع اللغة العربية ،1961م) ، ص197 .

([3]) عيسى محمد أبو طبل ، مرجع سابق ، ص 240 .

([4]) محمد نصر الهواري ، الأصول العلمية والعملية في أداء ودراسة القوائم المالية ،(القاهرة: دار النهضة العربية ، 1966م) ، ص47

من خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث الاتي :

– أن الإفصاح المحاسبي هو البيان والإيضاح عن الحقائق والمعلومات والبيانات الأساسية وإظهارها.

– أن المعلومات المفصح عنها ذات أهمية نسبية في التقارير والقوائم المالية الخاصة بالوحدة المحاسبية وبالتالي ذات أهمية نسبية للمراجع عن إبراز رأيه .

– الإفصاح المحاسبي يفسر المعلومات المتعلقة بالقيمة المالية للمنشأة التي يتم الإفصاح عنها من خلال بيانات كمية أو وصفية تفيد مستخدمي القوائم المالية .

– الإفصاح المحاسبي هو المعلومات المقدمة التي توفر تفاصيل وشرح للوضع المالي .

– سياسة الإفصاح هي عنصر رئيسي لنجاح الوظيفة المحاسبية لا تطبيقها يسفر عن التقارير المحاسبية وأحاطتها بالمعلومات الضرورية .

– الإفصاح في إعداد القوائم المالية المنشورة والإفصاح عن المعلومات التي تهم الطوائف المختلفة وتؤثر على حكمهم ومدى تقدم المشروع .

ويستطيع الباحث تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه هو إظهار المعلومات والبيانات المحاسبية في القوائم المالية بكل شفافية ومصداقية حتى يستطيع مستخدمي القوائم المالية اتخاذ القرارات السليمة.

تعدد مفاهيم الإفصاح في الفكر المحاسبي كما تعددت الدراسات التي تناولت تعريف الإفصاح ولكن في النهاية لا يوجد تعريف متفق عليه نظرا لوجود عوامل مختلفة تؤثر على الإفصاح من بيئة لأخرى ومن مجتمع لأخر .

– نستعرض وجهات النظر المختلفة فيما يخص الإفصاح :

1/ عرف الإفصاح العام بأنه ضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة واضحة وصحيحة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي .[1]

2/ يعرف الإفصاح بأنه الطريقة التي يتم بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية وما يرفق بها من بيانات ، وان ما يطلبه المعيار الدولي رقم (1) يعتبر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توافرها

([1]) عادل رزق، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحكومة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية وورشة عمل والتدقيق في ظل المعايير الدولية ، الملتقى العربي الثاني،(مصر: ح 6 ، 2007م) ، ص 220.

وتساعد على جعل القوائم المالية واضحة وتوفر لمستخدمي هذه القوائم معلومات إضافية تساعد على فهم القوائم المالية وتمكنهم على ضوء ذلك من اتخاذ القرارات المناسبة .[1]

3/ ويرى البعض أن الإفصاح يعنى إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالمشروع .[2]

4/ كما عرف على انه تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والخارجين بأن واحد .[3]

5/ وأيضاً عرف بأنه ضرورة شمول المنتج النهائي للمحاسبة على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء المستخدمين لهذا المنتج صورة عادلة عن الوضع المالي .[4]

مما تقدم من عرض لمفهوم الإفصاح المحاسبي نلخص مفهوما للإفصاح المحاسبي ومضمونه بأنه هو ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة والضرورية التي يمكن أن يكون لها تأثير على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية والتي هي مكان لإفصاح عن هذه الحقائق مما يساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة ، كما يجب أن تكون هذه الحقائق متاحة وأكثر تفصيلا وأكثر صحة .

ويلاحظ من خلال المفاهيم السابقة للإفصاح المحاسبي قد ركزنا على أهمية توصيل المعلومات للمستفيدين منها بصورة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي :

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لمستخدمي القرارات الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية من خلال الاتي :[5]

([1])عثمان عبده حسن ، الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2002م) ، ص .

([2]) رضوان حلوة حنان ، نظرية المحاسبة ، (حلب : منشورات جامعة حلب ، 1990م) ، ص34 .

([3]) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 69 .

([4]) عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون ، نظرية المحاسبة ، (عمان : زمزم للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 212 .

([5]) المرجع السابق ، ص 22 .

1/ يساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية والى تنمية حقوق المساهمين .

2/ تساعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية .

3/ الاعتماد على المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية .

4/ يساعد الإفصاح المحاسبي في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة لأهدافهم .

5/ تساعد معلومات القوائم المالية على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال.

6/ يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية .

7/ خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات المقارنة وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل .

8/ الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية في إعداد التنبؤات المالية التى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية .

9/ تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية التي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.

10/ تساعد القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بالوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو الوصف أو التحديد والتي تشكل ذات الأهمية النسبية لدورة الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعية التي تتواجد فيه .[1]

يرتبط تطوير الإفصاح المحاسبي بشكل وثيق مع تطوير علم المحاسبة وتتأثر ممارسات ومعايير الأوضاع بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية ومستوى التعليم والثقافة وتظهر فروق الإفصاح القومي نتيجة أشكال السيطرة على الشركات ومصادر التمويل للدولة وقد قدمت أسواق المال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأمريكية

([1])المرجع السابق ، ص 23 .

بين عدد كبير من حملة الأسهم ، كما تتأكد من حماية المستثمر، وتلعب منظمات المستثمرين دورا متناميا في الدول التي تتطلب العوائد المالية وزيادة قيمة حملة الأسهم وقد نمى الإفصاح العام نتيجة المسئولية المحاسبية للشركات أمام الجمهور .

وفى العديد من الدول الأخرى مثل فرنسا وألمانيا واليابان والعديد من الدول ذات الأسواق الواعدة ، تتركز ملكية السهم بدرجة كبيرة لدى البنوك والعائلات المالكة .

حيث أصبحت المصادر التقليدية الرئيسية للتمويل وتقع السيادة للبنوك وأحيانا(المقرضون) وغيرها من الداخليين مثل أعضاء جماعات حملة الأسهم وتحظر البنوك الجماعات الداخلية تشكيل وثيق بمركز الحالة ويكون أنشطة المنشأة ويعتبر الإفصاح العام في هذه الأسواق أقل تطورا ويكون هنالك اختلاف بين المعلومات التي تقدم لكبار حملة الأسهم وتلك التي تعطى للعامة .

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في الاتي :

إظهار كافة المعلومات مهما صغرت أهميتها أو كان إظهارها يتعارض مع المصلحة العامة أو قد يؤدى إلى إيقاف الضرر بالمشروع .

كما للإفصاح المحاسبي أهمية في تحديد الأسلوب الذي تنقل به تلك المعلومات إلى خارج النظام، وأن يراعى عند تحديد الأسلوب أن يلتزم القائمون على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية ضرورة تناسب هذه البيانات والمعلومات مع الاستخدامات المتوقعة والإفصاح عن العلاقات الهامة بين تلك المعلومات والأسس التي اعتمدت عليها .

كما أن الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر فائدة ويقلل من احتمالات سوء الفهم ، كما يوضح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها .وتزداد أهمية الإفصاح المحاسبي بازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات فالإفصاح يعد شرطا أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال كفأ ،وغالبا ما تشرف على تلك الهيئات هيئات مهنية أو شبه مهنية حكومية تلزم الشركات بإتباع القواعد الأساسية التي تحدد المهنة وأتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافيه .[1]

متطلبات الإفصاح المحاسبي و مشتملا ته:

([1])رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص445 .

يستلزم مبدأ الإفصاح أن تحتوى التقارير المالية على كل المعلومات الضرورية والكافية دون تفصيل زائد وحتى تحقق هذه التقارير الأهداف المتعلقة بها حتى تكون المعلومات منسقة فيما بينها وكافية وشاملة عن مجريات الأمور في المنشأة فأن هنالك متطلبات خاصة بالإفصاح تتعلق بالقوائم المالية والسياسيات المحاسبية .[1]

متطلبات الإفصاح الخاصة بالقوائم المالية :

1/الإفصاح المرتبط بقائمة المركز المالي : الذي يتطلب الإفصاح عن البنود التالية كل على حدة :

أ. الإفصاح عن حقوق الملكية والتي توضح حركة رأس المال (الأسهم) خلال الفترة المالية وفى شركات الأموال ، والاحتياطات العامة بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة ونتائج إعادة التقييم وغيرها .

ب. الإفصاح عن الالتزامات طويلة الأجل والتي تتضمن الإفصاح عن القروض المضمونة وغير المضمونة والتي تتعدى أجل سدادها السنة الواحدة وأيضا معدلات فوائدها وما يتعلق بها من شروط.

ج. الإفصاح عن الالتزامات قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة والذي يتطلب الإفصاح عن القروض المصرفية والتسهيلات البنكية وكذلك الأجزاء المستحقة من الالتزامات طويلة الأجل وأيضاً أوراق الدفع قصيرة الأجل .

د. الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل حيث أنه يجب الإفصاح عن كل بند على حده بالنسبة للمباني والآلات والمعدات وأيضاً مجمعات الإهلاك الخاصة بها مع توضيح أساس الإهلاك المتبع، كما يجب الإفصاح عن الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات التابعة والزميلة .

هـ. الإفصاح عن الأصول المتداولة بما في ذلك النقدية بالخزينة والحسابات التجارية بالبنوك .

2/ الإفصاح المرتبط بقائمة الدخل : ويشمل الإفصاح عن إيرادات المبيعات وإيرادات التشغيل العادي وكذلك الإيرادات والمكاسب غير العادية والفوائد المكتسبة ودخول الاستثمارات وأيضاً نتائج المعاملات ذات الأهمية فيما بين الشركة الأم والشركة التابعة لها بالإضافة إلى إهلاك الفترة والفوائد التي تتحملها المنشأة وأخيراً الأعباء غير التابعة وقيمة صافى الدخل .

([1])محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات : القياس والعرض والإفصاح،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،2012م) ، ص354 .

3/ الملاحظات على القوائم المالية : وهى تمثل جزء مكملا للقوائم المالية وتشمل هذه الملاحظات على تبسيط وشرح البنود المعروضة في القوائم المالية في صورة وصفية وكذلك في صورة كمية ، كما توضح هذه الملاحظات القيود التي تفرضها الترتيبات المالية أو الاتفاقيات التعاقدية .

وقد تزايد الاهتمام بالمعلومات وأثرها على الاستثمارات المالية مما جعل بعض المحاسبين وأسعار الأوراق المالية في الأحداث الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا وقد أصبح للمعلومات المالية دور كبير في وسائل الإعلام ، بالإضافة إلى ذلك فان هنالك شركات متخصصة في الإنتاج وتوزيع المعلومات المالية.

وبعد ظهور الجمعيات المهنية وأهمها لجنة المعايير المحاسبية ساعدت فى إيجاد معايير عالمية تسهم بشيء من التوحيد في الممارسات المحاسبية

جوانب الإفصاح الكامل في القوائم المالية :

بعد تزايد متطلبات الإفصاح بصورة جوهرية في السنوات الأخيرة، فقد أظهر استقصاء تم على عينة تضمن 15 من أكبر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة وأن متوسط عدد الصفحات التي تضم ملاحظات القوائم المالية في تزايد من 2.5–5.8 صفحة كما تزيدت عدد صفحات المعلومات من 9–17 صفحة على فترة العشر سنوات الأخيرة ،وهذه النتيجة غير مستخدمة لأنه كما، أتضح من فإن (fan) قد أصدر العديد من المعايير في السنوات العشر الأخيرة التي تضمن العديد من متطلبات الإفصاح العامة ، وتنوع أسباب هذه الزيادة في المتطلبات بالإفصاح **وفى ما يلي بعض هذه الأسباب:**

1/تعهد بيئة الأعمال : فقد تزايدت صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملفته بسبب التعقيد المتزايد في أنشطة الأعمال في مجال معين مثل الاستئجار والضرائب وغيرها .

2/الحاجة لمعلومات فورية : هناك طلب متزايد على المعلومات الفترية في أي وقت ، كما أن هيئات سوق المال أصبحت توصى بنشر التنبؤات المالية .[1]

ثالثا : فروض الإفصاح المحاسبي :

([1])أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 1997م) ، ص 116 .

يشير مصطلح الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات ، ويشير الإفصاح في التقارير المالية إلى العديد من القضايا . [1]

1/ تحديد أهداف الإفصاح وطبيعة مستخدمي المعلومات المالية ومدى قدرتهم على استخدامها وتفسيرها.

2/ كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية .

3/ تحديد التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية .

ونجد أن الإفصاح المحاسبي الكامل المطبق حاليا وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسية .[2]

أولاً: فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الفرض العام .

ثانياً: فرض أن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة للوحدة المحاسبية .

ثالثاً: فرض أن القوائم المالية أربعة قوائم (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ن قائمة التغير في حقوق الملكية).

رابعاً: فرض أن أسلوب القوائم المالية ذات الفرض العام هو أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد .

لا يقتصر الإفصاح الكامل علي عرض عناصر القوائم المالية الأساسية الأربعة ،بل يتسع ليشمل معلومات كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب الآتية :[3]

1/ الملاحظات الهامشية والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية وتعتبر جزء مكملا لها .

2/قوائم إضافية و كشوفات ملحقة .

3/ قوائم الإدارة .

([1])أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية ، الجزء الثاني ،(القاهرة : مكتبة كلية التجارة ، 2006م) ، ص33 .

([2])الصادق احمد جاد الله ، أثر الإفصاح الطوعي عن المعلومات البيئية والاجتماعية على القوائم المالية لشركات المساهمة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2009م)،ص ص 58-59

([3])أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 276

4/تقرير مراقب الحسابات .

وبصفة عامة توجد وجهتا نظر للإفصاح عن المعلومات المالية : الأولى وهى تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهى ما يشار إليها بالإفصاح الوقائي ، والأخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو ما يشار إليه بالإفصاح التثقيفي أو المعرفي وهما كالآتي:[1]

أ/ الإفصاح الوقائي :

يهدف إلى حماية المستثمر العام الذي لدية دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية ، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ، ويعتمد ذلك المفهوم على تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها .

ب/الإفصاح المعرفي أو التثقيفي :

يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ، **ويقوم ذلك النوع على العديد من الاعتبارات المتمثلة في :**

1/ عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية – إخلاء مسئولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل

2/ إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذي القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحليين الماليين المهنيين الذين لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخدامها.

3/ من الأهمية بمكان توجيه المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد علي قياس درجة المخاطرة النسبية وفى ضوء علاقة العائد من الاستثمار مقارنة بالعائد على الاستثمار في الأسواق المالية كلها .

مقومات الإفصاح المحاسبي :

يمكن إجمالي مقومات الإفصاح المحاسبي التي تعجل معلوماته ذات فائدة وثقة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي :[2]

([1])المرجع السابق ، ص ص 33–35

([2])لطيف زيود وحسان قضيم ، قرار الإفصاح ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1996م) ، ص 58 .

1/تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية .

أن مستخدمي البيانات المحاسبية يتمثلون في الاتي :

أ/المستثمرين.

ب/ العاملين .

ج/المقرضين .

د/ الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين .

هـ/ العملاء .

و/الجهات الحكومية .

ز/ الجمهور العام .

2/ تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية .[1]

3/ تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها .

رأي الباحثة في المبحث الثاني :

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي :

هو ضرورة شمول القوائم المالية علي المعلومات الهامة والضرورية لإعطاء القارئ صورة واضحة وموضوعية تبين نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة وتحدد المركز المالي .

2- أهمية الإفصاح المحاسبي :

- يساعد المساهمين في بيان مدي نجاح الإدارة .

- يساعد في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

3- متطلبات الإفصاح المحاسبي :

أ. الإفصاح المرتبط بقائمة المركز المالي .

ب. الإفصاح المرتبط بقائمة الدخل .

ج. الملاحظة علي القوائم المالية .

4- فروض الإفصاح المحاسبي :

---

(1) نور الدين بهلول،عمان زوبير ، أثر الإفصاح المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة ، الجزائر ، المركز الجامعي ، سوق أهراس ، 2010م

أ. فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجين من المعلومات المحاسبية .

ب. فرض أن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستخدمين هي معلومات عن الدخل والثروة

5- مقومات الإفصاح المحاسبي :

أ. تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية .

ب. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية .

ج. تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها .

المبحث الثالث

أهداف وأنواع وخصائص الإفصاح المحاسبي

أولاً: أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن الدراسات المحاسبية تواجه صعوبات جمة نتيجة للتداخل والترادف الشديد بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية وقد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي أن عناصر ومضمون البحث في موضوعي الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحدة فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية لذلك فان الإفصاح والقوائم المالية لها نفس الهدف فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات الأمر الذي جعل التمييز غامضا وعلى الرغم من ذلك فان أهداف الإفصاح المحاسبي تتمثل في الاتي :[1]

1/تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

2/ يجب أن تشمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشأة ذات العائد الحقيقي المجزي الأمر الذي يترتب عليه توزيع أمثل للموارد الاقتصادية المحدودة.

3/إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية .

4/مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري لذلك يتطلب أن يكون حجم قيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها يتناسب مع أهمية القرارات الواجب اتخاذها على توفير تلك المعلومات على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط زمنيا بتحمل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل . والإفصاح لخدمة هذه الشخصية التي تريد عمومية منشورة وقائمة للدخل وقائمة للتوزيع وقائمة لحقوق الملكية معززة بتقرير من مراجع حسابات مستقل .

إلى من يوجه الإفصاح المحاسبي :

هنالك العديد من الطوائف التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المشروع ومركزه المالي وبالتالي يوجه الإفصاح إلى :

1/ حملة الأسهم (أعضاء مجلس الإدارة ،تعريف الإدارة ،اعتماد التغيرات في سياسة المنشأة)

2/ المستثمرين الحاليين والمستقبلين والدائنين .

([1])كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ،(عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 204 .

3/الجهات الحكومية والعملاء وأطراف أخرى .

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

سياسة الإفصاح في المؤسسات المالية تعتبر عنصرا رئيسيا لنجاح الوظيفة المحاسبية وذلك لان تطبيقها يؤدى إلى توضيح التقارير المحاسبية الدولية الصادرة عن منشآت الأعمال وإحاطتها بالمعلومات الضرورية التي تزيل الضبابية وعدم الفهم أو التضليل لمستخدمي القوائم المالية وهنالك أنواع متعددة للإفصاح المحاسبي تستعرضها على النحو التالي :

1/ الإفصاح المناسب : يعنى أن التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكلية يجعلها غير مضللة .

2/الإفصاح العادل : يحمل مدلولا أخلاقيا ويهدف إلي معاملة كل الموظفين المستخدمين القوائم المالية بشكل متساوي فهو يشير إلى الاهتمام المتوازن لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية .[1]

3/ الإفصاح الكافي : هو ضرورة أن تتضمن القوائم المالية الإيضاحات حولها جميع المعلومات المهمة واللازمة لكي تكون القوائم المالية مفيدة لمستخدميها . ويتطلب ذلك اظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية سواء في ظل القوائم المالية أم في الإيضاحات أم في جداول إضافية للقوائم المالية وأيضاً يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات .

4/الإفصاح التام : يتطلب الإفصاح التام أن تصمم وتعد التقارير المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس دقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية وأن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية تجعلها مفيدة غير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط .

5/الإفصاح الشامل : ويسمى أيضا بالإفصاح الكامل لا يعنى الإفصاح الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ولكن يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق المهمة والملائمة والمتعلقة بنتيجة الأعمال والمركز المالي من ربح أو خسارة وهنا يتطلب الأمر المفاضلة بين بدلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها :

---

(1) وصفى عبد الفتاح أبو المكارم ، المحاسبة المتوسطة ،(الإسكندرية : الدار الجامعية الجديد للنشر ،2000م) ، ص ص 48-49

أ/ البديل الأول : الإفصاح عن قدر كافي من المعلومات وهذا البديل يستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليل واستيعاب المعلومات فضلا عن زيادة تكاليف إعدادها وقد يكون التفضيل الشديد في المعلومات عن حساب العناصر المهمة الواجب إبرازها والتأكيد عليها .

ب/ البديل الثاني : الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بالقدر الذي لا يخفى حقائق مهمة ينبغي إلا يكون سببا في التضليل وسوء الفهم لمستخدمي هذه المعلومات كما أن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية لكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية وقد يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة لذلك فان الاقتصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات المالية الوصفية المهمة قد يضلل متخذي القرارات .

6/الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الأكثر استخداماً وقبولا في أغلب ما كتب عن موضوع الإفصاح العشرين سنة الأخيرة ويعنى أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن المعلومات ويجعلها غير مضللة.

7/ الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي قدر محدود على استخدام المعلومات المالية لذلك فأن المعلومات المالية يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية واستخدامها يتطلب هذا الإفصاح لتوضيح السياسيات المحاسبية والثغرات فيها وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية والتغيير في التطبيقات المحاسبية وتغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية وتوضيح الارتباطات المالية والمكاسب والخسائر المحتملة وبالإضافة إلى الأحداث اللاحقة

8/ الإفصاح التثقيفي : ويعرف بالإفصاح الإعلامي وقد ظهر هذا الاتجاه تبين ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أهم الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ومن أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار وإعداد التقارير المالية والإفصاح عن التنبؤات المالية والتوسع في نطاق الإفصاح على هذا النحو ومن شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية على معلومات إضافية بالطرق غير الرسمية التي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى فنطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على مجرد إخلاء مسئولية الإدارة أنما أصبح يضم المعلومات التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في استخدامها خصوصا التي يحتاج إليها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار .

والهدف في الأساس هو توفير المعلومات التي تحقق التوازن في المؤسسات المالية الإسلامية مما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة من الاستثمارات البديلة .

9/ الإفصاح الاختياري : يتوفر للمديرين معلومات على الأداء المالي والمستقبلي لمنشأتهم أكثر من غيرهم من الخارج وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمنشأة وزيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال .

10/ الإفصاح التفاضلي : حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة مخلصة ومختصرة على التفاضل أو التعاون بين البنود بقصد المفارقات لتوضيح الثغرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات .

يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المخصصة بحجة أن المساهمين يحتاجون إلى إفصاحاً شاملا ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات سالبة مخصصة ذات تحليل فني أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المراجعة .[1]

ثالثا : خصائص الإفصاح المحاسبي :

يتضمن إطار الإفصاح المحاسبي ثلاثة مكونات :

1/بيئة الإفصاح .

2/صفات وخصائص الإفصاح .

3/ انعكاسات الإفصاح .

أولاً: بيئة الإفصاح وتشمل :

أ/ تاريخ الشركة : تتمتع الشركات التي لها تاريخ التي يشير إلى ارتفاع نسبة أرباحها من سنة لأخرى بثقة المتعاملين معها في السوق فهي دائما تسعى إلى زيادة الإفصاح أما الشركات التي لها تاريخ يشير إلى توالى خسائرها وانخفاض جودة منتجاتها سوف تسعى إلى تخفيض حجم وتأخير الإفصاح عن الأخبار السيئة .

ب/استراتيجية الشركة للإفصاح : تتخذ إدارة الشركة قرار الإفصاح الاختياري بعد المفاضلة بين استراتيجيتين هما استراتيجية الإفصاح مسبقا حسب نوع المعلومات التي لديها وفى هذه الحالة فان الشركة ستفاضل بين الإفصاح وعدم الإفصاح حسب المركز التنافسي وأثر الإفصاح علية ، والاستراتيجية الثانية

([1]) نعيم حسن دهمش ، تحليل القوائم المالية ، (عمان : مطبعة الجامعة الأردنية ، 1995م) ، ص 46 .

هي استراتيجية الإفصاح البعدي أي بعد ظهور الحقائق فقد تختار الإدارة الإفصاح في حالة تحقيق نتائج جيدة أو عدم الإفصاح في حالة تحقيق نتائج غير (جيدة) مرضية.

ج/ موقف الشركة التنافسي و المالي : بالرغم من الآثار السلبية للإفصاح المحاسبي على المركز التنافسي لبعض الشركات إلا انه قد يؤدى إلى زيادة المنافسة بين الشركات وبعضها البعض مما يحقق مصلحة وفائدة للاقتصاد القومي ، حيث أن الدول التي تتميز بجودة الإفصاح أتساع مداه ومحتواه تحقق الشركات بها فوائد تتعلق بتخفيض تكلفة رأس المال، وتحقيق السيولة وتوفير الشفافية ويؤدى ذلك كله إلى جذب استثمارات أجنبية علي سوق المال المحلى مما يحقق للدولة ميزة تنافسية في أسواق رأس المال العالمية .

د/ السوق: أثبتت العديد من الدراسات أن هنالك علاقة طردية بين زيادة مستوى الإفصاح وزيادة السيولة وكفاءة سوق رأس المال ، حيث أن زيادة مستوى الإفصاح يؤدى إلى تخفيض حالة عدم التأكد في سوق رأس المال وبالتالي يشجع المستثمرين على التعامل شراء وبيعا في سوق رأس المال والمشاركة في مخاطر السوق مما يؤدى إلى كفاءة سوق رأس المال في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً : صفات وخصائص الإفصاح المحاسبي الملائم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار :

أن الإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) يعتبر من أفضل الأطر التي تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، فقد تعرض المجلس من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهى :[1]

1/ القابلية للفهم : والتي تعنى إدراك مستخدمي المعلومات بأهمية محتواها مما يجعلهم يستخدمونها كمدخلات للقرار.

2/ الملائمة : والتي تعنى التي تؤدي المعلومات إلى التوصل إلى البديل الأفضل سواء لقدراتها التنبؤية المرتفعة أو لقدرتها على تعديل التوقعات المسبقة لمتخذي القرارات أو لتوصيلها لمتخذي القرار في التوقيت المناسب قبل أن تفقد أهميتها .

3/إمكانية الاعتماد عل المعلومات المحاسبية : والتي تشير مدى خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز ومدى صدقها مما يجعلها قابلة للتحقق ومحايدة وصادقة كما أشار (FASB) إلى خاصيتين ثانويتين للمعلومات المحاسبية وهما إمكانية المقارنة والاتساق حيث تشير الخاصية الأولى (إمكانية

([1])Financial Accounting Standard Board، ((FASB))، 1980، N 2

المقارنة) إلى تشابه طرق الإفصاح بين الشركات مما يجعل المعلومات المحاسبية الخاصة بها قابلة للمقارنة وتشير الخاصية الثانية (الاتساق) إلى قيام الشركة بإتباع نفس المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى وعدم التحول عنها إلى معالجات بديلة إلا في حالة ثبوت أفضلية وملائمة المعالجات البديلة .

4/ الموضوعية : تعنى عدم التحيز بما يحقق أحكام القائمين بالقياس ، بحيث يمكن اتخاذ قرار واحد بناء على نفس المعلومات المحاسبية برغم اختلاف المستويات القائمة باتخاذه وهذا يرجع إلى وجود دليل موضوعي (مستند) لكل عملية مثبتة في الدفاتر والقوائم .

5/ التوقيت المناسب : ويقصد به أن يتم توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين دون بطء أو تأخير عند الحاجة إليها وبمعنى أخر توافر المعلومات عند حاجة متخذ القرار إليها وبصورة حديثة حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية حيويتها ونفعيتها .

ويتضمن التوقيت المناسب للتقارير المالية على عنصرين أساسين هما :

– الأول : يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها التقارير المالية فقد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية .

– الثاني: يتعلق بالفترة الزمنية التي تنقضي من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى تنشر وتستخدم هذه التقارير، وهذه الفترة في استخدام المعلومات الداخلية بواسطة الإدارة وبعض المستثمرين المقربين لتحقيق عوائد غير عادية وبالتالي ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويجب تخفيض هذه الفترة بقدر الإمكان فكلما نقصت فترة إعداد التقارير المالية كلما زادت جودت التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية ، وكذلك وجدت أن هنالك علاقة بين التوقيت الملائم لنشر التقارير المالية وبين ما تحتويه هذه التقارير المالية من معلومات ، فالتقارير المالية التي تتضمن أنباء سارة عادة ما تنشر بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية الفترة المالية ،أما التقارير المالية التي تتضمن أنباء سيئة فعادة ما تنشر بعد فترة طويلة من نهاية الفترة المالية .

نجد أن الآثار السلبية لعدم مراعاة التوقيت الملائم لنشر التقارير المالية تتمثل في الآتي :

أ/ لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى بديلة بدلا من التقارير المالية المنشورة مثل اللجوء إلى المحللين الماليين واللجوء إلى إدارة الشركة لتسريب بعض المعلومات الهامة قبل النشر وبالتالي ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات .

ب/ قيام المديرين في الوحدة الاقتصادية باستغلال هذه المعاملات في التعاملات الداخلية لتحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في سوق رأس المال .

ج/ عدو توافر التوقيت الملائم قد يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤدى إلى عدم إقبال المستثمرين على شراء أسهم هذه الوحدة ، فالتأخير في الإفصاح يزيد من مستوى عدم التأكد المرتبط بعملية اتخاذ القرارات .

وقد تعرض بعض الكتاب لخاصيتي الملائمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية خاصيتين للإفصاح الكفء والفعال ، وفد عرفت خاصية الملائمة بأنها التأثير في عملية اتخاذ القرار ويتحقق هذا التأثير من خلال القدرة التنبؤية المرتفعة لمحتوى الإفصاح أي يجب أن يكون للمعلومات قدرة على تصحيح هيكل المعلومات السابقة لمتخذ القرار ،وقدرته على رقابة وترشيد أداء الوكالة للإدارة . ومن ناحية أخرى فقد عرفت إمكانية الاعتماد علي المعلومات المحاسبية بأنها خلو محتوى الإفصاح من الأخطاء الجوهرية والتي تتطلب البعد عن التحيز والحكم الشخصي قدر الإمكان ويلاحظ إمكانية تعارض هاتين الخاصيتين ،فالمعلومات الملائمة تكون عادت مستقبلية في حين أن المعلومات المستقبلية لا يمكن الاعتماد عليها مثل التاريخية المؤيدة بالمستندات .[1]

ومن ناحية أخر فقد ربط كاتب أخر بين خاصيتي الملائمة والقابلية للفهم حيث عرفت الدراسة الملائمة بأنها تخفيض عدم التأكد لمتخذي القرار، أما القابلية للفهم فتتحقق بفعل إعداد المعلومات من خلال تقنية وطريقة تتوافق مع متخذي القرار، فقد أكدت هذه الدراسة الارتباط الطردي والجوهري بين ملائمة الإفصاح وقابلية الفهم والارتباط الطردي والجوهري بين قابلية الإفصاح للفهم وفاعلية دوره في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار .[2]

وأيضاً تعرض بعض الكتاب على الموضوعية وإمكانية الاعتماد كمتطلبات للمعلومات المحاسبية، حيث تم تعريف الموضوعية على أنها عدم التحيز بما يحقق أتفاق أحكام القائمين بالقياس، وقد عرفت إمكانية الاعتماد بأنها قدرة المعلومات على الوصف الدقيق للظاهرة والتنبؤ بها في المستقبل، وقد تم تصميم مقياس لدرجة الاعتماد ويرتكز على القيمتين الفعلية و المتنبأ بها للظاهرة وعدد القائمين بالقياس

([1])محسن طه صديق ، دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2010م ، ص ص 133-134

([2])Levitt ,A,((The Importance Of High Quality Accounting Standards Accounting Horizons , 1988)),p .p 79-82

وقد توصل الكاتبان في هذه الدراسة إلى أن استراتيجيات الإفصاح غير الملائمة لاحتياجات المستخدمين تخفض من درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية ، وأن درجة الاعتماد قد ترتفع أذا ما تم التنازل جزئيا عن الموضوعية [1].

ومن ناحية أخرى فقد اشارات آراء أحد الكتاب إلى صدق أتساق القياس والإفصاح المحاسبي، وقد أوضحت هذه الآراء أن أتساق القياس المحاسبي وإمكانية التحقق من الإفصاح ، والالتزام بالمبادئ المحاسبية تمثل الشروط الأساسية لكي يحقق الإفصاح المحاسبي هدفه المنشود في عملية ترشيد اتخاذ القرارات .

ولم تقتصر أراء الكاتب على إلقاء الضوء على الخصائص النوعية أو الوصفية للمعلومات المحاسبية كما وردت في توصية مجلس معايير المحاسبة المالية بل حددت مجموعة من المتطلبات العملية التي تساعدهم في تعظيم منفعة المعلومات للمستخدمين .[2]

وتتمثل هذه المتطلبات في :

1/ تكامل ومرونة المعلومات :

حيث تعتبر قيمة المعلومات دالة طردية في تكاملها ومرونتها .ويعني تكامل الإفصاح تقديمه لمحتوى إضافي ملائم ، كما أن مرونة المعلومات يمكن تحقيقها بإنشاء قاعدة بيانات تمكن المستخدمين من اختيار البيانات التي يرونها ملائمة وفقا لدرجة التجميع أو التفصيل التي يرونها مقبولة .[3]

2/ ضرورة توافق محتوى الإفصاح المحاسبي مع طبيعة القرار :

وهذا التوافق يؤدى إلى زيادة طلب متخذي القرار على مستوى الإفصاح المحاسبي مع طبيعة القرار في ترشيد القرارات باعتباره أحد المتطلبات الأساسية بتعظيم القرار حيث تنبع أهمية المعلومات قبل اتخاذ القرار في تعديل الاحتمالات المسبقة لمتخذي القرار بشكل يؤدي إلي تقييم واختيار أفضل البدائل ن كما

---

(1) Ljiriy , and R , Jaedick ,((Reliability and Objectivity Of Accounting Measurement)) ,The Accounting Review ,July ,1966 , p . p 474-483

(2) Solomons, D, ((Criteria For Choosing An Accounting Model)) ، Accounting Horizons ، No ، 1 March ، 1995، p 43

(3) محسن طه صديق ، دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، مرجع سابق، ص 135 .

أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي بعد اتخاذ القرار تساعد على الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد النادرة للمجتمع على أوجه الاستخدام البديلة الأمر الذي يرفع من رفاهية المجتمع [1] .

وهذا ما يتطلب ضرورة إدخال الحاسبات الآلية عند إدارة نظم المعلومات المطلوبة في الوقت وبالتكلفة الملائمين .

3/المساهمة في تعظيم منفعة المعلومات للمستخدمين في رضا متخذي القرار عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي: حيث أن رضاء المسئول عن تصميم نظام المعلومات يتحقق برضاه عن مخرجات النظام أذا كانت تشبع احتياجاته المعلوماتية بصورة اقتصادية تمنع ازدواجية إنتاج المعلومات إي إنتاج معلومات غير مطلوبة .[2]

نجد أن هنالك ثلاث أبعاد لتحقيق رضاء المسئول عن تصميم نظام المعلومات وتتمثل في :

- البعد الأول : رضاء المستخدم عن مخرجات النظام أي ملائمته لاحتياجاته .
- البعد الثاني: الرضاء عن مقومات النظام ومدى استجاباتها لتعليمات المستخدم ومنع أو تدنيه الأخطاء.
- البعد الثالث: الرضاء عن مجموعة العمل التي يتعامل معها المستخدم .

كما يرى أيضاً المعلومات الواردة في التقارير المالية يجب أن يتوافر فيها الخصائص والمتطلبات السابق ذكرها وأهمها خاصية التوقيت المناسب لجميع المستثمرين حتى تكون هناك فرصة متساوية لهم لتحقيق عوائد على استثماراتهم دون حصول بعض المستثمرين على هذه المعلومات دون البعض الأخر في موعد سابق وتحقيق عوائد غير عادية على حساب آخرين .

ثالثاً: انعكاسات الإفصاح: تتأثر مصالح الشركة نتيجة قرار الإفصاح الاختياري في الجوانب التالية:[3]

1/ تكلفة رأس المال : تتفق معظم الدراسات أن الشركة تقوم بالإفصاح الإضافي تحقق فوائد تؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي تحتاجه الشركة حيث أن الإفصاح يساعد المستثمرين والدائنين على تفهم وتقدير مخاطر الاستثمار، وتكلفة رأس المال تتكون من ثلاث عناصر هي :

أ/ معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر .

([1])Tang ((Bumy Road Leading To Internationalization : Review Of Accounting Development In Chin، Accounting Horizons))، Vol 14، No. l، March 2000 ، P 93.

([2]) كمال الدهراوي ويحي أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 95 .

([3])عبد الحميد أحمد ، مرجع سابق ، ص80.

ب/ المخاطر الاقتصادية .

ج/ مخاطر المعلومات .

وبافتراض أن معدل العائد على الاستثمار، والمخاطر الاقتصادية هما مقداران ثابتان فان مخاطر المعلومات تتغير حسب توافر المعلومات فكلما زاد الإفصاح زادت ثقة المعلومات ، وقل عدد التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من ناحية وبين المستثمرين بعضهم البعض من ناحية أخرى وبالتالي تقل تكلفة رأس المال، كذلك فان المحتوى المعلوماتي للإفصاح هو أداة المستثمر للتوصل إلى المخاطر الاقتصادية لتكلفة رأس المال ، ومع عدم وجود المعلومات عن تقدير تلك المخاطر الاقتصادية فان المستثمر سوف يعهد إلى تحمل الشركة سعر عال لعائد رأس المال وقد يصل إلى معدل يقترب من معدل الاقتراض ، لذلك فان وجود المعلومات عن طريق الإفصاح يساعد على تقدير المخاطر الاقتصادية تقديرا دقيقا علاوة على خفض تكلفة مخاطر المعلومات مما ينعكس على تكلفة رأس المال .

2/ السيولة : يساهم الإفصاح الجيد في تحقيق السيولة في أسواق رأس المال وهذا يفيد في كفاءة تخصيص رأس المال على المستوى القومي ، وتتضح هذه العلاقة إذا ما علمنا أن السيولة تتوقف على عدد الصفقات التي تحدث في سوق رأس المال ،بحيث كلما زادت عدد الصفقات زادت السيولة، **ويتوقف عدد الصفقات بدوره على عنصرين هما :**

أ/ درجة تماثل المعلومات بين المستثمرين .

ب/ درجة عدم التأكد لدى المستثمرين .

بحيث إذا زاد مقدار عدم التماثل في المعلومات وعدم التأكد تقل عدد الصفقات ، وبما أن الإفصاح يقل من عدم التماثل في المعلومات ويقلل من عدم التأكد فان هذا بالتالي يؤدى إلى زيادة السيولة

3/هيكل الملكية : تشير غالبية الدراسات إلى أن الشركات التي يحتوى رأس مالها على نسبة عالية من القروض ستميل نحو زيادة مدى الإفصاح الاختياري وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الوكالة في هذه الشركات.[1]

رأي الباحثة في المبحث الثالث :

1) أهداف الإفصاح المحاسبي :

أ. تقديم معلومات للمستثمرين .

([1])المرجع السابق ، ص 81

ب. إزالة الغموض وتجنب التضليل .

2) أنواع الإفصاح المحاسبي :

أ. الإفصاح المناسب

ب. الإفصاح العادل.

ج. الإفصاح الشامل .

د. الإفصاح الملائم .

هـ. الإفصاح التام .

و. الإفصاح الاختياري

ز. الإفصاح الوقائي .

3) خصائص الإفصاح المحاسبي :

أ. القابلية للفهم .

ب. الملائمة

ج. إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية .

د. التوقيت المناسب .

هـ. الموضوعية .

4) انعكاسات الإفصاح المحاسبي :

أ. تكلفة رأس المال .

ب. السيولة .

ج- هيكل الملكية .

رأي الباحثة في الفصل الأول ثلاث مباحث كالاتي :

المبحث الأول نشأة وتطور ومفهوم المحاسبة وأهدافها ووظائفها وفروضها ومبادئها والجهات المستفيدة من البيانات المحاسبية وفروع المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى .

المبحث الثاني مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وفروضه ومتطلبات الإفصاح و مشتملاته ومقوماته وجوانب الإفصاح الكامل في القوائم المالية .

المبحث الثالث أهداف وأنواع وخصائص وصفات الإفصاح المحاسبي الملائم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار والطوائف التي يوجه إليه الإفصاح المحاسبي .

الفصل الثاني

الإطار النظري لفجوة التوقعات في المراجعة

ويشتمل علي الاتي :

المبحث الأول : المراجعة : النشأة والتطور والمفهوم والأنواع .

المبحث الثاني : فجوة التوقعات في المراجعة : النشأة المفهوم والمكونات .

المبحث الثالث : فجوة التوقعات في المراجعة : أسبابها ومسئولية المراجع عنها .

المبحث الأول

المراجعة : النشأة والتطور والمفهوم والأنواع

تمهيد :

أن علم المراجعة من أهم العلوم الاجتماعية الذي يأتي مواكبا لعلم المحاسبة وتأكيدا واستنادا له سواء من النواحي التطبيقية أو الأكاديمية ،ولما كان علم المحاسبة علم تطبيقي فان علم المراجعة علم تطبيقي .وعلى الرغم من أن علم المراجعة علم حديث نسبيا أذا ما قورن بكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى إلا أن بداية الممارسة له كمهنة ظهرت منذ زمن بعيد وكانت مصر موطنا لهذه الممارسات قبل غيرها من الدول .

أولاً : نشأة المراجعة :

نشأة المراجعة منذ العصور القديمة الأولى حينما دعت الحاجة إلى تدوين الحسابات، أذا تشير السجلات إلى ما يفيد المصريين القدماء واليونان والرومان قد استخدموا أساليب مبسطة في مراجعة الموارد العامة للدولة .[1]

وفى محاسبة موظفيها على تلك الأموال التي بحوزتهم ومن ثم كانت المراجعة في تلك الفترة من الزمان تختص بمراجعة حسابات الحكومة للتحقيق من صحتها .

وفى العصور الوسطى نشأت الحاجة إلى وجود نظام محاسبي كنتيجة لظهور عدد من العوامل ومن أهمها : الازدهار الاقتصادي في تلك الفترة ، وظهور البنوك وشركات الأشخاص، وفى تلك الحقبة نشأت المحاسبة في صورتها الحالية بعد صدور مؤلف لوكا باتشيلو الذي يحوى شرحا لمفهوم القيد المزدوج . ولكل هذه الاعتبارات ازدادت أهمية الحاجة إلى المراجعة . وبدأ المجتمع يدرك أهمية دورها حتى جاء القرن الثالث عشر حيث عرفت المراجعة في كل من إيطاليا وبريطانيا .

وعندما قامت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أتسع حجم المشروعات الصناعية أتساعا كبيرا نتيجة لظهور واستخدام الآلات في الصناعة مما أدى إلى تكوين شركات المساهمة لتدبير الأموال اللازمة للصناعة ،مع بداية القرن العشرين أصبح هذا النوع من الشركات يمثل الجزء الغالب للنشاط التجاري والصناعي في معظم دول العالم . وفى شركات المساهمة نجد أن المساهمين لا يديرون الشركات بأنفسهم لتعذر ذلك من الناحية العملية ولكنهم يوكلون مجلسا للإدارة يفوضونهم عنهم في إدارة

([1]) أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون ، أساسيات المراجعة ومعاييرها ، (القاهرة : كلية التجارة ، 2008م) ، ص2 .

الشركة ، ويكون للمساهمين حق الرقابة على الإدارة وحضور اجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين. وكان من التعذر من الناحية العملية أن تمارس الجمعية العامة للمساهمين الرقابة على مجلس الإدارة لذلك ظهرت الحاجة إلى الاستعانة بآلية مهنية لها من التأهيل العلمي والعملي ما يمكنها من فحص أعمال الشركة وتدقيق السجلات والمعلومات المالية وإعداد التقارير بنتائج ذلك الفحص والتدقيق حتى يستطيع المساهمون الوقوف على مدى كفاءة إدارة الشركة وأمانتها وتمثلت هذه الآلية في المحاسبين والمراجعين القانونين الذي يطلق عليهم البعض مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجين) .[1]

كما تطورت مهنة المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى ،كما تأثرت مهنة المراجعة والمحاسبة تأثيرا كبيرا في بريطانيا . ففي عام 1895 م صدر أول تشريع في ولاية نيويورك للترخيص بمزاولة مهنة المحاسبة القانونية العامة وأعد المجمع الأمريكي للمحاسبين قائمة بشأن توحيد المبادئ والإجراءات والأساليب في المحاسبة والمراجعة وكان اهتمام المراجعين يتركز على مراجعة الميزانية ،وقد صدر تعديل لهذه القائمة في عام 1929 م باسم تحقيق القوائم المالية ،وفى عام 1936 م صدرت قائمة جديدة ((فحص القوائم المالية بواسطة المحاسبين العموميين المستقلين)) وصدر قانون تداول الأوراق المالية في عامي 1933م–1934م .

–أما عن تطور هذه المهنة في مصر فقد مرت منذ نشأتها بمراحل من التطور على مر السنين من خلال الاتي :

– بدأت مزاولتها دون قانون ينظمها إلى أن صدر القانون رقم (1) لعام 1909 م والذي يقضى بان تعد كل محكمة جدولا بالخبراء الموجودين أمامها . ولا يشترط في الخبير الحصول عل مؤهلات علمية الأمر الذي ترتب عليه انتقام عدد كبير من غير المؤهلين في هذا الجداول .

مما أضطر المشروع إلى التدخل بموجب القانون رقم (75) لعام 1933م والذي يشترط أن الخبير حائزا على دبلومات دراسية من الحكومة أو دبلومات أجنبية معادلة . وفى عام 1939 م صدر أول قانون للضرائب على الدخل وكان له أثر كبير في ازدهار مهنة المحاسبة والمراجعة ولقد ظهرت في هذه المرحلة أول منظمة مهنية مصرية وهى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والتي تأسست على نمط مجامع المحاسبين في بريطانيا . ولقد صدر خلال هذه المرحلة القانون رقم (52) لعام 1942م

([1])المرجع السابق ، ص ص 3–4

الخاص بنشأة ((ديوان المحاسبة)) . وفى عام 1958م صدر أول دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة حدد واجبات وحقوق المراجع .

وفى عام 1972م تم إنشاء نقابة التجاريين بمقتضى القانون رقم (40) لعام 1972م الذي إلغاء قانون رقم (394) لعام 1955م الخاص بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين حيث حلت شعبة المحاسبة والمراجعة محل النقابة ، تهدف نقابة التجاريين إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للتجاريين ووضع ضوابط تنظم العمل المهني والمحافظة على كرامة المهنة .

ومن ناحية أخرى نجد أن المراجعة مرت بعدة مراحل يمكن توضيح هذه المراحل على فترات كالآتي :[1]

1/ الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م :

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقتصرة على الوحدات الحكومية وكانت المراجعة غير معروفة وسيتغاضى عنها بالاحتفاظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية يتم فيها تسجيل العمليات وفى نهاية الفترة تتم مقارنته المجموعتين للتأكد من عدم وجود أي خطايا بالعمليات المحاسبية ، وفى هذه الفترة كانت عملية المراجعة تهدف إلى التأكد من أمانة القائمين على الشؤون المالية .

2/ الفترة من عام 1500م وحتى 1850م :

في هذه الفترة المراجعة لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتزوير والتلاعب كما أن عملية المراجعة كانت تفصيلية لكن حدثت بعض التغيرات الأخرى وهى :

أ/ تبنى فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج .

ب/ انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين .

ونتيجة لذلك كان هنالك نوع من الرقابة الداخلية علي عمليات المشروع .

3/ الفترة من عام 1850م حتى 1905م :

مع تطور الحياة التجارية نتيجة ظهور الثورة الصناعية في كل من إنجلترا و أوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت تظهر المنشآت التجارية والصناعية والمالية وكانت هنالك حاجة لوجود أنظمة محاسبية متكاملة وهذا الأمر الذي أدى إلى تطور مهنة المراجعة بصورة تتفق مع تعدد العمليات التجارية والمالية

([1]) إدريس عبد السلام إسشتيوى ، المراجعة معايير وإجراءات،(بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1991م) ، ص14.

وأصبح المراجعين يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة التي يقومون بها، وعرفت لأول مرور المراجعة الإخبارية باستخدام العينات الحكمية .

وأهداف المراجعة حتى نهاية الفترة كانت :[1]

1. اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر .
2. اكتشاف الأخطاء الفنية .
3. اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية .

4/الفترة من1905م وحتى الوقت الحاضر :

في هذه الفترة وخاصة بعد عام 1904م وبظهور الشركات الكبيرة وأنظمة الرقابة الداخلية والتي أصبح المراجع يعتمد عليها في عملية المراجعة أصبحت المراجعة اختيارية . ومع أواخر هذه الفترة وباستخدام أسلوب العينات الإحصائية في عمليات المراجعة وقد أصبحت المراجعة تعتمد على العينات المختارة على أساس علمي وليس الحكم الشخصي للمراجع .

وأصبح هدف المراجع الأساسي هو إعطاء رأى فني محايد حول مدى عالة القوائم المالية وتمثلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركات ،واكتشاف الأخطاء والتلاعب لم يعد هدف أساسي لعملية المراجعة بل يأتي كنتيجة طبيعية لقيام المراجع المؤهل علميا وعمليا لمهنته على أحسن وجه .

واستخدام النظم الإلكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية واستخدام السجلات والدفاتر وإعداد التقارير قد تطلب من مهنة المراجعة والمحاسبة تعديل في إجراءات وأساليب دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بما يتفق مع التغيرات التي أحدثتها تلك النظم في وسائل تشغيل البيانات المحاسبية وفى إجراءات الرقابة عليها ، وفى العلاقات التنظيمية داخل المشروع، الرقابة على إعدادها وأشكال عرضها ، طرق المعالجة الداخلية والتأكد من صحتها. واستخدام النظم الإلكترونية لم يؤثر على المفاهيم الأساسية التي تحكم عملية المراجعة وأهدافها .

ثانياً: مفهوم المراجعة :

يقصد بالمراجعة فحص الحسابات والمستندات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا حتى يطمئن المراجع في أن التقارير المالية سواء كانت تقرير عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية معينة أو تقرير

([1])محمد الإمام عبد الله أحمد ، مسئوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية وكشف الأخطاء والمخالفات، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ، 2016م) .

عن المركز المالي في نهاية هذه الفترة يظهر فيه بصورة واضحة الغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير، فكان المراجعة تشمل الفحص، التقرير، التحقق .[1]

وأيضاً من التعاريف الشاملة للمراجعة ما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بأن المراجعة هي (عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ،ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.)[2]

حيث يتضمن هذا التعريف عدة نقاط :

1/أن المراجعة عملية منتظمة : أي أنها تعتمد على التخطيط المسبق لها .

2/ أهمية حصول مراجع الحسابات على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها من قبلة بطريقة موضوعية.

3/ مدى الالتزام بالعناصر محل الفحص للمعايير الموضوعية كأساس للتقييم وإبداء الرأي الشخصي.

4/ أن عملية المراجعة تنتهي بإيصال نتائج فحص المراجع للأطراف المعنية .[3]

وأيضاً عرفت المراجعة بأنها فحص فني محايد للمستندات والدفاتر والسجلات للوحدة محل المراجعة في ضوء تجميع أدلة إثبات ملائمة وكافية بغرض التحقق من أن الحسابات الختامية تعكس بوضوح نتيجة النشاط من صافى ربح أو خسارة وأن المركز المالي (الميزانية) تعبر بعدالة عن المركز المالي لهذه الوحدة .

من هذا التعريف يتضح ما يلي :

1. أن الهدف الرئيسي للمراجعة هو التحقق من أن الحسابات الختامية تعكس توضيح نتيجة نشاط الوحدة محل المراجعة ، وأن الميزانية تعبر بعدالة عن المركز المالي لهذه الوحدة .
2. أن المراجعة تمثل علما يستند إلى مجموعة من الفروض والمفاهيم والسياسات يمكن أن تشكل (نظرية مراجعة) .

([1])عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة ،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م) ، ص4 .

([2])محمد سمير الصبان ، المراجعة مدخل علمي تطبيقي،(الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1993م) ، ص 11 .

([3])محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر ، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2002م) ، ص6 .

3. وأن عملية المراجعة ليست عملية عشوائية لا تقوم على أسس علمية وعملية بل هي عملية منظمة تقوم على أساس استخدام مجموعة من أدلة الإثبات . [1]

عرفت المراجعة أيضا بأنها عملية التحقق من مزاعم شخص ما، وحتى تتم عملية المراجعة بكفاءة يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير منطقية وثابتة تحدد المقصود بهذه العملية والظروف التي تمارس فيها [2].

– وعرفت المراجعة أيضا بأنها: فحص البيانات والأرقام والسجلات بقصد التحقق من صحتها وبقصد الفحص ألانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة المالية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأى فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدها المشروع ونتيجة أعمال من ربح أو خسارة عن مركزه المالي .[3]

– وأيضا عرفت بأنها فحص بواسطة المراجع المستقل للأدلة المختلفة التي تم الاعتماد عليها في إعداد الحسابات الختامية التي توضح نتيجة الأعمال وفى إعداد المركز المالي لأي تنظيم وذلك للتحقيق من أنهما يعرضا وجهة النظر الحقيقة والعادلة عن حقيقة معاملات التنظيم خلال الفترة محل الفحص، والمركز المالي في نهاية هذه الفترة وذلك بهدف تمكين المراجع من إعداد تقرير بالرأي عنها .[4]

– وعرفت أيضا بأنها الاختيار المحايد للقوائم المالية لأي منشأة بغرض إبداء رأى عليها سواء كانت المنشأة تهدف إلى تحقيق الربح أم لا بغض النظر عن حجمها وشكلها القانوني.[5]

– **وترى الباحثة** بأن مفهوم المراجعة هو إبداء رأى فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات الختامية عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة ومركزه المالي في نهاية هذه الفترة.

([1])طارق عبد العظيم أحمد عبدو ، محاسبة البنوك والبورصات ، الأصول العلمية والعملية للمراجعة ، (بنها : مكتبة الجامعة ، 2012م) ، ص 12 .

([2]) وليم توماس وإمرسون هنكى ، ،المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة كمال الدين السعيد(الرياض : دار المريخ للنشر، 1989م) ، ص26 .

([3])عبد المنعم محمود عبد المنعم ومتولي محمد الجمل ، المراجعة الإطار النظري والتطبيقي،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م) ، ص 23 .

([4])حسين محمد حسين أبو زيد ، دراسات في المراجعة ، ط2 ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1982م) ، ص 11 .

([5])محمد محمود عبد السلام البيومي ، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية ، ب ط ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2003م) ، ص 163 .

ثالثا : أهداف المراجعة :

يمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى قسمين هما :

1/ الأهداف التقليدية :

أ/اكتشاف الغش .

ب/ اكتشاف الأخطاء الفنية .

ج/ اكتشاف الأخطاء في مبادئ المحاسبة .

د/ تقليل فرص الأخطاء والتزوير بسبب وجود مراجع سيقوم بمراجعة هذه الحسابات مما يؤدى إلى حذر العاملين في الحسابات .

2/ الأهداف المتطورة :

أ/مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ،ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم .

ب/تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها .

ج/ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط في المشروع.

د/ تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .[1]

رابعا : أنواع المراجعة :

يمكن تقسيم المراجعة إلى أنواعها المتعددة :

1/ من حيث نطاق عملية المراجعة :

أ/ المراجعة الكاملة : وهي فحص ومراجعة العمليات المثبتة بالدفاتر ومستنداتها المؤيدة لها للتأكد من أن جميع العمليات قد تم قيدها بانتظام من واقع المستندات وفق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وأنها صحيحة وخالية من الأخطاء والتزوير .

ب/ المراجعة الجزئية : هي العمليات محدودة الهدف أو لغرض معين كأن يطلب من مراجع الحسابات فحص عمليات بعينها كالمشتريات أو دفاتر الخزينة ومثل هذا الفحص لا يهدف إلى الحصول على

([1]) وليم توماس وأرسون هتكى ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب د أحمد حامد حجاج ، وكمال الدين سعيد ، تقديم د . سلطان السلطان ، (جدة : دار المريخ للنشر ، 1989م) ، ص 26 .

رأى فني حيث يتعين على المراجع في هذا النوع أن يرفع تقريرا يوضح فيه صحة العمليات أو عدمها .

2/ من حيث الوقت الذي تتم فيه عمليات المراجعة :

أ/ المراجعة النهائية : هي التي يبدأ العمل فيها بعد نهاية الفترة المالية وإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي من أهم مزايا هذا النوع أن المراجع يتسلم كل مستندات ودفاتر الفترة محل المراجعة ويحكم قفلها في مكان محدد ورغم ذلك لها عيوب وهى :

- فشلها في اكتشاف الأخطاء والمخالفات إثر وقوعها .
- تستغرق وقتا طيبا .
- يصعب على المراجع المسئول أن يتابع الفرق المختلفة التي تعمل في المواقع المختلفة متابعة جيدة.

ب/ المراجعة المستمرة : هي المراجعة التي تتم بصفة مستمرة أي أن مناديب المراجع يتواجدون بصورة مستمرة ليراجعوا الأعمال المحاسبية أول بأول **ومن مزاياها :**

- ينتظم العمل في مكتب المراجع .
- يتوفر الوقت الكافي للمراجعين لإتمام الفحص المستندي الدقيق واكتشاف الأخطاء عقب حدوثها.
- تتيح الفرصة كاملة للمراجع للتعرف الواسع على نشاط المنشأة

وبالرغم من مزاياها لها عيوب وهى :

- الوجود المستمر للمراجعين قد يسبب مللا للموظفين .
- تتطلب عملية المراجعة المستمرة أن يأخذ المراجعون الدفاتر بصورة متكررة لمراجعتها مما يتسبب في تعطيل العمل .
- تتحول المراجعة إلي عملية روتينية .

3/ من حيث إلزامية القيام بالمراجعة :

أ/ المراجعة الإلزامية : هي المراجعة التي تتم بموجب إلزام قانوني كأن تلزم قوانين الضرائب تقديم حسابات مراجعة بواسطة مراجع قانوني .

ب/ المراجعة الاختيارية : وهي المراجعة التي تتم بمحض اختيار أصحاب إدارة المنشأة .

4/ من حيث الجهة التي تقوم بعملية المراجعة :

أ/ المراجعة الخارجية : وهي المراجعة التي يقوم بها شخص من خارج المنشأة ومستقل عن إدارتها.

ب/ المراجعة الداخلية : وهى التي يقوم بها موظف من داخل المنشأة أو تابع لها مثله مثل الموظفين الآخرين ويقوم بعملية الفحص بشكل مستمر ويرفع تقارير لإدارة المنشأة .

خامساً: الطوائف التي تخدمها مهنة المراجعة :

1/ أصحاب المشروع .

2/ إدارة المشروع .

3/ طائفة المستثمرين .

4/ البنوك التجارية والمتخصصة .

5/ الهيئات الحكومية .

6/ الهيئات النقابية .

7/ الدائنون .

سادساً: معايير المراجعة :

عرف البعض المعايير بأنها المقاييس التي يستطيع المراجع في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والمراجعة وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة كله .

وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين هذه المعايير إلى ثلاث أقسام هي :[1]

1/ **المعايير العامة : (الشخصية)** : تتعلق هذه المعايير بالتكوين العلمي والعملي للشخص المسند إليه مهمة القيام بعملية المراجعة بحيث يجب أن يكون مهني ملم بإجراءات المراجعة لذلك يطلق عليها اسم المعايير العامة أو الشخصية .[2]

وتتكون من ثلاث عناصر هي :

- على القائم بعملية المراجعة أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بطريقة تمكنه من أداء مهامه كمراجع .
- يجب توفر عنصر الاستغلالية والحياد في كل عمل يوكل للمراجع .

([1])محمد السيد الناغي ، المراجعة في إطار النظرية والممارسة ،ط 2،(المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة ، 1992م) ، ص ص 34-37

([2])محمد بوتين ،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ب ط(ب م : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م) ، ص 136 .

– يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد التقرير .

2/ معايير الأداء المهني : ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة وتتمثل في الآتي :[1]

– أن يقوم المراجع بتخطيط مسبق ودقيق لعمله وأن يشرف على المساعدين أشرافا مناسبا

– لابد من دراسة وافية وشاملة لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها مستقبلا .

– الحصول على قرائن وإثباتات كافية نتيجة لعملية الفحص والاستقصاء لتكون أساسا ملائما لإعداد التقرير حول القوائم المالية .

نظرا لأهمية هذا المعيار، فقد خص الاتحاد الدولي للمحاسبين موضوع التخطيط لمهمة المراجعة بمعيار خاص ،ويمكن عرض مكونات هذا المعيار فيما يلي :

1/يعتبر التخطيط لعملية المراجعة من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمراجع .

2/يجب أن يخطط المراجع عملة بطريقة تسمح له بالقيام بمراجعة فعالة .

3/يجب أن يركز وضع خططه على معرفته بأعمال ونشاطات الزبون .

4/يجب أن تتضمن عملية التخطيط المراحل التالية :

أ/دراسة النظام المحاسبي والإجراءات المتبعة في الرقابة الداخلية .

ب/ تقييم مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية .

ج/تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها .

د/ تنسيق جميع الأعمال التي سيتم تنفيذها .

5/ يجب أن تراجع الخطط وتعدل حسب الضرورة التي تقتضيها عملية المراجعة.

6/ يجب على المراجع إعداد برنامج مراجعة .

3/ معايير التقرير : يعد تقرير المراجع المرحلة الأخيرة في عملية المراجعة ، وهو وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأى المراجع بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيها إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن إثبات قيام المراجع بتنفيذ واجباته .

([1]) محمد سمير الصبان وعبد الله هلال ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، ب ط ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1997م) ، ص 85 .

وتتمثل معايير التقرير في أربعة معايير هي :[1]

1/ يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم قد تم تصويرها وعرضها وفقاً للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

2/أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية وما إذا كانت القواعد المطبقة لتلك التي كانت مستخدمة مسبقا .

3/يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة وأن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة .

4/يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

رأي الباحثة في المبحث الأول :

1- نشأة المراجعة وتطورها :

نشأة منذ العصور القديمة حينما دعت الحاجة الى تدوين الحسابات .

مراحل تطورها :

أ. الفترة من العصر القديم و حتى سنة 1500.

ب. الفترة من 1500 و حتى 1850 .

ج. الفترة من 1850 وحتى 1905.

د. الفترة من 1905 و حتى الوقت الحاضر .

2- مفهوم المراجعة :

هي إبداء رأى فنى محايد عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات الختامية عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة في فترة زمنية معينة والمركز المالي في نهاية هذه الفترة .

3- أهداف المراجعة :

أ. اكتشاف الغش .

ب. اكتشاف الأخطاء الفنية .

ج. مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها .

([1])المرجع السابق ، ص 86

4- أنواع المراجعة :

أ. المراجعة الكاملة .

أ. الجزئية

ب. الخارجية

ج. الداخلية

د. النهائية

هـ. المستمرة

و. الاختيارية

ز. الإلزامية

5- الطوائف التي تخدمها المراجعة :

أ. أصحاب المشروع.

ب. إدارة المشروع .

ج. الدائنون

د. البنوك التجارية .

6- معايير المراجعة :

أ. المعايير العامة .

ب. معايير الاداء المهني .

ج. معايير التقرير

المبحث الثاني

فجوة التوقعات في المراجعة : النشأة والمفهوم والمكونات

تمهيد :

لقد اهتمت أدبيات المراجعة وخاصة خلال العقدين الآخرين بأجراء محاولات عديدة لفهم وتحديد نطاق وأسباب الفجوة الموجودة بين المراجع من جهة والأطراف المستخدمة لخدماته من جهة أخرى بخصوص التوقعات المرتبطة بأهداف أداء مهمة مراجعة الحسابات وطبيعة عمل ودور الأطراف المستخدمة ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لتلك المعضلة .[1]

أولاً: نشأة وتطور الفجوة :

نجد أن هذه الفجوة ظهرت في أدبيات المحاسبة والمراجعة بصورة صريحة عام 1937م وهذه المراحل على النحو التالي :

- المرحلة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر :

تعبر بعض الدلائل إلى عدم الرضاء تجاه عمل المراجع ودوره في المجتمع أدى إلى ظهور الفجوة وتعتبر ظاهر قديمة ليست حديثة تميز تاريخها عام 1883م ، ومن أهم القضايا التي تسجلها فجوة التوقعات هي من مسؤولية اكتشاف الغش والأخطاء والتقارير ،وتعتبر قضاياها تاريخ طويل يرجع إلى نشأة المراجعة نفسها .

- المرحلة الثانية من بداية القرن العشرين وحتى نهاية التسعينات :

في بداية القرن العشرين بدأ التحول التدريجي في دور أهداف المراجعة نحو تحقيق عدالة ومصداقية القوائم المالية ، بدلا من التركيز على اكتشاف الغش والأخطاء **وأهم الأسباب التي أدت إلى التحول نحو تحقيق العدالة والمصداقية هي :**

1/ نمو واتساع حجم النشاط التجاري .

2/ الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية .

3/ ظهور شركات المساهمة .

([1]) هاني محمد خليل ، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ، 2009م) ، ص24

- المرحلة الثالثة في ثلاثينات القرن العشرين :

وقد شهدت هذه الفترة ظهور فجوة التوقعات في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كدت على وجود وظهور العديد من حالات الإفلاس والغش .[1]

- المرحلة الرابعة في سبعينات القرن العشرين :

في هذه الفترة فان مهمة المراجعة تصدر موجة متزايدة من الانتقادات وأزمة خطيرة وفقد مستخدمي التقارير المالية الثقة في تقرير المراجع ، كما شهدت تلك الفترة تزايد حالات الإفلاس والانهيار المالي للعديد من الشركات دون سابق إنذار من المراجعة .[2]

- المرحلة الخامسة في ثمانيات وتسعينات القرن العشرين :

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل ، حيث أصبحت مهنة المراجعة تمارس في بيئة ديناميكية وإدارية وانتشار حالات الغش والإفلاس ، وتزايد القضايا المرفوعة ضد المراجعين . مما أدى فشل المنشآت وعدم الاستمرارية في مزاولة نشاطها كما ظهرت بورصات الأوراق المالية ،مما أدى بالمنظمات المهنية في اتخاذ إجراءات أكثر جدية لتطوير معايير المراجعة لتجنب الوجوه التي تمثل إشكالية في كثير من دول العالم .

ثانياً: مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة :

بأنها مساحة الاختلاف بين مستخدمي القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات وأصحاب المصلحة في المشروع بشأن ما يحتاجونه من مراجع الحسابات وبين ما يقدمه لهم الآن .

كذلك عرفها القا بأنها الفرق بين ما يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم وعلى أساس معايير المراجعة المتعارف عليها.

مع ضرورة تحقيق الانسجام بين معايير المراجعة وأداء المراجعين والتوقعات المجتمعية لمهام المراجعين.[3]

([1]) نادر يوسف محمد أحمد ، دور معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، (الخرطوم ، جامعة النيلين ، 2013م) ، ص 62

([2]) خالد عبد المنعم وآخرون ، دراسات في مراجعة الحسابات ، (القاهرة : دن ، 1999م) ص 317 .

([3])السيد أحمد القا ، فجوة التوقعات في بيئة المراجعة ، دراسة ميدانية في المحيط الهندي ،(السعودية : مجلة البحوث المحاسبية، العدد3، مجلة رقم 1 ، 1997م) ، ص 426 .

- **وترى الباحثة** أن مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة هو الفرق بين ما يتوقعه المراجع وما يريده المجتمع وهي معايير الأداء الفعلي للمراجع والتوقعات العامة والمختلفة لأداء المراجعين وهي من أكبر المشاكل التي تواجه مهنة المراجع .

مكونات فجوة التوقعات في المراجعة :

فجوة التوقعات في المراجعة يمكن أن يكون مصدره أحد الأطراف أو كلا الطرفين **أذا لخص فجوة التوقعات في مكونين هما :**

1/ فجوة المعقولية :تمثل الاختلاف بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من مهنة المراجعة ،وما يستطيع المراجع أدائه بصورة معقولة ، أي أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دورا أكثر فعالية للمراجعة مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية .

2/ فجوة الأداء : تعبر عن التباين بين ما يمكن توقعه من أداء المراجعين بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء المراجعين من أدائهم الفعلي، **ويمكن تحليل هذه الفجوة إلى عنصرين :**

أ/ فجوة المعايير الناقصة :

هي عبارة عن التباين في الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقا لمعايير المراجعة ،ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في معايير المراجعة.[1]

ب/ فجوة الأداء الناقص :

هي الفجوة بين واجبات المراجع وفقا لمعايير المراجعة وبين الأداء الفعلي له ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء .

خصائص فجوة التوقعات في المراجعة :

1- تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات.

2- غير ديناميكية بطبيعتها لأنها محرره بمستفيدين هما أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئولية مراقب الحسابات وعرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات .

---

(1)هاني محمد خليل ، مرجع سابق ، ص25 .

3- كمية ونوعية بمعنى أن فائض الطلب على خدمات مراقب الحسابات هو فائض في التشكيلة المهنية لخدمات ومسؤوليات المراجع من جهة وفائض في أدائه المهني من جهة أخرى.

4-ضارة بالمهنة والمجتمع لان وجودها يؤثر سلبا على المجتمع في صورة نقصان في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات .

5- دولية لان دول العالم تعانى منها وبالطبع في ظل العولمة وتحديد التجارة الخارجية يتم تصديره فجوة التوقعات لدول العالم الثالث ومع ذلك ثبات الدول فيما بينها في حجم ونوعية هذه الفجوة .[1]

دور المنظمات المهنية في تضييق فجوة التوقعات في المراجع :

هنالك دور حيوي وتلجا المنظمات المهنية في مجال تضييق فجوة التوقعات ويذكر منها لجان المراجعة ما يلي :

1/ العمل على تدعيم استقلال المراجع وتنمية وتطوير الوسائل الكفيلة بذلك مثال لجان المراجعة والتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي .

2/تحديد مسئولية المراجع المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء بحيث تكون كافية للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية .

3/تحديد دور المراجع ومسئولية نحو اكتشاف التصرفات غير القانونية .

4/تحديد ووضوح دور المراجع في إبداء الرأي حول مدى قدرة الشركة عن الاستمرار في المستقبل القريب.

5/ تحديد الأنشطة الأخرى التي يمكن أن يقوم بها المراجع وتحديد علاقتها بعملية المراجعة ومدى تأثيره على استقلاله .

6/ تطوير تقارير المراجعة وتقييمها بصورة مستمرة بما يؤدى للوفاء باحتياط المستفيدين والتأكد من زيادة فعاليتها في الاتصال بين المراجع والأطراف المستفيدة في بيئة المراجعة .[2]

([1]) **منصور أحمد البدوي وشحاتة السيد شحاتة ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2010م) ، ص40.**

([2])محمد سامي راضى ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2011م) ، ص ص 3-4 .

طرق تضييق فجوة التوقعات في المراجعة :

هنالك أربعة طرق رئيسية لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة هي :

1- تحسين الاتصالات من مستخدمي القوائم المالية : من الضرورة تحسين الاتصالات من مستخدمي القوائم المالية بهدف تصحيح توقعاتهم غير المعقولة ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق كل من تقرير الإدارة وتقرير المراجعة .

2- تدعيم استقلال المراجع: يجب على المراجع أن يحافظ على استقلال عند ممارسة عملية المراجعة. توجد بعض الاقتراحات لتضييق فجوة التوقعات المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف حالات الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية فقد أوصى مجلس الإشراف العام في تقرير أصدره عام 1993م بأنه يجب على مجلس

معايير المراجعة تطوير إرشادات لمساعدة المراجعين في تقييم إمكانية حدوث الغش الإداري الذي قد يؤثر على المعلومات .[1]

3- أثر التزام المراجع بمعايير المراجعة العامة وقواعد السلوك المهني على فجوة التوقعات :

يعتبر دور المرجع الخارجي الحيادي ثانويا للإدارة ومجلس الإدارة إلا أنه يعتبر دورا حاسما في اكتشاف ومنع إصدار تقارير مالية مضللة ،استعانة لذلك فقد أصدر مجلس معايير المراجعة تسعة نشرات جديدة من معايير المراجعة العامة كجزء أساسي من برامج فجوة التوقعات وقد حدد المجلس نشرات معايير المراجعة العامة المرتبطة بضغوط التوقعات على الوجه الاتي :

أ- اكتشاف مزيد من التعريفات الجوهرية .

ب- المزيد من عمليات المراجعة الفعالة .

ج- الاتصال الأفضل مع المستخدمين المهنيين .

د- تحسين الاتصال مع الإدارة ومجلس الإدارة .

هنالك عوامل أخرى تساعد على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة :

1- التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي : عندما تعرضت لأسباب فجوة التوقعات في عملية المراجعة وجدت أغلبيتها يتعلق بالمراجع ذاته ونتائج عملية المراجعة والدور المرابط بالمراجع الخارجي

([1])جورج دانيال غالى ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديد الألفية الثالثة (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003م) ، ص ص 31-32 .

ولاشك أن المراجعة الداخلية طرف من أطراف حوكمة الشركات وباعتباره مؤثر قوى في إنتاج معلومات تتسم بجودة محاسبية عالية تحقق توقعات المستخدمين لها بما يضيق فجوة التوقعات في عملية المراجعة لاقتناعها مع باقي الأطراف ويدعمها لأداء أدوارهم .

في مجال التعاون والتكامل مع المراجعة الخارجية فان المراجعة الداخلية يمكن أن تؤثر على الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي وعند إعداد مهام المراجعة الخارجية قد يجتهد المراجع الخارجي على أعماله أو إنهاء وظيفة المراجعة الداخلية مسبقا على أعمال تطلب منها مباشرة .

2- أثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على فجوة التوقعات : إلغاء مسؤولية عدم جودة المعلومات المالية وقصور عمليات المراجعة عن بلوغ توقعات مستخدمي التقارير المالية على عاتق المهنيين تحمل المراجعين لمسؤوليات مهنية قد تؤثر على أداء المراجع لمهامه . وهو ما يعظم فوائد التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية ويعكس أثر إيجابيا على المهتمين حين يرتقى بالأداء كل منهما من جهة كما أن هذا الرقى بمهمة المراجعة يحقق تضييق فجوة التوقعات من الجهة الأخرى ويأتي ذلك على جانبين على النحو الاتي :

- توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة وتساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسب.
- التأكيد بسلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذلك فان نظم الرقابة الداخلية المعتمدة.
- تكون بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المراجع وتقارير ملف المراجعة .
- خفض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين واستيعاب ازدواجية العمل .[1]

فجوة التوقعات وأثرها على سمعة مهنة المراجعة :

لاشك أن فجوة التوقعات تؤثر على سمعة المهنة ، والأسباب كثيرة منها ما يلي : [2]

1/ إن وجود فجوة سوف يحفز المضاربين من أصحاب المصلحة في الشركات إلى تعليق أسباب الضرر دوما على شماعة عدم جدارة المهنة بالقيام بدورها الرقابي .

2/ إن الربط بين الكوارث والانهيارات المالية من جهة وتأخر المهنة من جهة أخرى أمر سهل تصديقه وتكون المهنة قد دفعت الثمن بعد فضيحة الشركة .

([1])ياسر عبد النبي عبد الله ، دور المنظمات المهنية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، 2006 م ، ص 76

([2]) محمود صالح ، العوامل المؤثرة على فجوة توقعات المراجعة في السودان ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2006 م ، ص ص 16-17 .

3/ أن وجود الفجوة دائما ما يجعل من السهل وضع المهنة في موضع دفاعي وليس هجومي في مثل هذه الظروف .

4/ إن غياب آليات العقاب والمساءلة المهنية والقانونية في كثير من دول العالم خاصة الدول العربية في حالة الفشل المهنة ارتبطت بذكريات سيئة من المجتمع بشأن تدهور المهنة وأنه لم يعد يرجى منها الكثير من الخير .

رأي الباحثة في المبحث الثاني :

1- نشأة الفجوة وتطورها :

أ. المرحلة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر .

ب. بداية القرن العشرين .

ج. ثلاثينات القرن العشرين .

د. سبعينات القرن العشرين .

هـ. ثمانينات القرن العشرين .

مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة :

الفرق بين ما يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم وعلى أساس معايير المراجعة المتعارف عليها.

1) مكونات الفجوة :

أ. فجوة المعقولية .

ب. فجوة الأداء .

2) خصائص الفجوة :

أ. تعبر عن فائض أصحاب المصلحة .

ب. غير ديناميكية بطبيعتها .

ج. كمية ونوعية .

3) طرق تضييق الفجوة :

أ. تحسين الاتصالات من مستخدمي القوائم المالية .

ب. تدعيم استقلال المراجع .

ج. التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي .

4) فجوة التوقعات وأثرها علي سمعة المهنة :

– أن وجود الفجوة سوف يحفز المضاربين من أصحاب المصلحة في الشركات إلي أسباب ضرر دوما

– أن غياب آليات العقاب والمسألة المهنية والقانونية في كثير من دول العالم خاصة الدول العربية في حالة فشل المهنة ارتبطت بذكريات سيئة من المجتمع .

المبحث الثالث

فجوة التوقعات في المراجعة : أسبابها ومسئولية مراجع الحسابات عنها

اختلفت الآراء حول الأسباب التي تؤدى إلى وجود فجوة التوقعات في المراجعة نسبة لعدم وجود مفهوم موحد لهذه الفجوة.

فالبعض يرى أنها ترجع إلى الأسباب الآتية :

1/أسباب تتعلق بالمراجعة :

وهى التي تتعلق بالفكر المحاسبي والمراجعة ويمكن تلخيصها في الآتي :[1]

أ/عدم كفاية البحوث اللازمة لمعرفة احتياجات المستخدمين وبالتالي نقص المعلومات المنتقاة من البحوث

ب/الاستخدام غير السليم لهذه المعلومات والتفسير الخاطئ لها .

ج/عدم وجود نظرية متكاملة للمراجعة يمكن أن ترشد أداء المراجعين الخارجيين .

2/أسباب متعلقة بمستخدمي القوائم المالية :

يوجد العديد من العوامل المسببة التي أدت إلى إيجاد فجوة التوقعات أو ساعدت على اتساعها ، ولاشك أن الوقوف على تلك العوامل يعتبر عملية تشخيصية لمشكلة فجوة التوقعات اللازمة لوضع الحلول المناسبة لعلاج المشكلة وتحديد سبل القضاء على الفجوة ، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

أ/ الاختلاف حول دور المراجعة في المجتمع : ويعتبر من أهم العوامل ويؤدى إلى عدم تحديد دور واضح للمراجع في المجتمع ، وعدم وضوح مسئوليات المراجعين ،ومازال البعض من مستخدمي القوائم المالية يعتقد أن المراجع مسئول من إعداد القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للمراجعة .والشك أن مثل هذه التوقعات من قبل مستخدمي القوائم المالية تعتبر مؤشر على عدم وضوح دور المراجعة في المجتمع ومسئوليتها، كما إنها تمثل توقعات غير معقولة من قبل مستخدمي القوائم المالية

ب/الشك في استقلال المراجع : يتوقع مستخدمو القوائم المالية أن يحافظ المراجع على استقلاله عند مزاولة عملة المهني ، حيث يعتبر الاستقلال السبب الرئيسي في وجود الحاجة إلى خدمات المراجعة . ويؤكد البعض إلى ذلك على اعتبار أن المراجعة تفقد قيمتها إذا فقد المراجع استقلاله .[2]

([1])محمد سامي راضى ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، 2011م)، ص23 .

([2])جورج دانيال غالى ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلة المعاصرة وتحديث الألفية الثالثة،(الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2001م) ، ص15 .

ج/ مدى مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية : تمثل أحدى المتغيرات التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات وهناك دراسات ميدانية تم إجراؤها تؤكد قناعة مستخدمي القوائم المالية عن مسئولية المراجع عن اكتشاف كل حالات الغش والأخطاء المهمة حيث أن الانتقادات الموجهة لمهنة المراجعة والمرتبطة بفجوة التوقعات.

يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع هي :[1]

- الفشل :حيث تفشل الشركة بدون تحذير أي مشاكل في أخر قوائم مالية معدة .
- الغش : الغش الإداري الجوهري في الحسابات والذي لا يتم اكتشافه بواسطة المراجعين .
- الخطأ : القوائم المالية قد تحتوى على مبالغة جوهرية في الأصول أو تخفيض في الالتزامات عن طريق الخطأ أو من خلال الحكم والتقدير الضعيف .

د/ اعتقاد مستخدمي القوائم المالية أن تقرير المراجعة الإيجابي يضمن قدرة المنشأة على الاستمرار : أن تقرير المراجعة النظيف يضمن سلامة الحالة المالية للمنشأة وقدرتها على الاستمرار في النشاط ونتيجة لذلك فإنه ينظر إلى فشل المنشأة مباشرة بعد الحصول على تقرير مراجعة نظيف على أنه فشل للمراجعة . فيما يتعلق بواجبات المراجع بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط وفق إصدار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين في عام 1988م للمعايير المهنية، ونشرة معايير المراجعة رقم 59، وذلك في محاولة منه لتضييق فجوة التوقعات . وتتطلب النشرة من المراجع تقييم ما إذا كان يوجد شك جوهري بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط لفترة معقولة لا تزيد عن سنه من تاريخ القوائم المالية محل المراجعة .[2]

هـ/ قصور التقارير المحاسبية : عدم الإفصاح في التقارير المالية عن جميع النواحي التي يتوقع مستخدمي القوائم المالية يساعد على فجوة التوقعات في عملية المراجعة إلا أنها تؤثر على توقعات المستثمرين لهذه التقارير والقوائم المالية.

و/ الاتصال غير الفعال في بيئة المراجعة : يمكن النظر إلى تقرير المراجع كرسالة من المراجع وقناة اتصال نظرا لان رسالة المراجع التي تأخذ عادة شكل تقرير يوضح رأى المراجع في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ، حيث تكون رسالته دعم الثقة والمصداقية في هذه المعلومات المحاسبية

([1])محمد سامي راضى ، مرجع سابق ، ص ص 12- 1 .

([2])جورج دانيال غالى ، مرجع سابق ، ص 18 .

المنشورة في القوائم المالية ،ومن هنا تشهد بيئة المراجعة اتصالات مستمرة ،حيث يقوم المراجع بصورة مستمرة بتوصيل المعلومات إلى عمل المراجعة والأطراف الأخرى بمختلف الوسائل ، مثل خطاب الارتباط، والتقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية والتقارير عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها .

غير أن كثير ما أوضحت الدلائل الميدانية أن مستخدمي خدمات المراجعين – حيث أولئك المثقفون قد لا يتفهموا بصورة دائمة كل المعلومات التي يستقبلونها من المراجع . وهذا النقص في الفهم أو الاستيعاب أو ما يمكن أن نطلق عليه فجوة الاتصال والتي بدورها تعتبر جزء أو من سبب لفجوة التوقعات

– هو ما حث عليه مجلس معايير المراجعة التابع لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكي إلى ضرورة تحسين وتطوير الاتصال بين المراجعين ومستخدمي خدماتهم .[1]

3/أسباب تتعلق بمهنة المراجعة:

وهى تتعلق بقواعد وقوانين المهنة وتشمل :[2]

أ– قصور نظم الرقابة الذاتية : يقاس نجاح فعالية نظام الرقابة الداخلية لمهنة المراجعة بمدى فهم المجتمع لهذا النظام . كما أن مصالح مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة هي التي تحكم فيها وفى طريقة توجيهها ومراقبتها أنفسها وتقليل من الثقة فيها من قبل جمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومن ثم تزداد الفجوة.

ب– يقصد بها العوامل التي تؤدى إلى تقليل جودة عمليات المراجعة من جانب المراجعين ومن ثم زيادة عدم الرضا في المجتمع عم هؤلاء المراجعين مما يعنى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ويرجع ذلك لعدة عوامل :

– التنافس بين المراجعين للحصول على عمليات المراجعة التي تتناسب مع الجمهور .

– تأدية خدمات لعملاء المراجع بأتعاب قليلة للحصول على رضاء العملاء وضمان تجديد تعينه سنويا ويؤدى هذا بشكل عام لضعف المراجع ومن ثم تقليل جودة أداء المراجع لواجباته مما ينعكس ذلك على زيادة فجوة التوقعات في المراجعة .[3]

([1])محمد سامي راضى ، مرجع سابق ، ص 32 .

([1])حمد بهاء الدين إبراهيم أحمد ، فجوة التوقعات في المراجعة ، جامعة بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ،2000م ، ص55 .

([3])سمية أمين على ، فجوة التوقعات بالنسبة لدور المراجع الخارجي بالمجتمع ، مجلة المحاسبة والتامين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة العدد40 ،2021م ، ص 2 .

4/أسباب متعلقة بأداء المراجعين الخارجين :

يقصد بها كفاءة الأداء المهني للمراجع وهى المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والظروف المختلفة وكذلك السلوك الذي يكتسبه المراجع من التعليم والتدريب الكافي.

ومن تلك العوامل :[1]

أ- ضعف التأهيل العلمي للمراجعين .

ب-ضعف الخبرة وعدم كفاية التأهيل المهني للمراجعين .

ج- عدم الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

5/ أسباب متعلقة بآليات الاتصال بين المراجع والمستخدمين : وتتمثل في :[2]

- المبالغة في توقعات المستخدمين نتيجة لعدم إدراكه لطبيعة وجود وظيفة المراجعة .

- إخفاق مراجع الحسابات في إبراز مخرجات عملية المراجعة بصورة تعكس مدى حدوثها .

هذه أوجه القصور التي ينطوي عليها عمل المراجع الخارجي منها ما يتعلق بأدواته التي يعتمد عليها لتنفيذ أعماله الموكلة إليه ومنها ما هو ناتج عن تطورات واتساع مجال عمله وكان وجه القصور هذه الأثر في ظهور الفجوة .

6/ أسباب أخرى لفجوة التوقعات :

بالإضافة إلى عدم توفر المقومات المهنية للمراجعة الداخلية كمهنة مستقلة وكذلك الأثر المحتمل لتدخل الإدارة للتأثير على الموضوعية المهنية للمراجع الداخلي فأن مجموعة من العوامل الأخرى التي تتضافر مع بعضها لتكون فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية وهى :[3]

أ-عدم التناسب بين المهام المطلوبة من أدارت المراجعة الداخلية من ناحية والقدرات والإمكانيات البشرية المتاحة في إدارة المراجعة الداخلية من ناحية أخرى .

([1])احمد محمد لطفي غريب ، مدخل مقترح لمعالجة فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية في البيئة المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الثاني ، 2021م ، ص 25 .

([2])ناصر عبد المهيمن عبد العزيز ، دور آليات المراجعة في تفعيل نظم الرقابة في شركات المساهمة المصرية ، دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2007م ، ص 37 .

([3])عارف عبد الوهاب عبد الكريم ، المراجعة المتقدمة ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2014م) ، ص41 .

ب- عدم وجود آليات رسمية في الشركات لمتابعة جدية تنفيذ ما يرد في تقارير وتوقعات إدارة المراجعة الداخلية .

ج- ضعف المقابل المادي لأعضاء إدارة المراجعة الداخلية بالمقارنة بما يحصل عليه المراجع الخارجي والعاملين معهم .

د- عدم الاهتمام بالتعليم المستمر والمميز الفرادى للمراجعة الداخلية وخاصة بالنسبة للمهام المعاصرة.

وترى الباحثة أن من أهم أسباب فجوة التوقعات عدم الإلمام بمتطلبات المراجعة ومعاييرها وعدم الخبرة والتأهيل المهني للمراجعين .

- الظروف والأحداث التي تشير إلى إمكانية وجود شك مادي بخصوص مقدرة الشركة على الاستمرار لفترة معقولة من الزمن ومن أمثلة تلك الظروف والأحداث ما يلي :

1- الاتجاهات السالبة وتشمل على الاتي :

أ- انخفاض في المبيعات . ب/ زيادة التكاليف . ج/ خسائر تشغيلية متكررة .

د- عجز في رأس المال العامل . هـ/ تدفقات نقدية سلبية عن العمليات .

و-مؤشرات مالية رئيسية عكسية (غير ملائمة) .

2- أحداث داخلية وتشمل على الاتي :

أ- فقد أفراد أساسي في إدارة والتشغيل . ب/ نظام محاسبي مشوش وغير كفى .

ج-توقف عن العمل أو وجود مشاكل مالية أخرى. د/ الاعتماد المادي على نجاح مشروع مع

هـ- ارتباطات طويلة الأجل غير اقتصادية .

3- أحداث خارجية وتشتمل على ظروف وأحداث أهمها على سبيل المثال :

أ- وجود دعاوى قضائية مرفوضة ضد الشركة .

ب- فقد امتياز أساس أو ترخيص أو حق اختراع أو فقد عميل ومورد رئيسي.

ج- صدور تشريعات أو أمور أخرى قد تعرض المقدرة التشغيلية للشركة للخطر .

4- مؤشرات أخرى عن مشاكل مالية محتملة :

أ- العجز في سداد أو أي ترتيبات مماثلة .

ب- التخلف عن سداد توزيعات الأرباح .

ج- احتكار تسهيل تجارى عادى من الموردين .

د- عدم الوفاء أو الالتزام بمتطلبات رأس المال القانونية .[1]

مسئولية مراجع الحسابات عن فجوة التوقعات :

العديد من المستخدمين يسيئون فهم طبيعة وظيفة المراجعة ، حيث يعتبرون المراجع شاهد يعطى رأيا قاطعاً، وهذا يعنى أن المنشاة لديها بيانات مالية مضمونة ويرى البعض أن المراجع عليه أن يقوم بتفسير البيانات المالية ، وفى هذه الحالة يمكنه تقييم ما إذا كان عليه أن يقوم بتفسير البيانات المالية ، وفى هذه الحالة يمكنه تقييم ما إذا كان بالإمكان الاستثمار في المنشأة وهناك أيضا مستخدمين يتوقعون من مراجع الحسابات للقيام ببعض الإجراءات بالإضافة للمراجعة منها مراقبة إدارة شؤون المنشأة ، وكشف الأعمال غير المشروعة والاحتيال، فقد لا يستطيع المراجع القيام بهذه المسئوليات ، وهذا يخلق فجوة بين مستخدمي البيانات المالية والمراجعين وما يدل على ذلك زيادة التقاضي والانتقادات في بيئة المراجعة .

ويتضح مما تقدم بأن بعض توقعات الجمهور أو مستخدمي البيانات المالية هي توقعات مشروعة وينبغي على مهنة المراجعة تلبيتها والعمل على تحقيقها لهم ،لذا ينبغي أن يتجه الجهد نحو تقليص أو تضييق فجوة التوقعات بين الجمهور ومراجع الحسابات ومن الجانبين ، بمعنى أنه لا يتم تضييق هذه الفجوة أو الثغرة من جانب الجمهور فقط من خلال تثقيفه وإعلامه بحدود مسؤولياته وواجباته ومحددات عمله وإنما من جانب مراجع الحسابات من خلال زيادة الاهتمام بعمله وبالتزامه بمعايير المراجعة وبتوسيع نطاق مهام مراجع الحسابات ومجال عملة في سبيل تلبية وتخفيض الاحتياجات المشروعة لمستخدمي البيانات المالية المراجعة ، في هذا الإطار يجب تحديد مسؤوليات مدقق الحسابات ، حيث أوجبت مهنة المراجعة مسؤوليات مختلفة عليه هدفها أن يحرص المراجع على بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تنفيذ عملية المراجعة للوصول إلى رأى فني محايد حول المركز المالي ونتائج النشاط للشركة تحت المراجعة.

ومن أهم المسؤوليات ما يلي :

أولاً: مسؤولية المراجع في اكتشاف الأخطاء والعناصر الشاذة :

بينت معايير مهنة المراجعة الأمريكية والدولية مسؤولية المراجع من اكتشاف عمليات الخطأ والغش والتزوير عنها ما يلي :

([1])محمد بهاء الدين إبراهيم ، نشرات معايير المراجعة ، دراسة نظرية تطبيقية ، معهد الكفاءة الإنتاجية ، جامعة الزقازيق ، 2005م ، ص323

1/ يجب على المراجع تحديد وتقدير مستوى الخطر الذي يجعل الخطأ أو الغش يؤثر ماديا على القوائم المالية .

2/ في ضوء مستوى الخطر الذي تم تحديده يجب على المراجع أن يقوم بتصميم وإنجاز عملية المراجعة بحيث تعطى تأكيدات معقولة حول صحة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء .

3/ بما أن رأى المراجع مبنى على تأكيدات معقولة فهو ليس ضامنا أن تقريره لا يعتبر شهادة ضمان وذلك لان عملية المراجعة تتم على أساس العينات .

4/ بعد تنفيذ الخطوة السابقة فان أي اكتشاف لحالات خطأ أو غش لا يعتبر دليلا على عدم ثقة عملية التدقيق أو عدم كفاءة المراجع .

ثانيا : مسؤولية على اكتشاف التقارير المالية المزورة :

عملية المراجعة لا تهدف أساساً إلى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من خطأ أو غش ولكن يعتبر اكتشافها نجاحا ثانويا لعملية المراجعة .

أن القوائم المالية المزورة عبارة عن حالة خاصة من حالات الغش يمكن تعريفها على أساس طائش بإضافة أو حذف عناصر من القوائم المالية والتي ينتج عن قوائم مالية مضللة بهدف تحسين صورة الشكر والتأثير على أسعار الأسهم أو الحصول على قروض .

إن مسؤولية المراجع حول اكتشاف مثل هذه الأعمال قد تتمثل في إصدار توصيات تتعلق بإعادة النظر في كافة القوانين وتوحيد واجبات ومسؤوليات المراجع من خلال قانون مزاولة المهنة ومناقشة معاير المراجعة ومعايير المحاسبة الدولية .

ثالثاً: مسؤولية المراجع في اكتشاف الأعمال غير القانونية :

تتمثل في الأعمال غير القانونية من خلال عدم تطبيق القوانين أو التشريعات الحكومية من قبل الشركات تحت المراجعة ، مسؤولية المراجع في هذا المجال من حيث تصميمه وإنجازه لعملية المراجعة بحيث يعطى تأكيدات معقولة حول خلو البيانات المالية من أيه أعمال غير قانونية من خلال الاستفسارات عن مدى مراعاة الشركة تحت المراجعة للقوانين والإجراءات المتخذة لمنع حدوث أي مخالفات قانونية .

رابعاً: مسؤولية المراجع عن التحقق من فرض الاستمرارية :

أن أحد الأحداث غير المؤكدة التي يجب يأخذها المراجع بعين الاعتبار هو استمرار وجود الشركة تحت المراجعة واستمرارها في أداء أعمالها وإن دور المراجع هو أن يقوم بتقييم الشركة على الاستمرارية في كل عملية مراجعة يقوم بها وأن يوضح ذلك في تقريره .

خامساً: مسؤولية المراجع عن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة :

يجب على المراجع قراءة هذه البيانات وأن يتأكد من كونها لا تتعارض مع البيانات الواردة في القوائم المالية فان وجدها متعارضة يطلب من الشركة تعديلها .[1]

- الربط بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة :

يعتبر الإفصاح أحد المبادئ المحاسبية الهامة والتي يعتمد عليها مستخدمو القوائم التقارير المحاسبية في اتخاذ قراراتهم المختلفة .

يمكن تعريف الإفصاح علي أنه ضرورة شمول القوائم والتقارير المالية على جميع المعلومات الهامة والضرورية لإعطاء المستخدمين صورة واضحة ودقيقة وموضوعية عن نتائج الأعمال المختلفة وبالتالي زيادة درجة الثقة والصدق في هذه المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المحاسبية التي تم إعدادها وهو بالتأكيد يقلل من المخاطر المحيطة بالنتائج، وأن خفض المخاطر في القوائم والتقارير المحاسبية يعنى الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

أن الفجوة يمكن تعريفها على أنها مقدار التباين والتباعد بين تقرير المراجع ومستخدمي التقرير وهو يعنى، عدم الرضا عن تقرير المراجع، وذلك لعده أسباب منها:

1. عدم شمول التقرير على المعلومات الهامة التي يحتاجها المستخدمين (عدم وجود إفصاح كافي في التقرير) .
2. إن التقرير أهمل بعض احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة (عدم وجود إفصاح عادل في التقرير).
3. عدم تطبيق الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد التقرير .
4. كما أن أسلوب صياغة التقرير لم يمكن مستخدميه من فهم محتوي ومضمون التقرير.

([1])نادية عبد المجيد ، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة،(غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، 2015م) .

5. أو أن التقرير لم يتضمن رأى المراجع الواضح عن نتائج ما تم مراجعته ومدى تعاون الأطراف الأخرى معه أثناء أداء مهامه.

وعليه فأن هذه الأسباب السابق ذكرها تؤدى إلى وجود فجوة التقرير في المراجعة وهنا يبرز الدور الكبير والهام لمبدأ الإفصاح في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدني مستوي يمكن قبولها .

مما سبق يتضح أن مبدأ الإفصاح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفجوة التوقعات في المراجعة والإفصاح في القوائم والتقارير يعنى خفض وتقليل الفجوة وبالتالي زيادة درجة موثوقية التقارير وزيادة كفاءتها وإمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم والتقارير، أما عدم الإفصاح فهو عامل رئيسي في زيادة الفجوة في المراجعة

وبناءاً على ما تقدم ترى الباحثة بضرورة الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح عند إعداد كافة القوائم والتقارير المحاسبية لان الإفصاح هو حجر الزاوية لضمان صحة ودقة المعلومات مما يساهم تقليل لفجوة وبالتالي ضمان قبول ورضاء المستخدمين للقوائم مما يساهم في تحقيق المنشأة لأهدافها العليا وضمان استمرارها في بيئة الأعمال .

رأي الباحثة في المبحث الثالث :

1. أسباب فجوة التوقعات في المراجعة :

أ- الاستخدام الغير سليم للمعلومات والتفسير الخاطئ لها .

ب- الاختلاف حول دور المراجعة في المجتمع .

2. مسئولية مراجع الحسابات عن فجوة التوقعات في المراجعة :

أ- مسئولية المراجع في اكتشاف الأخطاء والعناصر الشاذة .

ب- مسئولية المراجع علي اكتشاف التقارير المالية المزورة .

3. الربط بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة .

مبدأ الإفصاح المحاسبي يرتبط ارتباطا وثيقاً بفجوة التوقعات في المراجعة والإفصاح في القوائم والتقارير يعني خفض وتقليل الفجوة وزيادة درجة موثوقية التقارير وزيادة كفاءتها ولابد من تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي لأنه حجر الزاوية لضمان صحة ودقة المعلومات مما يساهم في في تقليل الفجوة .

رأي الباحثة في الفصل الثاني ثلاث مباحث هي كالآتي :

– المبحث الأول نشأة وتطور ومفهوم المراجعة وأهدافها وأنواعها والطوائف التي تخدمها مهنة المراجعة ومعايير المراجعة .

– المبحث الثاني نشأة وتطور ومفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وخصائصها ودور المنظمات المهنية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة وطرق تضييق الفجوة والعوامل التي تساعد في تضييقها وفجوة التوقعات وأثرها علي سمعة مهنة المراجعة .

– المبحث الثالث أسباب فجوة التوقعات في المراجعة ومسئولية مراجع الحسابات عن فجوة التوقعات في المراجعة والربط بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويشتمل علي الاتي:

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن ديوان المراجعة القومي بالسودان .

المبحث الثاني : إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث : مناقشة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن ديوان المراجعة القومي بالسودان

في عصرنا تزايدت الحاجة إلي الحكم الرشيد والشفافية ومحاربة الفساد فكان لابد أن تكون هنالك جهة مستقلة تتطلع بدور المراجعة والتدقيق وقادرة على الاستجابة بفعالية وكفاءة لمزيد من الضغوطات والمسئوليات وتزايد التوقعات من مختلف أصحاب المصلحة الوطنية.

يؤدى الديوان دورا حيويا في مساءلة الحكومة أمام الهيئات التشريعية والجمهور عن إدارتها للأصول العامة والمساعدة في ضمان شفافية العمليات الحكومية.

التطور الحديث للديوان:

تم إنشاء ديوان المراجعة القومي في عام1910 م باسم مصلحة المراجعة وتتبع لسكرتارية الحاكم العام)فترة الحكم البريطاني

تم فصلها من سكرتارية الحاكم العام بموجب قانون1933 م فأصبحت مصلحة مستقلة يرأسها المراجع العام ، بعد الاستقلال الغي قانون 1933 م وصدر قانون ديوان المراجعة القومي لسنة1970 م وتمت تعديلا على القانون في عام1986 م ،1990 م1991 م بموجب المادة 129 من دستور جمهورية السودان لسنة1986 م ثم صدر قانون ديوان المراجعة العامة لعام1999 م حيث تغير أسم الديوان لديوان المراجعة العامة بدلا من ديوان المراجع العام .

بموجب المادة 205 من الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لعام2005 م صدر قانون ديوان المراجعة القومي لعام2007 م.

وأخيرا عدل في عام2015 م بهدف منح مزيدا من الاستقلالية والسلطات بما يتفق مع معايير الأجهزة العليا للرقابة ومن أهم التعديلات التي أدخلت على القانون:

1 – استثناء ديوان المراجعة القومي والعاملون به من قانون الخدمة المدنية لسنة2007 م وأي قانون أخر يحل محله.

2 – زيادة نطاق المراجعة ، حيث تخضع للمراجعة بواسطة الديوان كل مرافق الدولة ، وأجهزة الحكم القومي و الولائي ، والهيئات والشركات والبنوك التي تساهم فيها الدولة بأي نسبة أو تمولها أو تقوم بدعمها أو الإشراف عليها.

ويشمل القانون نصا لتعريف المراجعة وأنواع المراجعة التي يختص بها الديوان:

- الفقرة الأولى : المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة والقرائن بطريقة موضوعية خاصة بالأنشطة والأحداث الاقتصادية ويتضمن ذلك الفحص المهني المحايد وهو إبداء رأى مهني في القوائم المالية وفقا للقوانين واللوائح والمعايير السودانية والدولية المعتمدة.

- الفقرة الثانية : المراجعة هي مراجعة القوائم المالية للأجهزة الخاضعة للمراجعة.

- الفقرة الثالثة : المراجعة هي إجراءات مسبقة ومستمرة ولاحقة ومراجعة أداء شاملة والمراجعة البيئية ومراجعة نظم المعلومات والمراجعة الجنائية لجرائم المال العام.

- الفقرة الرابعة : المراجعة هي فحص العقود واتفاقيات القروض والمنح بغرض التأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح ومدى متابعة التنفيذ.

ديوان المراجعة القومي:

هو الجهاز القومي الرقابي الخارجي ويعتبر من أهم أجهزة الرقابة الفعالة التي تعتمد عليها الدولة والجهاز التشريعي للوقوف على صحة الحسابات الختامية للدولة والأخذ بتوصياته لمعالجة القصور في الأداء المالي أو المهني بما يتوافق مع دور الديوان خاصة عند التنسيق لعرض الحسابات الختامية بالدرجة التي تمكن الرئاسة للاطمئنان على شفافية وثقة نتائج الحسابات الختامية وتعكس الأداء الفعلي وأهمية الدور الذي يؤديه هو حفظ المال العام والتعاون بين الدواوين (ديوان المراجعة القومي – ديوان المراجعة الداخلية) في حوسبة النظم المالية ودور المراجع المكمل للدورة المشتركة.

ينشأ ديوان المراجعة القومي على المستوى القومي ويكون مستقلا ويضع المعايير للمراجعة في كل السودان ويتولى الرقابة على الأداء المالي للحكومة القومية بما في ذلك تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات وفقا للموازنات المعتمدة من الهيئة التشريعية القومية والهيئات التشريعية الولائية.

يعين المراجع العام من المؤهلين مهنيا والذي يرأس الديوان القومي للمراجعة ويؤدى القسم أمام رئيس الجمهورية.

يقوم ديوان المراجعة القومي بمراجعة حسابات الأجهزة التنفيذية القومية والهيئة التشريعية القومية والسلطة القضائية القومية والى جانب ذلك حسابات الولايات الشمالية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وأي مؤسسة أخرى يحددها القانون.

يحظر على المراجع العام مزاولة جميع الأعمال المحظورة على شاغلي المناصب الدستورية بموجب المادة. 75

وينظم القانون مهام وشروط خدمة العاملين في ديوان المراجعة على المستوى القومي

هيكل الديوان :

يتكون من السيد المدير العام وله خمسة نواب الأول للولايات و شؤون الحكم القومي ونائب للمراجع للشركات والهيئات ونائب المراجع للمراجعة المتخصصة.

شكل رقم (1/1/3) هيكل الديوان :

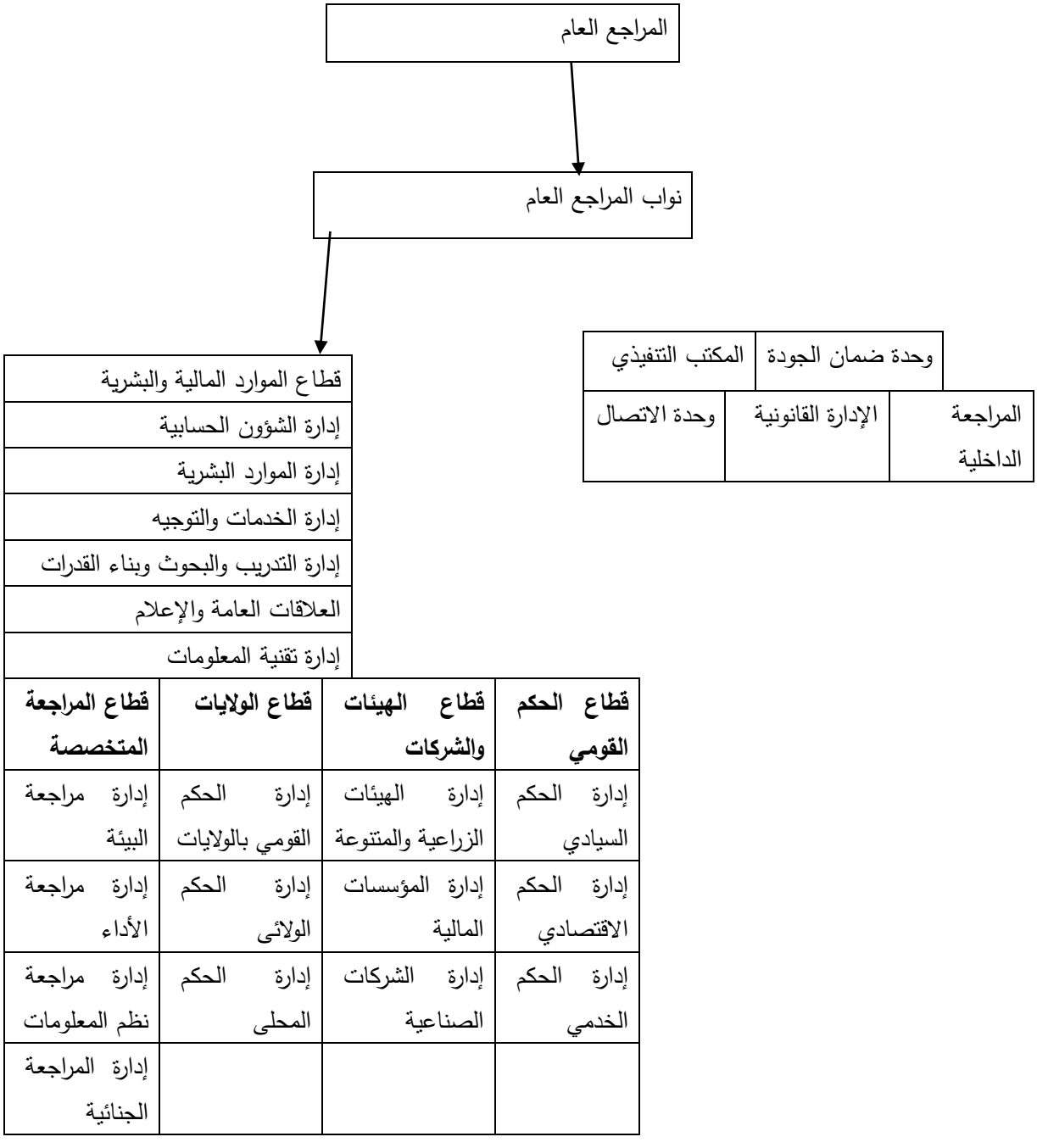

تعيين المراجع العام:

مع مراعاة أحكام المادة (19) يعين رئيس الجمهورية المراجع العام بموافقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوطني.

تكون مدة تولى منصب المراجع العام خمسة سنوات ويجوز إعادة تعينه بذات الطريقة لمدة لأتزيد عن خمسة سنوات أخرى فحسب شروط تعيين المراجع العام:

- شروط تولى منصب المراجع العام:

1) أن يكون سوداني الجنسية.

2) أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة ولم تسبق إدانته من محكمة مختصة أو مجلس محاسبة في أي أمر مخل بالشرف أو الأمانة حتى لو صدر قرار بالعفو عنه.

3) أن يكون حاصلا على درجة أقلها بكالوريوس في المحاسبة من أي جامعة أو معهد معترف بهما في السودان.

4) أن يكون حاصلا على عضوية جمعية محاسبة معترف بها دولياً .

4) عمره لا يقل عن أربعين عاماً .

مخصصات المراجع العام وامتيازاته:

1 – تكون مخصصات المراجع العام وامتيازاته واستحقاقاته في المعاش على الوجه الذي يقرره رئيس الجمهورية.

2– إذا كان الشخص الذي يعين في منصب المراجع العام ممن يعملون في الخدمة المعاشية يعتبر محالا للتقاعد منذ تاريخ تعيين كمراجع.

عزل المراجع العام :

لا يجوز عزل المراجع العام من منصبة إلا بقرار من رئيس الجمهورية وبموافقة الثلثين من أعضاء المجلس الوطني.

تعيين نواب المراجع العام:

مع مراعاة أحكام المادة (23)يعين رئيس الجمهورية وبموافقة المجلس الوطني نواب المراجع العام بناءاً على توصية المراجع العام. على أن يكون أحدهم على الأقل من بين المراجعين العاملين بالديوان ،

وعلى أن يكون أحدهم حاصلا على عضوية جمعية المحاسبة معترف بها دوليا . ويحدد قرار التعيين أقدمية نواب المراجع العام.

شروط تعين نواب المراجع العام:

1/ سوداني الجنسية.

2/ محمود السيرة وحسن السمعة ولم تسبق إدانته في محكمة مختصة أو مجلس محاسبة في أي فعل مخل بالشرف والأمانة حتى لو صدر قرار بالعفو عنه.

3/ حاصلا على درجة أقلها بكالوريوس في المحاسبة من جامعة معترف بها في السودان.

4/ له خبرة عملية مناسبة في مجال المراجعة.

5/ أن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاما.

مخصصات نواب المراجع العام و امتيازاتهم:

1- أن تكون على الوجه الذي يقرره رئيس الجمهورية.

2- إذا كان الشخص الذي يعين في منصب نائب المراجع العام ممن يعملون بالخدمة المعاشية يعتبر محالا للمعاش من تاريخ تعينه نائبا للمراجع العام.

عزل نواب المراجع العام:

لا يجوز عزل نواب المراجع العام إلا بقرار من رئيس الجمهورية بناءا على توصية مسببة من المراجع العام وموافقة المجلس الوطني.

استيعاب المراجعين:

يكون استيعاب المراجعين عن طريق:

1 / لتعيين وإعادة التعيين.

2/ الترقي.

3/ الندب أو النقل من خارج الديوان .

تعيين المراجعين والعاملين:

1- يعين المراجع العام سائر المراجعين والعاملين وفق أحكام القانون) قانون ديوان المراجعة القومي لسنة (2015 واللوائح الصادرة بموجبه.

2 – تحديد اللوائح وشروط خدمة المراجعين والعاملين.

3- تكون أقدمية المراجعين والعاملين حسب تاريخ تعينهم فإذا عين أو رقى أكثر من مراجع أو عامل في تاريخ واحد تكون الأقدمية وفق ترتيب التعيين أو الترقية في القرار الخاص بذلك.

شروط تعيين المراجعين:

مع مراعاة أحكام المادة (27) يشترط في من يعين في وظيفة مراجع أن يكون:

1/ سوداني الجنسية.

2/ محمود السيرة وحسن السمعة ولم تسبق إدانته.

3/ حاصلا على درجة أقلها بكالوريوس في المحاسبة من جامعة معترف بها.

4/ لائقا طبيا لشغل الوظيفة بموجب شهادة صادرة من القسم الطبي.

5/ أن لا يقل عمرة عن ثمانية عشر عاما.

التعيين من خارج الديوان :

1- مع مراعاة أحكام المادة (28) يجوز تعيين مراجعين من خارج الديوان على إلا تقل خبرتهم في مجال المراجعة عن خمسة سنوات متصلة وموثقة.

2- على الرغم من أحكام البند (1) يجوز تعيين مراجعين من خارج الديوان متى ما توفر فيهم خبرات عملية كافية يقبلها الديوان مع إجراء مقابلة وامتحان قدرات لهم.

3- وفق أحكام البند (1) يحدد قرار تعيين المراجعين درجاتهم الوظيفية وفقا لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية.

4- يتم النص لا قدميه المراجعين المعنيين من خارج الديوان في القرار الخاص بتعينهم وفى حالة عدم النص تعتبر اقدميتهم من تاريخ ذلك القرار.

خطر مزاولة الأعمال :

لا يجوز للمراجع العام أو أي من نوابه أثناء توليهم مناصبهم مزاولة أي مهنة خاصة أو ممارسة أي عمل تجارى أو صناعي أو مالي لا يجوز للمراجعين أثناء توليهم مناصبهم الاتي:

1 -مزاولة أي مهنة ذات صلة بالمراجعة إلا بإذن مكتوب من المراجع العام.

2- المشاركة في عضوية أي حزب سياسي أو الانضمام إليه خلال فترة خدمته في الديوان.

يخضع المراجعون والعاملون بالديوان عند التقصير في أداء واجباتهم للتحقق والمحاسبة.

انتهاء الخدمة بالديوان:

أسباب انتهاء الخدمة:

1/ إسقاط الجنسية السودانية.

2/ فقد اللياقة الطبية للاستمرار في العمل بشهادة من القسم الطبي.

3/ إلغاء الوظيفة لأسباب موضوعية وفقا لمقتضيات العمل للمصلحة العامة.

4/ الفصل بموجب قرار مجلس المحاسبة.

5/ انتهاء عقد الخدمة الخاص أو إنهائه.

6/ الاختيار لشغل منصب دستوري أو تشريعي.

7/ التقاعد الاختياري من الخدمة.

8/ الغياب دون عذر مقبول لمدة خمسة وأربعين يوما متصلة حيث يعتبر الغائب في هذه الحالة مستقيل حكميا.

9 / الفشل في اجتياز فترة التجربة.

10/ عدم تنفيذ قرار النقل أو المهمة دون عذر مقبول خلال شهر واحد من تاريخ صدور القرار.

11/ الإدانة من محكمة مختصة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

12 /قبول الاستقالة.

13/ بلوغ سن المعاش الإجباري.

يجوز لرئيس الجمهورية بناءا على توصية المراجع العام مد خدمة أي من شاغلي الوظائف القيادية العليا بالديوان بعد بلوغ سن التقاعد بالاستبقاء لمدة سنة ويجوز تحديدها لمدة أخرى لا تتجاوز في مجملها خمس سنوات فحسب . وأيضا يجوز للمراجع العام مد خدمة أي من شاغلي الوظائف دون القيادية بالديوان بعد بلوغ سن التقاعد بالمشاهرة للحاجة أو بالخبرة النادرة لمدة سنة ويجوز تجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز خمس سنوات فحسب.

وتنتهي خدمة كل من المراجع والعامل من التاريخ الذي يحدده قرار إنهاء خدمته وفقا لإحكام المادة (35) .

مراجعة حسابات الديوان :

يقوم المراجع العام بتكليف مراجع قانوني مستقل لمراجعة حسابات الديوان.

ويجوز للديوان وفقا للمعايير المهنية أن يحدد رسوم المراجعة نظير أي عمل من الأعمال التي يقوم بها على أن تحصل وفقا لإحكام قانون الإجراءات أو قانون أخر يحل محله.

اختصاصات الديوان:

– يتولى الديوان وضع معايير المراجعة في السودان والرقابة على الأداء المالي لكافة الأجهزة للمراجعة بما في ذلك تحصيل الإيرادات والإنفاق وفقا للموازنات المعتمدة في المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية.

– مع عدم الإخلاء بأحكام البند (1) يختص الديوان بالاتي:

1 – مراجعة القوائم المالية للأجهزة الخاضعة للمراجعة.

2– التأكد من وجود نظم رقابة داخلية ومدى تطبيقها وتقييم فعاليتها واتساقها وتحديد نقاط ضعفها وإصدار التوصيات بشأنها.

3– مراجعة أي حساب أو عمل يعهد إليه بمراجعته من رئيس الجمهورية أو المجلس الوطني أو الوالي أو المجلس التشريعي الولائي حسب الحال.

4– القيام بمراجعة الأداء وفحص النظم بغرض توفير التقويم الموضوعي البناء للتأكد من أن الموارد تدار باقتصاد وكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف.

5 – تقييم الأداء المالي الكلى للأجهزة الخاضعة للمراجعة.

6 – إعداد تقرير تفصيلي بعد كل مراجعة يضمن نتائج المراجعة وإرساله للجهة التي تمت مراجعتها وفقا للأسس والمعايير المهنية المتعارف عليها.

7 – إعداد تقرير سنوي بنتائج مراجعة الأجهزة الخاضعة للمراجعة ورفعه لرئيس الجمهورية والمجلس الوطني خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من نهاية السنة المالية

8 – متابعة تقديم حسابات الأجهزة الخاضعة للمراجعة وإخطار رئيس الجمهورية والمجلس الوطني والوالي بأي تأخير في تقديم تلك الحسابات.

9 – إجراء أي مراجعة مسبقة ومستمرة ولاحقة ومراجعة أداء شاملة والمراجعة البيئية ومراجعة نظم المعلومات والمراجعة الشرعية لجرائم المال العام .

10– فحص العقود واتفاقيات القروض والمنح بغرض التأكد من مطابقتها للقوانين.

11– الاشتراك والتنسيق مع الجهات المختصة في تطوير مهنة المراجعة.

12- تمثيل السودان في هيئات ومنظمات الرقابة المالية والمحاسبية الدولية والإقليمية.

13 - إعداد الهيكل التنظيمي والوظيفي للديوان ورفعه لرئيس الجمهورية لإجازته.

سلطات الديوان :

1/ يكون للديوان في سبيل مباشرة اختصاصاته المنصوص عليها في المادة (6) الحق في ممارسة جميع السلطات التي تمكنه من المراجعة والتحقق من تنفيذ القوانين والنظم المالية والإدارية والمحاسبية بما يحقق الأهداف الموضوعة باقتصاد وكفاءة وفعالية.

2/ مع الإخلاء بعموم أحكام البند الأول يكون للديوان السلطات التالية:

أ - طلب أي مستند أو دفتر أو سجل أو عقد أو دراسة أو خطة أو برنامج أو أي طابع عادى يرى أنه لازم لأغراض المراجعة.

ب - الدخول في أي وقت بإخطار أو بدون إخطار أي مكان أو مخزن أو مستودع أو فرع أو مكتب يتبع لأي من الأجهزة الخاضعة للمراجعة.

ج - مراجعة أي من القوانين واللوائح والنظم المالية والإدارية ونظم المعلومات والسياسات والإجراءات الخاصة بالأجهزة الخاضعة للمراجعة واقتراح ما يلزم من تعديل أو إلغاء أي منها.

د - الاستدعاء أو الاتصال مباشرة بأي من الأجهزة الخاضعة للمراجعة وأي من العاملين فيها لأغراض المراجعة.

هـ - معاينة وفحص أي أصول أو أعمال أو أي مستندات أو دفاتر مالية أو سجلات أو إجراء أي اختبارات فعلية أو تقصى أو استخلاص نتائج أو أي إجراء يكون ضروريا لاستكمال المراجعة.

و- الحصول على مستند أو وثيقة لأغراض المراجعة من شخص أو جهة تتعامل معها الأجهزة الخاضعة للمراجعة .

ز- توجيه اعتراض لرئيس أي من الأجهزة الخاضعة للمراجعة على صرف أي بند أو جزء من أي بنود المصروفات والحسابات يأمر بإيقاف ذلك الصرف متى ما رأي فيه إسرافا أو تجاوزا للاعتمادات المصدقة في الموازنة أو أنه غير مطابق للقوانين واللوائح والنظم المالية ، وفى حالة عدم التقيد بذلك يتم رفع الأمر للجهة المختصة لتقديم الشخص المسئول للمساءلة القانونية.

أولا : يطلب من رئيس الجهاز الخاضع للمراجعة استرداد أي مبالغ من المستفيد دون وجه الحق لأي مبلغ صرف عمدا أو خطأ أو سهو أو بسبب المبالغة أو الإشراف أو التبذير لأي سبب أخر سواء كان للمستفيد ينتمي لذات الجهة الخاضعة للمراجعة أو من خارجها.

ثانيا : في حالة تعزر تطبيق الفقرة) ح (يلزم المؤتمن المتسبب في صرف المبلغ برده كاملا.

ثالثا : على الرغم من استرداد المبالغ حسب الفقرات أعلاه يقدم الديوان تقريرا إلى رئيس الجهاز المعنى لاتخاذ الإجراءات القانونية في مواجهة ذلك الشخص وإخطار وكيل النيابة المختص بذلك.

الأجهزة الخاضعة للمراجعة:

أي مرفق تابع للحكومة القومية ويشمل ذلك رئاسة الجمهورية ، والمجلس الوطني ، ومجلس الولايات ، والمحكمة الدستورية ، والسلطة القضائية القومية ، وديوان المراجعة القومي ، ومجلس الوزراء ، والوزارات والوحدات والأجهزة التابعة لها ، والقوات المسلحة والشرطة والآمن القومي ، والهيئات والشركات التي تمتلكها الدولة أو تسهم في رأس مالها بأي نسبة أو تمويلها أو تقوم بالإشراف عليها أو دعمها أو إعانتها وبضمان قروضها من بنك السودان المركزي والمصارف التي تساهم في رأس مالها بأي نسبة وصناديق المنشأة بموجب القوانين والمشروعات للمنشأة بموجب اتفاقيات دولية والقطاع التعاوني والهيئات الشعبية والمنظمات والجمعيات التي يحددها المراجع العام وحكومات الولايات ومجالسها التشريعية والسلطات المحلية وكل المرافق التابعة لتلك الحكومات أو أي جهة خاصة أو عامة يكلف رئيس الجمهورية الديوان بمراجعة حساباتها.

واجبات الأجهزة الخاضعة للمراجعة:

قفل الحسابات . يجب على الأجهزة الخاضعة للمراجعة قفل لحسابات وتقديم القوائم المالية للديوان في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية ، يجب على الأجهزة تأمين كل ما يؤدى إلى إنجاز المراجعة بكفاءة ويسر دون اعتراض

رأي الباحثة في هذا المبحث :

نشأة ديوان المراجعة القومي بالسودان:

تم أنشأه في عام 1910 باسم مصلحة المراجعة . وبموجب المادة 205 من الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لعام 2005م صدر قانون ديوان المراجعة القومي السوداني لعام 2007م

ديوان المراجعة القومي هو الجهاز القومي الرقابي الخارجي ومن أهم أجهزة الرقابة الفعالة التي تعتمد عليها الدولة والجهاز التشريعي للوقوف على صحة الحسابات الختامية للدولة والأخذ بتوصياته .

أنواع المراجعة التي يختص بها الديوان :

- مراجعة القوائم المالية للأجهزة الخاضعة للمراجعة .
- مراجعة إجراءات مسبقة ومستمرة ولاحقة .
- مراجعة نظم المعلومات – المراجعة الجنائية لجرائم المال العام .

شروط تعيين المراجعين :

- أن يكون سوداني الجنسية .
- أن يكون محمود السيرة والسمعة .
- أن لا يقل عمره عن ثمانية عشر عاما .

المبحث الثاني

إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة والتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج .وذلك على النحو التالي:

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع البحث من العاملين بديوان المراجعة القومي وتم اختيار عينة ميسرة قوامها (100) مفردة من مجتمع الدراسة المكون من (300) موظف من ذوي الاختصاص مراجعين ومحاسبين

تصميم أداة الدراسة:

عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جميع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة . وتعرف الاستبانة (بأنها: أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبة بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقده أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات).

هذا وجاء اعتماد الباحث على الاستبانة لمزاياها المتمثلة في الآتي:

. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

. سهولة وضع الأسئلة و ترسيم ألفاظها وعباراتها.

. توفر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

. يشعر المجيبون عنها بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

تحقيقاً للغرض السابق للاستبانة قام الباحثة بتصميم استمارة لدراسة **دور الإفصاح المحاسبي في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة** .وتتألف الاستمارة من قسمين:

القسم الأول:

وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي:

1/ العمر 2/ المؤهل العلمي

3 / التخصص العلمي 4/ المستوى الوظيفي

5/المؤهل المهني 6 / سنوات الخبرة

القسم الثاني:

شمل عبارات الدراسة الأساسية وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فروض البحث . ويشتمل هذا القسم عدد (27) عبارة تمثل فرضيات الدراسة وفقاً لما يلي:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة يتكون من (9) عبارات.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة يتكون من (9) عبارات.

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة يتكون من (9) عبارات.

وروعي في صياغة فقرات الاستبانه ما يلي:

. ملائمة للبعد الذي وضعت لقياسه.

. شاملة للبعد أو المجال الذي تنتمي إليه.

. واضحة من حيث الصياغة وخالية من الحشو اللغوي.

. ذات اتجاه" إيجابي "في بعضها و"سلبي "في بعضها الآخر لضمان تركيز المستجيبين، وقيست درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات التي تدرج خماسياً حسب مقياس ليكرت الخماسي(Likart Scale) ، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول (1/1/3).

جدول(1/1/3) مقياس ليكرت الخماسي

مستوى الموافقة	الوزن
لا أوافق بشدة	1
لا أوافق	2
محايد	3
أوافق	4
أوافق بشدة	5

المصدر :عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام) SPSS (القاهرة :دار النهضة العربية،1982 م) ص 540

وقد تم تصحيح المقياس المستخدمة في الدراسة كالآتي:

– الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات.(3 = 5/(5+4+3+2+1))

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

جدول (2/1/3) :الوزن الوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.0–1.79	1.8–2.59	2.6–3.39	3.4–4.19	4.2–5

المصدر :عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدامSPSS ،) (القاهرة :دار النهضة العربية،1982 م) ص.541

ثانياً :تقييم أدوات القياس

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناءً على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة . وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم ملائمة المقاييس المستخدمة في القياس باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة البالغ عددها (40) والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى وتتميز هذه الاختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه واستبعاد أي نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات

المقياس بناءً على استجابة مفردات عينة الدراسة .وفيما يلي تعرض الباحثة نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

1/ اختبار صدق محتوى المقياس:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع أما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى .وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد (5) من المحكمين المختصين في مجال الدراسة لتحليل مضامين العبارات وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرأيهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس حيث كانت هناك عبارات يصعب على المستقصى فهم معانيها .وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الاستبانه في صورتها النهائية) ملحق رقم.((1)

2/ اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة

(يقصد بالثبات) استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة .(وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس لنتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس .وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألف كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، وقد تم استخدام معامل ألفا كرنباخ(Cronbach.s Alpha) ، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والوأحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك في البيانات قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الوأحد الصحيح .أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة .كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

ويمكن توضيح نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة بواسطة معامل ألفا كرنباخ لكل محور على النحو التالي:

الفرضية الأولى :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة

والجدول (3/1/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الأولى والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (3/1/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	ألفا كرونباخ
1	مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة	0,700
2	الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة	0,708
3	القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشأة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشآت مما يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	0,723
4	الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله	0,734
5	الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة التوقعات من المراجعة	0,691
6	الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر الدورات المحاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة	0,693
7	الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة	0,712
8	جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وسلامة التقارير المالية	0,712
9	عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى حجب رأي المراجع الخارجي	0,765
	إجمالي العبارات	**0,740**

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يلاحظ من الجدول (3/1/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الأولى أكبر من (74%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0,740) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الأولى تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها .

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة

الجدول(4/1/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الثانية والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (4/1/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	ألفا كرونباخ
1	تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في إتخاذ القرارات المناسبة والسليمة	0,686
2	تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في إكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها	0,663
3	تساهم الدورات التدريبية للمراجعين في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	0,652
4	على المسؤلين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة	0,658
5	إنخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلى إتساع فجوة التوقعات في المراجعة	0,655
6	أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهماً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	0,665
7	عدم الإلمام بواجبات المراجع يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات	0,653
8	تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطي قدر عال من القبول والجودة	0,691
9	التأهيل والتدريب العملي والمهني المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة يؤدي إلى رفع جودة أداء المراجع	0,667
	إجمالي العبارات	**0,691**

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024م

يلاحظ من الجدول (4/1/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الثانية أكبر من (69%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0,691) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الثانية تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها .

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة

الجدول (5/1/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الثالثة والدرجة الكلية لعباراته .

جدول (5/1/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثالثة

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

الرقم	العبارات	ألفا كرونباخ
1	تولد القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدى المستثمرين .	0,724
2	وجود المراجع باستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة .	0,714
3	تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوي على معلومات كافية وموضوعية لاتخاذ القرارات .	0,710
4	جودة استخدام المراجعة بكفاءة يزيد من مصداقية القوائم المالية .	0,704
5	وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم.	0,696
6	وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من فجوة التوقعات .	0,717
7	طول فترة عملية المراجعة يضعف من ثقة القوائم المالية في اتخاذ القرارات .	0,736
8	إذا لم تكن هنالك فجوة التوقعات في القوائم المالية يؤدي إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة واتخاذ قرارات الاستثمار .	0,662
9	تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في نتائج القوائم المالية .	0,684
	إجمالي العبارات	**0,730**

يلاحظ من الجدول (5/1/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الثالثة أكبر من (73%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.730) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الثالثة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها .

تحليل البيانات :

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

1 /العمر:

جدول (1/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	2	2%
من 30-40 سنة	28	28%
من 40-50 سنة	44	44%
أكثر من 50 سنة	26	26%
المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل(1/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

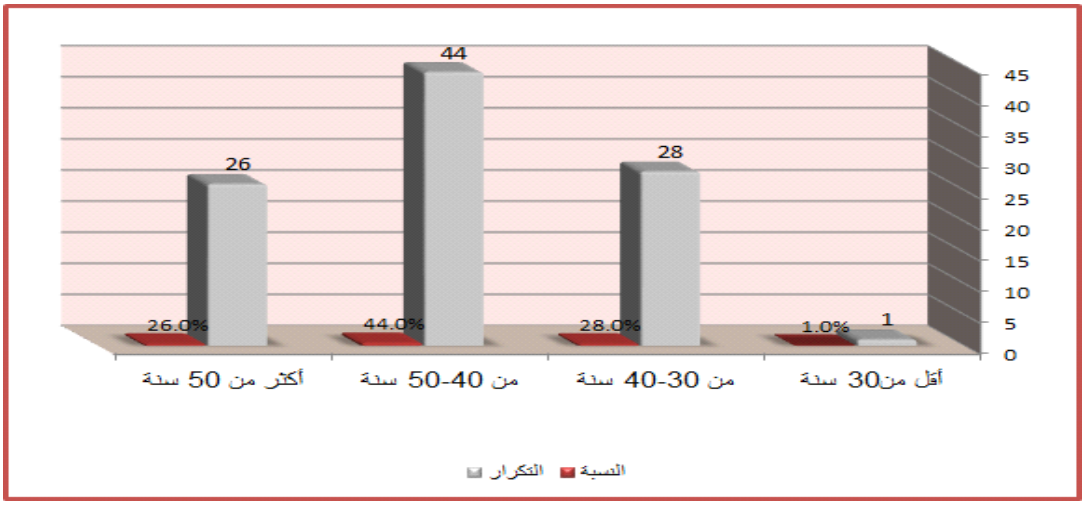

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول والشكل البياني **أعلاه** أن نسبة (44%) أعمارهم بين 40-50 سنة ,وأن نسبة (28%)أعمارهم بين 30-40 سنة ، وأن نسبة (26%) أعمارهم أكثر من 50 سنة ,وأيضا هنالك نسبة (1%)أعمارهم بيأقل من 30 سنة.

2 / **المؤهل العلمي:**

جدول(2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	62	62%
ماجستير	22	22%
دكتوراة	3	3%
أخرى	13	13%
المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية2024 م

شكل(2/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

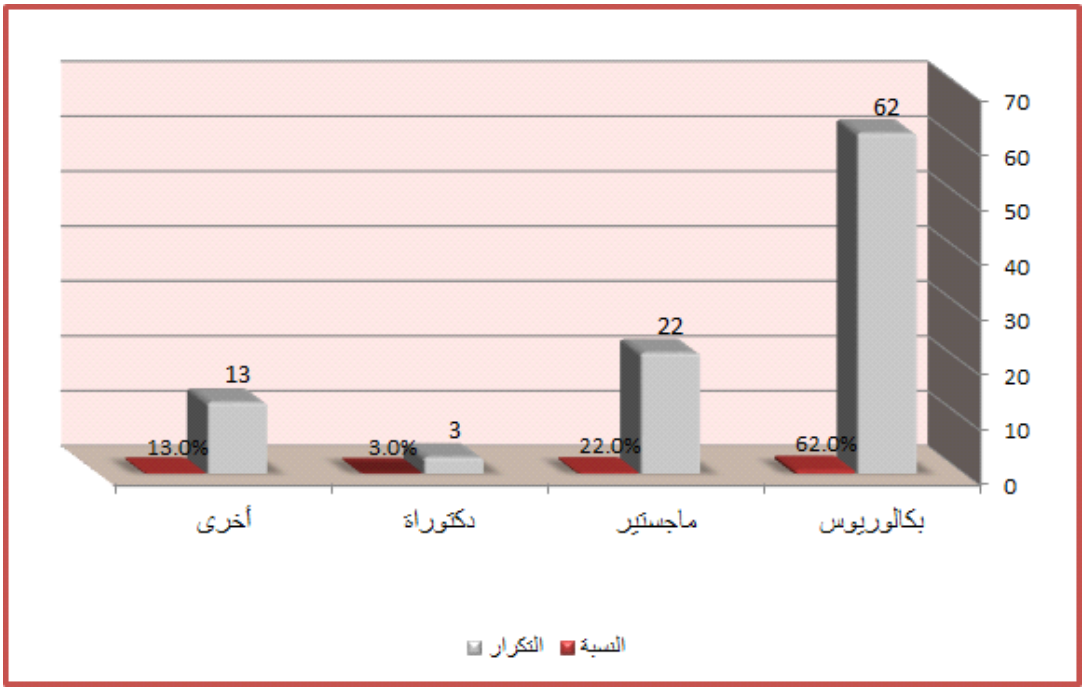

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (62%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، وأن نسبة (22%)ماجستير ,وأن نسبة (13%) لديهم مؤهلات علمية أخرى ,وأن نسبة (3%) دكتوراه.

3 / التخصص العلمي:

جدول(3/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	69	69%
إدارة أعمال	13	13%
اقتصاد	9	9%
دراسات مالية مصرفية	3	3%
أخرى	6	6%
المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل(3/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

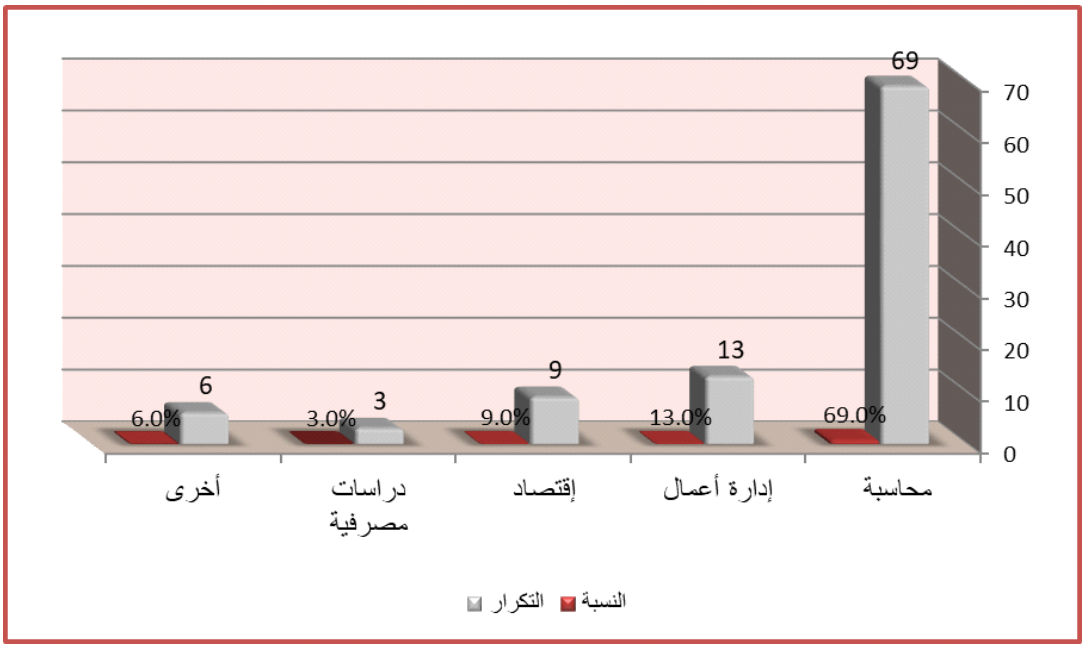

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (69%) لديهم التخصص العلمي محاسبة ,وأن نسبة(13%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، وأن نسبة (9%) تخصصهم العلمي اقتصاد ,وأن نسبة (6%)لديهم تخصصات علمية أخرى ,وأن نسبة (3%) تخصصهم العلمي دراسات مالية مصرفية.

4 / المسمى الوظيفي:

جدول(4/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	29	29%
مراجع حسابات	57	57%
موظف إداري	4	4%
محلل مالي	–	–
أخرى	10	10%
المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل(4/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

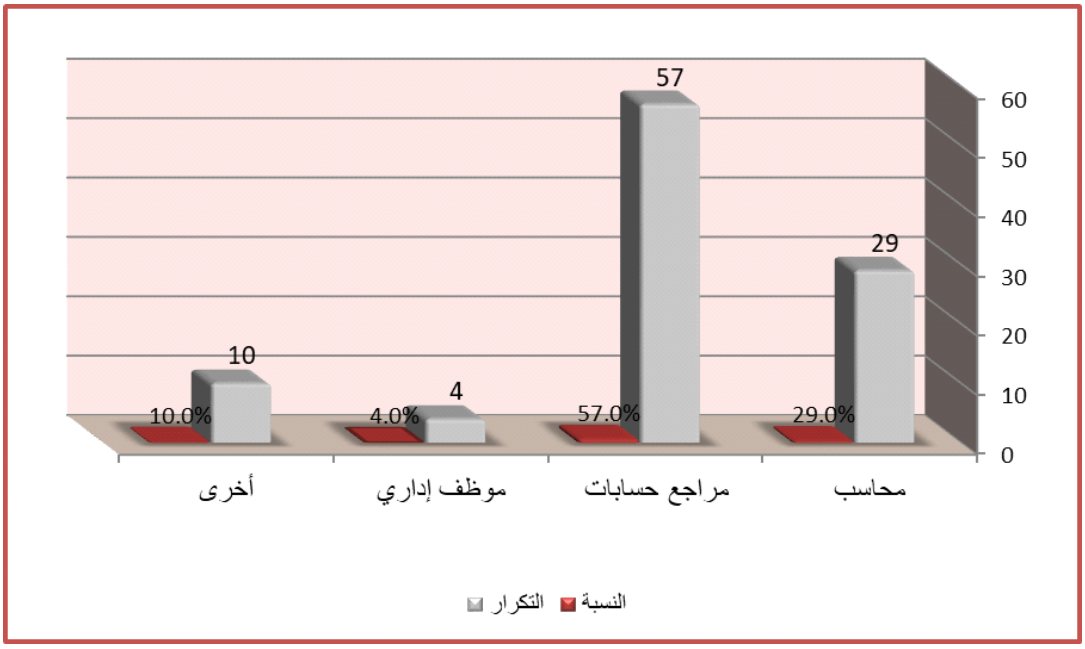

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية2024 م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (57%) مسماهم الوظيفي مراجع حسابات , وأن نسبة (29%) مسماهم الوظيفي محاسب ,وأن نسبة (10%) لديهم مسميات وظيفية أخرى ,وأن نسبة (4%) مسماهم الوظيفي موظف إداري.

5 / المؤهل المهني:

جدول(5/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة سودانية	14	14%
زمالة بريطانية	–	–
زمالة عربية	1	1%
زمالة أمريكية	–	–
لا توجد زمالة	85	85%
المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل(5/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

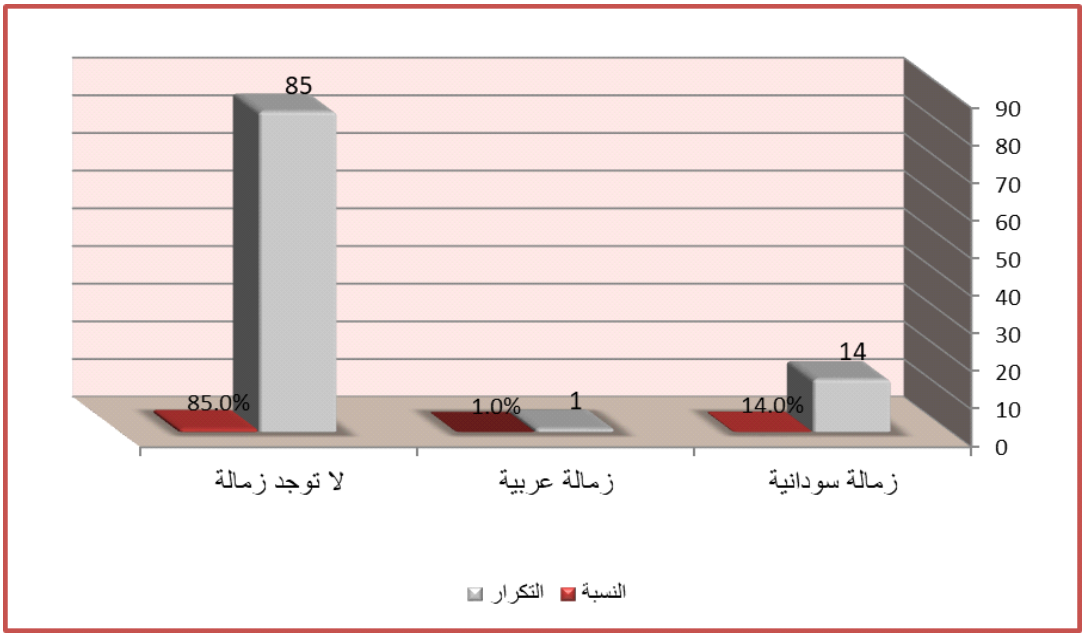

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (85%) ليس لديهم زمالة ,وأن نسبة (14%) مؤهلهم المهني **زمالة سودانية** , وأن نسبة (1%) مؤهلهم المهني **زمالة عربية.**

6/ سنوات الخبرة:

جدول(6/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	3	3%
من 5- 10سنوات	27	27%
من 10-15 سنة	19	19%
من 15-20 سنة	17	17%
أكثر من 20 سنة	34	34%
المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل(6/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

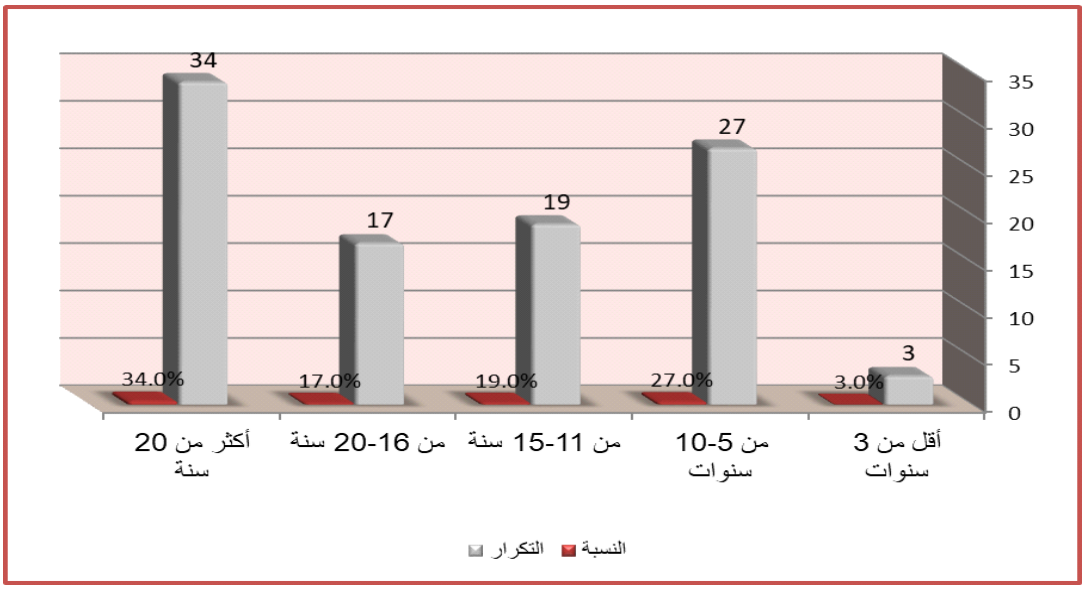

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (34%) لديهم خبرة أكثر من 20 سنة ,وأن نسبة (27%) لديهم خبرة من 5-10 سنوات ، وأن نسبة (19%) لديهم خبرة من 11-15 سنوات ,وأن نسبة (17%) لديهم خبرة من 16-20سنة ,وأن نسبة (3%) أقل من 5 سنوات لديهم خبرة.

ثانياً : تحليل عبارات الفرضية:

1/ عبارات الفرضية الأولي :

جدول(7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة	53	53%	36	36%	5	5%	5	5%	1	1%
2	الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة	43	43%	41	41%	6	6%	6	6%	1	1%
3	القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشأة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشآت مما يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	42	42%	51	51%	2	2%	2	2%	1	1%
4	الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله	23	23%	57	57%	7	7%	7	7%	1	1%
5	الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة التوقعات من المراجعة	45	45%	42	42%	5	5%	5	5%	1	1%
6	الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر	33	33%	49	49%	7	7%	7	7%	1	1%

	الدورات المحاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة											
7	الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة	30	30%	48	48%	3	3%	3	3%	2	2%
8	جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وسلامة التقارير المالية	60	60%	32	32%	4	4%	4	4%	–	–
9	عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى حجب رأي المراجع الخارجي	37	37%	34	34%	13	13%	13	13%	3	3%

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

من الجدول **(7/2/3)** يتضح الآتي:

– من العبارة الأولى يلاحظ أن هنالك بنسبة (53%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (36%)وافقوا ,وأن نسبة (5%) محايدين ,وأن نسبة (5%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

– من العبارة الثانية يلاحظ أن نسبة (43%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (41%) وافقوا , وأن نسبة (9%) محايدين ,وأيضا أن نسبة (6%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– من العبارة الثالثة يلاحظ أن نسبة (51%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (4%) محايدين ,وأن نسبة (2%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشأة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشآت مما يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– من العبارة الرابعة يلاحظ أن نسبة (57%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (23%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (12%) محايدين ,وأن نسبة (7%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله.

– من العبارة الخامسة يلاحظ أن هنالك بنسبة (62%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (31%)وافقوا ,وأن نسبة (6%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة التوقعات من المراجعة.

– من العبارة السادسة يلاحظ أن نسبة (45%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (42%) وافقوا ,وأن نسبة (7%) محايدين ,وأن نسبة (5%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر الدورات المحاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة.

– من العبارة السابعة يلاحظ أن نسبة (48%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (30%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (17%) محايدين ,وأن نسبة (3%) غير موافقين ,وأن نسبة (2%) غير موافقين بشدة ويتضح من خلال ذلك أن الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة.

– من العبارة الثامنة يلاحظ أن نسبة (60%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (32%) وافقوا ,وأن نسبة (4%) محايدين ,وأن نسبة (4%) غير موافقين ,ويتضح من خلال ذلك أن جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وسلامة التقارير المالية.

– من العبارة التاسعة يلاحظ أن هنالك بنسبة (37%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (34%)وافقوا ,وأن نسبة (13%) محايدين ,وأن نسبة (13%) غير موافقين ,وأن نسبة (3%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى حجب رأي المراجع الخارجي .

2/ عبارات الفرضية الثانية :

جدول(8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	تدري وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة	80	80%	17	17%	2	2%	1	1%	–	–
2	تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها	67	67%	25	25%	5	5%	3	3%	–	–
3	تساهم الدورات التدريبية للمراجعين في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	41	41%	49	49%	5	5%	4	4%	1	%1
4	على المسئولين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة	54	54%	39	39%	5	5%	1	1%	–	–
5	انخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلى اتساع فجوة التوقعات في المراجعة	46	46%	43	43%	8	8%	3	3%	–	–
6	أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهماً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	45	45%	42	42%	8	8%	5	5%	–	–
7	ضعف الإلمام بواجبات المراجع يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات	44	44%	45	45%	7	7%	3	3%	1	1%

8	تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطي قدر عال من القبول والجودة	40	40%	31	31%	12	12%	13	13%	4	4%
9	التأهيل والتدريب العملي والمهني المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة يؤدي إلى رفع جودة أداء المراجع	73	73%	24	24%	3	3%	–	–	–	–

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول **(8/2/3)** يتضح الآتي:

– من العبارة الأولى يلاحظ أن هنالك بنسبة (80%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (17%)وافقوا ,وأن نسبة (2%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين ,ويتضح من خلال ذلك أن تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.

– من العبارة الثانية يلاحظ أن نسبة (67%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (25%) وافقوا , وأن نسبة (5%) محايدين ,وأيضا أن نسبة (3%) غير موافقين ,ويتضح من خلال ذلك أن تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها.

– من العبارة الثالثة يلاحظ أن نسبة (49%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (41%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (5%) محايدين ,وأن نسبة (4%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن الدورات التدريبية للمراجعين تساهم في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– من العبارة الرابعة يلاحظ أن نسبة (56%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (39%) وافقوا ,وأن نسبة (4%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين , ويتضح من خلال ذلك أن على المسئولين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة.

– من العبارة الخامسة يلاحظ أن هنالك نسبة (54%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (39%)وافقوا ,وأن نسبة (5%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير

موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن انخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلى أتساع فجوة التوقعات.

– من العبارة السادسة يلاحظ أن نسبة (45%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (42%) وافقوا ,وأن نسبة (8%) محايدين ,وأن نسبة (5%) غير موافقين ,ويتضح من خلال ذلك أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهماً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– من العبارة السابعة يلاحظ أن نسبة (45%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (44%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (7%) محايدين ,وأن نسبة (3%) غير موافقين , وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن عدم الإلمام بواجبات المراجع يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات.

– من العبارة الثامنة يلاحظ أن بنسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (31%) وافقوا ,وأن نسبة (13%) غير موافقين ,وأن نسبة (12%) محايدين ,وأن نسبة (4%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطي قدر عال من القبول والجودة.

– من العبارة التاسعة يلاحظ أن نسبة (73%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (24%) وافقوا ,وأن نسبة (3%) محايدين ,هنالك ويتضح من خلال ذلك أن التأهيل والتدريب العملي والمهني المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة يؤدي إلى رفع جودة أداء المراجع.

3/ عبارات الفرضية الثالثة :

جدول(9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	تولد القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدى المستثمرين	61	61%	33	33%	5	5%	1	1%	–	–
2	وجود المراجع باستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة	51	51%	38	38%	2	2%	6	6%	3	3%
3	تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوي على معلومات كافية وموضوعية لاتخاذ القرارات	52	52%	46	46%	2	2%	–	–	–	–
4	جودة المراجعة يزيد من مصداقية القوائم المالية	58	58%	41	41%	–	–	1	1%	–	–
5	وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم	38	38%	51	51%	7	7%	9	9%	–	–
6	وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من فجوة التوقعات	37	37%	56	56%	5	5%	1	1%	1	1%
7	طول فترة عملية المراجعة يضعف من موثوقية القوائم المالية في اتخاذ القرارات	23	23%	28	28%	23	23%	24	24%	2	2%
8	إذا لم تكن هنالك فجوة التوقعات في القوائم المالية	29	29%	40	40%	21	21%	8	8%	2	2%

	يؤدي إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة واتخاذ قرارات الاستثمار										
9	تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في معلومات القوائم المالية	45	45%	35	35%	11	11%	8	8%	1	1%

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024م

يتضح من الجدول **(9/2/3)** يتضح الآتي:

– من العبارة الأولى يلاحظ أن هنالك بنسبة (61%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (33%)وافقوا ,وأن نسبة (5%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين ,ويتضح من خلال ذلك أن القوائم المالية المعدة تولد وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدى المستثمرين.

– من العبارة الثانية يلاحظ أن نسبة (51%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (38%) وافقوا ,وأن نسبة (6%) غير موافقين ,وأن نسبة (3%) غير موافقين بشدة ,وأن نسبة (2%) محايدين ,ويتضح من خلال ذلك أن وجود المراجع باستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة.

– من العبارة الثالثة يلاحظ أن نسبة (52%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (46%) وافقوا ,و أن نسبة (2%) محايدين ,ويتضح من خلال ذلك أن تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوي على معلومات كافية وموضوعية لاتخاذ القرارات.

– من العبارة الرابعة يلاحظ أن نسبة (58%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (41%) وافقوا ,وأن نسبة (1%) غير موافقين ,ويتضح من خلال ذلك أن جودة استخدام المراجعة بكفاءة يزيد من مصداقية القوائم المالية.

– من العبارة الخامسة يلاحظ أن هنالك بنسبة (51%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (38%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (9%) غير موافقين ,وأن نسبة (7%) محايدين ,ويتضح من خلال ذلك أن وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم

– من العبارة السادسة يلاحظ أن نسبة (56%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (37%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (5%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من فجوة التوقعات.

– من العبارة السابعة يلاحظ أن نسبة (41%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (40%) وافقوا , وأن نسبة (18%) محايدين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين , ويتضح من خلال ذلك أن طول فترة عملية المراجعة يضعف من ثقة القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

– من العبارة الثامنة يلاحظ أن نسبة (40%) وافقوا على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (29%) وافقوا بشدة ,وأن نسبة (21%) محايدين ,وأن نسبة (8%) غير موافقين ,وأن نسبة (2%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أنها لم تكن هنالك فجوة التوقعات في القوائم المالية يؤدي إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة واتخاذ قرارات الاستثمار.

– من العبارة التاسعة يلاحظ أن هنالك بنسبة (45%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ,وأن نسبة (35%)وافقوا ,وأن نسبة (11%) محايدين ,وأن نسبة (8%) غير موافقين ,وأن نسبة (1%) غير موافقين بشدة ,ويتضح من خلال ذلك أن تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في نتائج القوائم المالية.

ترى الباحثة في المبحث الثاني :

إجراءات الدراسة الميدانية :

– مجتمع وعينة الدراسة : هي المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة .

– تصميم أداء الدراسة : هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضع الدراسة .

تقييم أدوات البحث :

– اختيار صدق محتوى المقياس .

– اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة .

– تحليل البيانات الشخصية لإفراد عينة الدراسة .

– تحليل عبارات الفرضيات .

المبحث الثالث

مناقشة واختبار الفرضيات

وفى الجزء التالي تقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها

أولاً : الفرضية الأولى:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة

جدول رقم (1/3/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة	1,65	0,869	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة	1,81	0,907	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشأة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشآت مما يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	1,69	0,734	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله	2,06	0,851	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة التوقعات من المراجعة	1,75	0,869	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر الدورات المحاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة	1,94	0,897	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة	1,99	0,882	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وسلامة التقارير المالية	1,52	0,759	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
9	عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى حجب رأي المراجع الخارجي	2,11	1,136	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ،2024 م

يتضح من الجدول رقم **(1/3/3)** أن: قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1,65 والانحراف المعياري لها يساوي 0,869 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1,81 والانحراف المعياري لها 0,907 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

جدول رقم (2/3/3) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
1	**مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**	107,80	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	**الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة**	82,400	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	**القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشأة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشآت مما يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة**	119,30	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	**الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله**	98,600	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	**الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة التوقعات من المراجعة**	93,200	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	**الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر الدورات المحاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة**	82,000	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	**الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة**	75,300	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	**جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وسلامة التقارير المالية**	86,240	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
9	**عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى حجب رأي المراجع الخارجي**	43,600	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية ، 2024م

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1,69 والانحراف المعياري لها يساوي 0,734 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشأة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشآت مما يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 2,06 والانحراف المعياري لها يساوي 0,851 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1,75 والانحراف المعياري لها يساوي 0,869 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة التوقعات من المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1,94 والانحراف المعياري لها 0,897 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر الدورات المحاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1,99 والانحراف المعياري لها يساوي 0,882 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي 1,52 والانحراف المعياري لها يساوي 0,759 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وسلامة التقارير المالية.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي 2,11 والانحراف المعياري لها يساوي 1,136 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى حجب رأي المراجع الخارجي.

يتضح من الجدول رقم **(2/3/3)** أن:

– قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 107,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 82,400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
– قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 119,300 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.
– قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 98,600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
.قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 93,200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
– قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 52,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.
– قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 75,300 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.
– قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 86,240 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.
– قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 43,600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

جدول رقم(3/3/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

مستوي الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	366	7%،40
أوافق	390	43,3%
محايد	81	9%
لا أوافق	52	5,8%
لا أوافق بشده	11	1,2%
المجموع	900	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل رقم(1/3/3) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

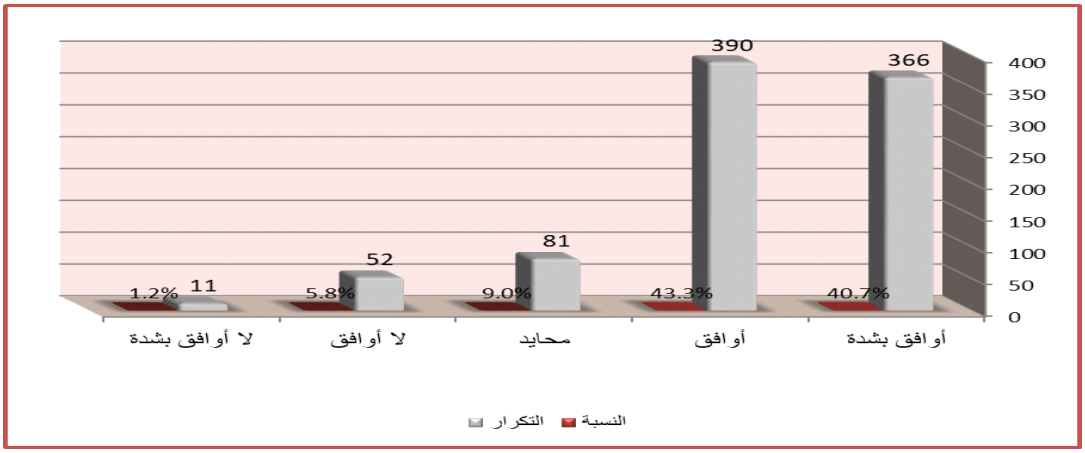

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024م

يتضح من الشكل البياني و الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (43,3%) وعدد الموافقين بشدة بلغ نسبة ,(40,7%)والمحايدين بنسبة ,(9%) والغير موافقين بدون تشدد بنسبة ,(5,8%) والغير موافقين بشدة بنسبة.(1,2%)

يتضح من الجدول (3/3/2) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى ^{2}لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة و المحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الإستبانه . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أن **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة قد تحققت).**

الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة

جدول رقم(4/3/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة درجة
1	**تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة**	1,24	0,537	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	**تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها**	1,44	0,729	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	**تساهم الدورات التدريبية للمراجعين في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة**	1,75	0,809	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	**على المسئولين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة**	1,56	0,729	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	**انخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلى أتساع فجوة التوقعات في المراجعة**	1,68	0,750	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	**أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهماً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة**	1,73	0,815	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	**ضعف الإلمام بواجبات المراجع يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات**	1,72	0,805	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	**تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطي قدر عال من القبول والجودة**	2,10	1,185	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
9	**التأهيل والتدريب العملي والمهني المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة يؤدي إلى رفع جودة أداء المراجع**	1,30	0,522	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ،2024 م

يتضح من الجدول رقم **(4/3/3)** أن: قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1,24 والانحراف المعياري لها يساوي 0,534 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1,44 والانحراف المعياري لها 0,729 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1,75 والانحراف المعياري لها يساوي 0,809 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تساهم الدورات التدريبية للمراجعين في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1,56 والانحراف المعياري لها يساوي 0,729 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن على المسئولين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1,68 والانحراف المعياري لها يساوي 0,750 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن انخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلى أتساع فجوة التوقعات في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1,73 والانحراف المعياري لها 0,815 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهماً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1,72 والانحراف المعياري لها يساوي 0,805 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن عدم الإلمام بواجبات المراجع يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي 2,10 والانحراف المعياري لها يساوي 1,185 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطي قدر عال من القبول والجودة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي 1,30 والانحراف المعياري لها يساوي 0,522 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التأهيل والتدريب العملي والمهني المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة يؤدي إلى رفع جودة أداء المراجع.

جدول رقم(5/3/3) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
1	تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة	167,76	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها	105,92	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	تساهم الدورات التدريبية للمراجعين في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	106,19	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	على المسئولين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة	123,19	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	انخفاض جودة أداء المراجع يؤدي إلى أتساع فجوة التوقعات في المراجعة	61,520	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهماً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة	55,120	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	عدم الإلمام بواجبات المراجع يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات	101,00	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطي قدر عال من القبول والجودة	44,500	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
9	التأهيل والتدريب العملي والمهني المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة يؤدي إلى رفع جودة أداء المراجع	77,420	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الجدول رقم **(5/3/3)** أن:

– قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 167,760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 105,920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 106,199 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 123,199 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 61,520 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 55,120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 101,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 44,500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 77,420 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

جدول رقم(6/3/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

مستوي الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	490	54,4%
أوافق	315	35%
محايد	55	6,1%
لا أوافق	33	3,7%
لا أوافق بشده	7	0,8%
المجموع	900	100%

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ،2024 م

شكل رقم(2/3/3) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

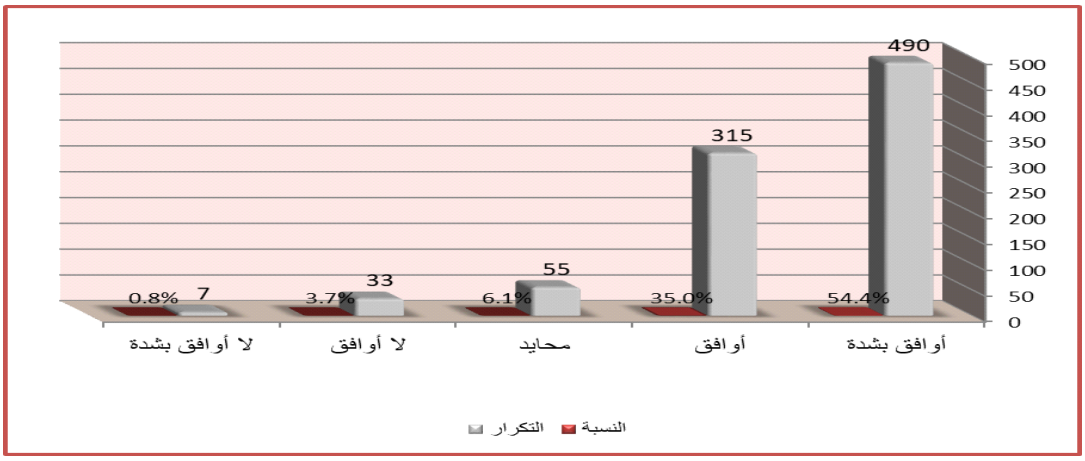

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

يتضح من الشكل البياني و الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (54,4%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ نسبة ,(35%) والمحايدين بنسبة ,(6,1%) والغير موافقين بدون تشدد بنسبة ,(3,7%) والغير موافقين بشدة بنسبة.(0,8%)

يتضح من الجدول (3/3/5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى ^{2}لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة و المحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الإستبانه . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن (**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة قد تحققت).**

الفرضية الثالثة :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة

جدول رقم(7/3/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تولد القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدى المستثمرين	1,46	0,642	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	وجود المراجع باستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة	1,72	0,986	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوي على معلومات كافية وموضوعية لاتخاذ القرارات	1,50	0,541	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	جودة استخدام المراجعة بكفاءة يزيد من مصداقية القوائم المالية	1,44	0,556	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم	1,77	0,750	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من فجوة التوقعات	1,73	0,694	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	طول فترة عملية المراجعة يضعف من موثوقية القوائم المالية في اتخاذ القرارات	2,54	1,150	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	تقليل فجوة التوقعات في معلومات القوائم المالية يؤدي إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة واتخاذ قرارات الاستثمار	2,14	0,995	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
9	تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في معلومات القوائم المالية	1,85	0,978	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

من الجدول رقم (7/3/3) يتضح أن : قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1,45 والانحراف المعياري لها يساوي 0,609 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تولد القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدى المستثمرين.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1,62 والانحراف المعياري لها 0,862 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن وجود المراجع بإستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1,81 والانحراف المعياري لها يساوي 0,787 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوي على معلومات كافية وموضوعية لإتخاذ القرارات.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1,50 والانحراف المعياري لها يساوي 0,628 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1,56 والانحراف المعياري لها يساوي 0,729 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1,77 والانحراف المعياري لها 0,737 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من فجوة التوقعات.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1,67 والانحراف المعياري لها يساوي 0,726 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن طول فترة عملية المراجعة يضعف من ثقة القوائم المالية في اتخاذ القرارت.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي 2,21 والانحراف المعياري لها يساوي 1,175 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إذا لم تكن هنالك فجوة التوقعات في القوائم المالية يؤدي إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة وإتخاذ قرارات الإستثمار.

– قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي 2,26 والانحراف المعياري لها يساوي 1,088 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في نتائج القوائم المالية.

جدول رقم(8/3/3) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
1	تولد القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدى المستثمرين	93,440	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
2	وجود المراجع باستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة	104,70	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
3	تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوي على معلومات كافية وموضوعية لاتخاذ القرارات	44,720	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
4	جودة استخدام المراجعة بكفاءة يزيد من مصداقية القوائم المالية	51,380	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
5	وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم	64,400	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
6	وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من فجوة التوقعات	126,60	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
7	طول فترة عملية المراجعة يضعف من موثوقية القوائم المالية في اتخاذ القرارات	21,100	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
8	تقليل فجوة التوقعات في معلومات القوائم المالية يؤدي إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة واتخاذ قرارات الاستثمار	47,500	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
9	تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في نتائج القوائم المالية	71,800	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر :إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024م

يتضح من الجدول رقم (8/3/3) – قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 93,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

– قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 104,700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

– قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 44,720 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

– قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 51,380 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 64,400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 126,600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 21,100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 47,500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

– قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 71,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

جدول رقم(9/3/3)التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

مستوي الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	394	43,8%
أوافق	368	40,9%
محايد	76	8,4%
لا أوافق	53	5,9%
لا أوافق بشده	9	1%
المجموع	900	100%

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024 م

شكل رقم(3/3/3) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

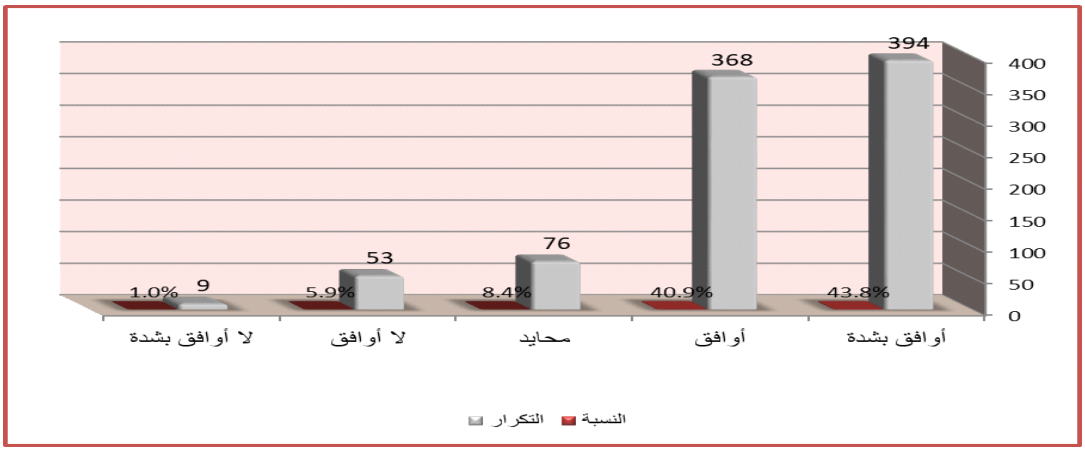

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2024م

يتضح من الشكل البياني و الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (43,8%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ نسبة ,(40,9%) والمحايدين بنسبة ,(8,4%) والغير موافقين بدون تشدد بنسبة ,(5,9%) والغير موافقين بشدة بنسبة.(1%)

يتضح من الجدول (3/3/8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى ^{2}لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة و المحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الإستبانه . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثين بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن (**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة قد تحققت)** .

رأي الباحثة في المبحث الثالث :

عرض ومناقشة الفرضيات :

– الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة.

– الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب وتأهيل المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

– الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة .

الخاتمـــــــــة

وتشتمل على الآتي-:

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثة للنتائج الآتية :-

أولاً : النتائج :

1- بينت الدراسة أن مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

2- كشفت الدراسة أن الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة .

3- أن التخطيط السليم لعملية المراجعة من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمراجع .

4- أن الإفصاح المحاسبي يخلق مناخاً جيداً للشركة ولمراجع الحسابات .

5- إن الإفصاح المحاسبي يساعد في إعداد التقارير الخاصة بالوحدة الاقتصادية التي لها أثر علي المجتمع

6- زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة .

7- أن الصفات الشخصية والأخلاقية للمراجع تلعب دوراً مهما في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة

8- عدم الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها يؤدي إلي حدوث فجوة التوقعات في المراجعة .

9- أن القصور في أنظمة الرقابة الداخلية يؤدي إلي حدوث فجوة التوقعات في المراجعة .

10- أن تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن يعطى قدراً عالي من القبول والجودة .

11- أن جودة المراجعة يزيد من مصداقية القوائم المالية .

12- القيام بمراجعة القوائم المالية من جهة محايدة يزيد من فعالية الإفصاح المحاسبي .

13- أن تضييق فجوة التوقعات في المراجعة يساعد في اكتشاف الغش والتزوير في معلومات القوائم المالية .

14- أكدت الدراسة أن الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

15- أن الإفصاح الوقائي يؤدى إلي حماية المجتمع المالي .

16- تولد القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المراجعة الثقة لدي الأطراف المستفيدة منها .

ثانياً : التوصيات :

1. لابد من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ليساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.
2. لابد أن يتمتع المراجع بالاستقلالية التامة في أداء مهنة المراجعة .
3. لابد من توسيع مسئوليات المراجع وبذل العناية المهنية اللازمة في مجال عمله للوصول إلي رأي فني محايد حول نتيجة النشاط والمركز المالي .
4. لابد من تدعيم استقلال المراجع ودعم ثقة المستخدمين للقوائم المالية ليساعد علي تقليل فجوة التوقعات في المراجعة .
5. ضرورة تطبيق الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية للحد من فجوة التوقعات في المراجعة إلي أدني مستوى يمكن قبوله .
6. لابد من زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل المراجعين ليساعد في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة ومما يؤدى إلي رفع جودة أداء المراجع .
7. لابد للمراجع الالتزام بأخلاقيات وسلوكيات المهنة التي تلعب دوراً في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
8. لابد من تطوير معايير المراجعة المتعارف عليها لتقليل حدوث فجوة التوقعات في المراجعة .
9. من الأفضل دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة.
10. لابد من تنظيم دورات تدريبية بصورة مستمرة للمراجع الداخلي والخارجي للحد من فجوة التوقعات في المراجعة ورفع جودة أدائهم .
11. لابد من توافر عوامل الحياد والموضوعية وتحديد مهام وواجبات المراجع عند تخطيط وتحديد نطاق المراجعة .
12. لابد من التخطيط السليم لعملية المراجعة لأنه من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمراجع .
13. لابد من استخدام المراجعة بكفاءة لزيادة مصداقية القوائم المالية .
14. لابد من عادلة القوائم المالية وشمولها علي معلومات كافية وموضوعية لاتخاذ القرارات السليمة
15. العمل على تقليل فترة المراجعة للمحافظة على موثوقية القوائم المالية .
16. الاهتمام بجودة الإفصاح المحاسبي لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة ولسلامة التقارير المالية.

مقترحات البحث المستقبلية :

1- مبدأ الإفصاح والشفافية ودوره في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

2- أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

3- معايير المراجعة الخارجية ودورها في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة .

4- دور كفاية الإفصاح المحاسبي في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة وسلامة التقارير المالية .

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة بالعربية:-

أ/الكتب:

1. أحمد عبد المولي الصباغ وآخرون ، أساسيات المراجعة ومعاييرها ، (القاهرة : كلية التجارة، 2008م)
2. إدريس عبد السلام اشيتوى ، المراجعة معايير وإجراءات ، (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،1991م) .
3. أمين السيد أحمد ، نظرية المحاسبة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر،1997م) .
4. جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديث الألفية الثالثة ،(الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2001م) .
5. حسين محمد حسين ، دراسات ف المراجعة ، ط1(القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1982م).
6. خالد عبد المنعم وآخرون ، دراسات في مراجعة الحسابات ، (القاهرة : د ن ، 1999م).
7. خليل محمود الرفاعي وآخرون ، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، (عمان : مؤسسة تسنيم للنشر والتوزيع ،2011م) .
8. طارق عبد العال حماد ، المحاسبة عن الاستثمارات في المنشات المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) .
9. طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ، (القاهرة : دن ، 2002م)
10. طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ، (القاهرة : دن ، 2002م) .
11. طارق عبد العظيم أحمد عبود ، محاسبة البنوك والبورصات ، الأصول العلمية والعملية المراجعة ، (بنها : مكتبة الجامعة ، 2012م) .
12. طلال الججاوي ، المحاسبة المالية ، (عمان : دار جهينة للنشر والتوزيع ، 2007م).
13. عارف عبد الوهاب عبد الكريم ، المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2014م).
14. عارف عبد الوهاب عبد الكريم ، المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2014م).
15. عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة ،(عمان: زمزم للنشر والتوزيع ، 2011م) .
16. عبد الفتاح الصحن ، مبادئ أسس المراجعة ،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).

17. عبد الماجد عبد الله حسن ، مبادئ المحاسبة المالية ، (الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2000م) .
18. عبد المنعم محمود ومتولي محمد ، المراجعة الإطار النظري والتطبيقي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م) .
19. عبد المنعم محمود ومتولي محمد ، المراجعة الإطار النظري والتطبيقي ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م) .
20. عوض لبيب وشحاتة السيد ،أصول المراجعة الخارجية ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2013م) .
21. عيسي محمد أبو طبل ، المراجعة أصولها العلمية والعملية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985م) .
22. كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ،(عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) .
23. لطيف زيود وحسان قضيم ، قرار الإفصاح ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1996م) .
24. محمد السيد الناغي ، المراجعة في إطار النظرية والممارسة ، ط1، (المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة ، 1992م) .
25. محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق ، ب ط ، (ب م : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م) .
26. رضوان حلوة حنان ، نظرية المحاسبة ، (حلب : منشورات جامعة حلب ، 1990م) .
27. محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي، 2011م).
28. محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر ، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2002 م).
29. محمد سمير الصبان ، المراجعة مدخل عملي تطبيقي ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993م) .
30. محمد محمود عبد السلام الفيومي ، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2003م) .

31. محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات : العرض والقياس والإفصاح ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2012م) .
32. محمد نصر الهواري ، الأصول العلمية والعملية في أداء ودراسة القوائم المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1966م) .
33. منصور أحمد وشحاتة السيد ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2010م) .
34. نعيم دهمش ، تحليل القوائم المالية ، (عمان : مطبعة الجامعة الأردنية ، 1995م) .
35. نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة ، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2004م) .
36. نعيم وآخرون ، مبادئ المحاسبة الجزء الأول ، (الأردن : الجامعة الأردنية ، 2000م) .
37. هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية ، الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011م).
38. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، المحاسبة المتوسطة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية الجديد للنشر،2000م) .
38. وليم توماس وأمرسون هتكي ، ترجمة كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، (الرياض : دار المريخ ، 1989م) .

ج. المجلات العلمية:-

1- أحمد محمد لطفي ، مدخل مقترح لمعالجة فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية في البيئة المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة الزقازيق كلية التجارة ، العدد الثاني، 2021م .
2- حمد بهاء الدين إبراهيم ، فجوة التوقعات في المراجعة ، جامعة بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية العدد الثاني ، 2000م .
3- سمية أمين علي ، فجوة التوقعات بالنسبة لدور المراجع الخارجي بالمجتمع ، مجلة المحاسبة والتأمين ، جامعة القاهرة : كلية التجارة ، العدد 40 ، 2021م .
4- السيد أحمد القا ، فجوة التوقعات في بيئة المراجعة ، دراسة ميدانية في المحيط الهندي ، (السعودية : مجلة البحوث المحاسبية ، العدد1، مجلة رقم 3 ، 1997م) .

5- عثمان أمير ، دراسة تحليلية في فعالية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي وعلاقتها بفجوة التوقعات ، مجلة الإدارة العامة ، 2017م .
6- محمد بهاء الدين إبراهيم ، نشرات معايير المراجعة ، دراسة نظرية تحليلية ، معهد الكفاءة الإنتاجية ، جامعة الزقازيق ، 2005م .
7- نور الدين بهلول ، أثر الإفصاح المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية علي الهياكل المؤسساتية للمؤسسة ، الجزائر، المركز الجامعي ، سوق أهراس ، 2010م .
8- أبوبكر عثمان محمد ، دور لجان المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، (شندي : مجلة جامعة شندي ، العدد 17 ، 2019م).

ب. الرسائل الجامعية:-

1/ سحر محمود عبد الله ، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2014م.
2/ تقوي صلاح محمد ، دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار ، دنقلا : رسالة دكتوراه منشورة في المحاسبة ، جامعة دنقلا ، كلية الدراسات العليا، 2015م .
3/ أحمد اليأس النور ، أثر الإفصاح المحاسبي علي رأس المال الفكري في زيادة جودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الزعيم الأزهري 2013م .
4/ حنان عبد الرازق محمد ، دور المراجعة الداخلية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا ، 2017م .
5/ الهادي إبراهيم ، المنظمات المهنية ودورها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، الخرطوم : رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2010م .
6/ إشراقة مهدي محمد عدلان ، أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ، 2018م .
7/ تسابيح محمد عثمان ، أثر الإفصاح المحاسبي علي اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا ، 2020م .

8/ حسين محمد الطاهر خليفة ، أثر الإفصاح المحاسبي عن عمليات المشروع تحت التنفيذ في شركات المقاولات بالسودان ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشوره ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2010م .

9/ علي و مصعب ، دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ،2010م .

10/ الصادق أحمد جاد الله ، أثر الإفصاح الطوعي عن المعلومات البيئية والاجتماعية علي القوائم المالية لشركات المساهمة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م .

11/ عثمان عبده حسن ، الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2002م.

12/ علي مصعب إسماعيل ، دور المراجعة الإلكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م.

13/ محسن طه صديق ، دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2010 م .

14/ محمد الإمام عبد الله أحمد ، مسئوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية وكشف الأخطاء والمخلفات ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016م .

15/ محمد حسن ، دور نظام الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة ، كلية التجارة ، 2017م.

16/ محمود صالح ، العوامل المؤثرة علي فجوة التوقعات في المراجعة في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2006م

17/ مفيدة حسن عبيد محمد ، دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ، 2015م .

18/ نادر يوسف محمد أحمد ، دور معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في فجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2013م.

19/ نادية عبد المجيد ، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة قسم المحاسبة ، الجامعة الإسلامية ، 2015م .

20/ ناصر عبد المهيمن ، دور آليات المراجعة في تفعيل نظم الرقابة في شركات المساهمة المصرية ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القاهرة ، 2007م .

21/ هاني محمد خليل ، مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، 2009م .

22/ الوليد عثمان ، دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2009م.

ثانياً/المراجع باللغة الانجليزية :-

1 / Financial accounting standard board ،((FASB)) ،1980 ، N 2 .

2 / Levitt ,A,((the importance of high quality accounting standards accounting horizons , 1988)),p .p 79- 82 .[1]

3 / Ljiriy , and R ,jaedick ,((Reliability and objectivity of accounting measurement)) ,the accounting review ,july ,1966 , p . p 474-483

4 /((criteria for choosing an accounting model)) accounting , D,Solomon's no،horizons ، 1 march ، 1995، 43 p

5 / Tang ((bumy road leading to internationalization : review of accounting development in china))،accounting horizons ،vol 14، no.l march 2000، 93 p

المواقع الالكترونية :-

1. www audit .gov .sd
2. Aljazeera –net

الملاحـــق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

جمهورية السودان

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

<u>الموضوع :- استبانه</u>

تقوم الباحثة بإعداد دراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان :(**الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة**) .

وكما هو معلوم مدى اهتمامكم الكبير والاستعداد الدائم لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع، فأننا نأمل تعاونكم من خلال إبداء آرائكم على العبارات المرفقة بعناية وموضوعية ،علما بأن البيانات التي سيتم الإدلاء بها سوف تحاط بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وجزأكم الله خير

الباحثة / شيراز عبد العزيز عبد المنعم حسن

القسم الأول : البيانات الشخصية :

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تناسبك :

1/ العمر :

أقل من 30 سنة ( ) من 30 – 40 سنة ( )

من 40 – 50 سنة ( ) أكثر من 50 سنة( )

2/ المؤهل العلمي :

بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

أخري ( )

3/ التخصص العلمي:-

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) اقتصاد ( )

دراسات مالية مصرفية ( ) أخري ( )

4/ المسمى الوظيفي:

محـــــاسب ( ) مراجع حسابات ( )

مؤظف إداري ( ) محلل مالي ( )

أخري ( )

5/ المؤهل المهني:-

زمالة سودانية ( ) زمالة بريطانية ( )

زمالة عربية ( ) زمالة أمريكية ( )

لا توجد زمالة ( )

6/ سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ( ) من 5– 10 سنوات ( )

من 10 – 15 سنة ( ) من 15– 20 سنة ( )

أكثر من 20 سنة ( )

القسم الثاني : عبارات الفرضيات :-

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوي الموافقة المناسبة :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة .

الرقم	العبـــــارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .					
2	الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة وطبيعة عمليات المنشأة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة .					
3	القياس والإفصاح المحاسبي عن المنشاة يزيد من كفاءة الأداء الإداري للمنشات .					
4	الإفصاح العادل عن تكلفة الموارد البشرية يحد من فجوة ال توقعات في المراجعة إلى أدنى مستوى يمكن قبوله .					
5	الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمنشأة يحد من فجوة ال توقعات من المراجعة .					
6	الإفصاح عن المقارنة بين أعمال المنشأة عبر الدورات الم حاسبية المختلفة يمكن من خفض الفجوة في المراجعة .					
7	الإفصاح الكافي عن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدى إلى خفض فجوة التوقعات في المراجعة .					
8	جودة الإفصاح المحاسبي يساعد في تضييق الفجوة وكفاءة التقارير المالية .					
9	عدم كفاية الإفصاح المحاسبي يؤدى إلى حجب رأى المراجع الخارجي.					

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وتدريب المراجعين وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

الرقم	العبـــــارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	زيادة تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اتخاذ ال قرارات المناسبة والسليمة .					
2	تدريب وتأهيل المراجعين يساعد في اكتشاف الأخطاء في وقتها وتحليلها ومعرفة المتسبب فيها.					
3	زيادة الوعي والإدراك العام للمراجعين بمشكلة الفج وة من خلال إقامة الدورات التي يطرح فيها الحلول لهذه المشكلة .					
4	على المسئولين رفع الكفاءة المهنية للمراجعين لتقليل الفجوة المتوقع حدوثها في المراجعة .					
5	انخفاض جودة أداء المراجع يؤدى إلى اتساع فجوة التوقعات في المراجعة .					
6	أن الصفات الشخصية والأخلاقية والتأهيل العلمي للمراجع تلعب دورا مهما في عمله .					
7	ضعف الإلمام بواجبات المراجع يؤدى إلى ظهور فجوة التوقعات .					
8	تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن ممن يعطى قدر عال من القبول .					
9	التأهيل والتدريب العلمي والمهني المناسب لجميع أ عضاء فريق المراجعة يؤدى إلى رفع الجودة .					

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في المراجعة .

الرقم	العبـــــارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تولد القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المراجعة الث قة لدى الأطراف المستفيدة منها .					
2	وجود المراجع باستمرار في المنشأة يساعد في عدالة القوائم المالية وبالتالي تقليل الفجوة .					
3	تعتبر القوائم المالية شاملة وعادلة عندما تحتوى على معلومات كافية وموضوعية تساعد في إتخاذ القرارات.					
4	جودة المراجعة يزيد من مصداقية القوائم المالية.					
5	وجود فجوة التوقعات في بيانات القوائم المالية تؤثر سلباً على قرارات مستخدمي هذه القوائم.					
6	وضوح معلومات القوائم والتقارير المالية يحد من ف جوة التوقعات .					
7	المراجع مسئول عن اكتشاف كافة التصرفات غير ا لقانونية التي تحدث في معلومات القوائم والتقارير ا لمالية.					
8	تقليل فجوة التوقعات في معلومات القوائم المالية يؤد ى إلى ترشيد الأنشطة المالية في المنشأة واتخاذ قرا رات الاستثمار .					
9	تضييق الفجوة يساعد على اكتشاف الغش والتزوير في معلومات القوائم المالية .					

ملحق رقم (2)

محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص العلمي	الجامعة
1	د إشراقة بشير محمد بشير	أستاذ مشارك	المحاسبة	شندي
2	د صلاح الأمين الخضر عطا المنان	أستاذ مشارك	المحاسبة	شندي
3	د. أبوبكر عثمان محمد عثمان	أستاذ مشارك	المحاسبة	شندي
4	د.مدثر الحاج جبر السيد	أستاذ مشارك	المحاسبة	كرري
5	د.معتز عبد الله العوض	أستاذ مساعد	المحاسبة	كرري